



اخترنالك ١٠٢

THE RICH AND THE POOR

الارغنياء والفقراء

رواية
الارغنياء والفقراء

0196592



Bibliotheca Alexandrina

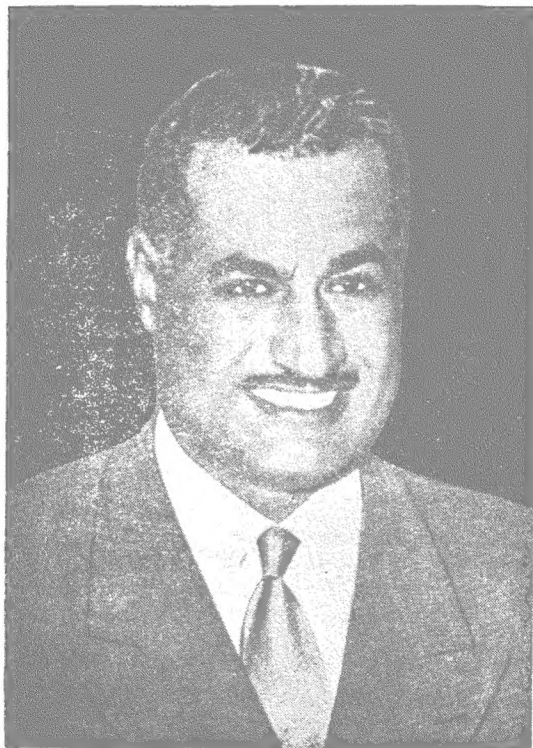
اخترنا لك — ١٠٢

الأغنياء والفقراء

THE RICH AND THE POOR

بمقلم
روبرت ثيوبالد

Robert Theobald



الرئيس جمال عبد الناصر

الباب الأول

البلدان الفقيرة

١ - التقسيم الحالى : الثروة والفقر

إننا نعيش فى عصر الاتصال السريع ، وفى كل يوم يقدم لنا حشد
هذه من المعلومات فى صورة عوارات ، وعن طريق مشاهدتنا
للتلفزيون ، أو انصاتنا إلى المذياع ، أو عن طريق مطالعتنا للصحف
والمجلات والكتب من حين لآخر .

وعالمنا المؤلف بنهار أمام طوفان من الحقائق التى تدور حول
موضوعات مثل الأنواع الجديدة من المواد الخام والمنتجات التامة
الصنع ، والتجديدات فى الوسائل أو الأساليب المستخدمة والاكتشافات
العلمية ، وإحداث الشغب أو القلاقل ، وظهور أمم جديدة مستقلة .

وواضح أن من العسير على أى شخص أن يدرس كل حقيقة بكافة
ما تنطوى عليه من مغزى ومعنى ، فهل نكف إذن عن بذل الجهد من
أجل تفهم الحوادث ، ونعتمد - فى سلبية - على تفسيرات المتخصصين
فى كل فرع ؟ لا يبدو هذا حلاً مرضياً بخرجنا من وورطتنا . فالأخصائى

قبل كل شيء : إنما يتخصص ، أى أنه يقصر نشاطه على مجال واحد معناه أنه ليس كقنوطاً على الإطلاق فى أى مجال آخر . أضف إلى هذا أن تفسيراته تخضع لمزيد من القيود ، وهى قيود زمانية ومكانية تتأثر بزمان ومكان الحادث المعين الذى يدرسه . وينتج عن هذا أننا إذا جمعنا كافة تفسيرات الخبراء لسلسلة من الأحداث أصبحت لدينا ثروة من الآراء . آراء تتعرض - بتفصيل كبير - لجوانب كثيرة من الموضوع ، غير أنها تستعير إلى السمات المترابطة التى تساعدنا على تكوين صورة متماسكة للموقف بأكمله ، أو تساعدنا ، على الأقل ، على اكتشاف ملامح الشكل الذى تتضمنه الأحداث .

وهناك ، فى مقدمة المسرح العالمى المعاصر ، أحداث تناقش عادة تحت عناوين مختلفة : « سياسية » و « اقتصادية » و « اجتماعية » ، وكثيراً ما تعالج هذه التقسيمات كل على حدة على يد رجال العلوم السياسية ورجال الاقتصاد ورجال الاجتماع .

والكتاب الحالى يهدف إلى مناقشة موضوع « اقتصادى ، ألا وهو موضوع التنمية الاقتصادية العالمية - سواء فى المجال القومى أو المجال الدولى - وهو يهدف إلى دراسة هذا الموضوع فى ضوء العلوم الاجتماعية كافة . ولن يعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلا على حدة ، وإنما سيعتبرها جوانب مختلفة لموضوع واحد .

وعندما ندرس وضع البلدان الفقيرة سنجد أن استقرارها ، بل وجردها نفسه يتوقف على النمو الاقتصادى السريع - وإن هذا النمو

لن يمكن تحقيقه إلا إذا مدت لها البلدان الأخرى يد المساعدة .
وسنلم أيضاً أن الكثير من هذه البلدان على استعداد لبذ المنافع
المادية إذا كان هذا ضرورياً لتحقيق التحرر الظاهري من السيطرة
الخارجية .

وسرى في بلدان العالم الغنية كيف يمكن التوفيق لأول مرة بين
تحقيق المصالح بطريقة متنورة ، والسخاء . والظروف المتغيرة تطالبنا
بأن نتخذ مواقف اجتماعية جديدة تنفق والعصر الذي نعيش فيه ،
والامر يقتضى تقديم المزيد من العون للبلدان من المواطنين لحسب ،
وإنما لأفطار العالم الفقيرة - هذا إذا أردنا أن نتجنب القلاقل العالمية .

وما لم نفهم كيف لا يمكن الربط بسهولة بين تعليقات المتخصصين
لتشكيل كل ما له معنى فإن نستطيع الشروع في بناء هيكل شامل يساهم
على نفهم مشاكل التنمية الاقتصادية .

واقدر اخترع البروفيسير جابرت في كتابه « المجتمع الموتر » عبارة
« الحكمة العتيقة » وهو يقصد بهذه الجملة أن الزعليات كثيراً ما تعتمد
على روابط كانت صحيحة في يوم من الأيام غير أنها لم تعد تنفق
والظروف الجديدة .

واقدر ركز جهوده في ذلك الكتاب في تبيان عدم امكانية تطبيق
آراء القرن التاسع عشر ومثله العليا ، كرشد لنا في القرن العشرين .

ويكفي مثال واحد لتبيان ذلك الميل إلى الاستمرار في الدفاع عن
الآراء البالية ، بل تحييدها . فإ زال هناك من يشير إلى الرأسمالية

باعتبارها الشكل التنظيمى الوحيد للجمع فى بلدان العالم الغنية كما
يقترح تطبيقها فى البلدان الأخرى ، بالرغم من أنه قد حل عمل
الرأسمالية - منذ زمن بعيد - نظام معدل أكثر ملاءمة للعصر الذى
نعيش فيه .

ولقد بين رالف كوردينير - مدير جنرال اليكتريك - القضية كلها
فى وضوح وإيجاز ، إذ قال : « هناك فى بلدنا ، هوة تفصل بين النظرية
والتطبيق ، وهى تتمثل فى الاحتكاكات والعداوات المبددة ، والتى
تضرب بين الحكومة ، ورجال الأعمال ، والاتحادات ، والهيئات التعليمية
ونظراً لخصوع الأمة لمفاهيم عفا عليها الزمن - مفاهيم للرأسمالية العالم القديم
واشترائية العالم القديم - فإن كل طائفة تجد الشطر الأكبر من مجهودها
قد أحبط أو هوجم بناء على افتراضات عتيقة للغاية ، افتراضات تتعلق
بطبيعة الحياة الاقتصادية فى الولايات المتحدة اليوم ، . غير أن هذا
الميل ليس قاصراً على أمريكا وحدها فى جميع أنحاء العالم نجد أن الأفكار
والأنظمة ، والمثل العليا تعيش حياتها الخاصة بها وتظل تعيش
بالرغم من أنها لم تعد ملائمة .

غير أن من المهم أيضاً أن نتذكر أن المفاهيم الجديدة التى تظهر
اليوم فى البلدان الغنية كثيراً ما تثبت عدم جدواها ، بل خطورتها ،
فى مناطق العالم الفقيرة .

أما العقبة الثانية الكبرى التى تحول دون الفهم الشامل للأحداث
فتنجم عن الحدود المصطنعة التى يخلقها دارسو السلوك البشرى .

وإذا واجهوا تعدد المعرفة الآخذ في التزايد تخصصت الفروع الأكاديمية المختلفة في جوانب السلوك الإنساني .

وكان أن تخصص رجل الاقتصاد في التجارة وتكوين المال ، بينما درس رجل علم النفس العمليات الذهنية ، أما رجل علم الاجتماع فأخذ يختبر المجتمعات ، بينما حاول المتخصص في الانثروبولوجيا دراسة الميدان بأكمله ، غير أنه ركز -دراسته إلى حد كبير- في طوائف معزولة ، آملاً أن يخرج من هذه الدراسة بقوانين عامة .

وتمادت الاقتصاديات في عاوماتها لقصر مناقشاتها على سمات معينة في الانسان . ولسوء الحظ رفضت طبيعة الانسان أن تقسم بواعث نفسها لكي يتمشى التقسيم مع هذا التفريق والتمييز . وما زالت بواعث الإنسان معقدة متشابكة - وهو يفكر في كافة العوامل التي يدركها ، وذلك حين يريد أن يصل إلى قرار بشأن مسألة من المسائل .

والبواعث الاقتصادية وحدها لانكفي لتفسير كافة الظواهر ، ذلك لأن مقدار الاهمية التي يعلقها الناس على جمع المال يتوقف على نظرتهم الى العمل والفراغ ، الى الاستهلاك والادخار . وهم إذا وجدوا أن بذل الجهد والحصول على دخول مرتفعة أمر طيب ، فانهم سينفقون وقتاً كبيراً في العمل أما إذا فضلوا وقت الفراغ ووجدوا أنهم ليسوا بحاجة إلى أجور أكثر ارتفاعاً ، فانهم سينفقون بوسائل أخرى لتفضية وقتهم .

وبالرغم من هذا مازال الشطر الأكبر من التحليل الاقتصادي اليوم يعتمد على الافتراض التالي : وهو أن في الامكان فصل رغبة الانسان

في جمع المال ، واعتبارها اهتمامات قائمة بذاتها - وتسمى هذه الظاهرة عادة بالاقتصاديات النيوكلاسيكية .

وما زال رجال الاقتصاد يعرضون مقترحات قائمة على هذه النظرية ، يحدث هذا بالرغم من أن مواقفهم منها متضاربة بشكل غريب .

وعندما يتناول رجال الاقتصاد فرع تخصصهم نجد أنهم كثيراً ما يكشفون أن هذه النظرية غير ملائمة ، وإذ ذاك يضيفون إليها ريداً من التقييدات العديدة . ولكن ، ما أن يبحثوا في موضوعات أخرى غير موضوع دراسته ، حتى يصبحوا عرضة لأن يقبلوا - دون مناقشة - النتائج التي تعتمد على افتراضات ناقصة .

ومن أجل هذا سيجد القارئ أن أحد الخيوط التي تمتد خلال هذه الدراسة هو أن السكاتب يتحدى النظريات المختلفة التي تعتمد - في صياغتها - على افتراضات النيوكلاسيكية .

ومن المعتقدات الأساسية في هذه النظرية النيوكلاسيكية أن سلوك كل فرد لا يتأثر بالمجتمع الذي يعيش فيه . والواقع أن ردود فعل الناس لا تخضع تماماً للبلدان التي تربوا فيها ، غير أنها تتأثر بها إلى حد كبير وهناك بعض الحضارات التي تعلق أهمية كبرى على العمل ، وعلى الاستهلاك الذي يوفره هذا العمل ، وفي نفس الوقت نجد حضارات أخرى لا تعلق على الاستهلاك أهمية كبرى ، بل تعتبره أمراً سيئاً بشكل قاطع .

والعبارة التالية المأخوذة من روث ماك - الحبير في اقتصاديات الاستهلاك - تحمل هذه الفكرة : . . . ان للاستهلاك ، والممتلكات والشراء دلالة

بالغة بالنسبة لشعوب العالم الغربي ، وربما بالنسبة لشعب أمريكا الشمالية
بصفة خاصة .

وهناك بعض المتطلبات التي لها أهمية في كل حضارة ، غير أن المال
والسلع يعتبران جوهرًا رئيسيًا في حضارتنا - مثلما يعتبر هنود زوني
الطقوس السحرية جوهرًا رئيسيًا لخطاب ود آلهة الخصب (بالرغم من
عدم التماثل بين الاثنين في الحكم) وكذلك الحال بالنسبة للشجاعة في الحرب
والاحتمال عند حضارة سهول سو ، أو الاخلاص للأسرة والأصدقاء
في مذهب كونفوشيوس .

إن هذه الاختلافات في المواقف هي التي تحدد ما إذا كانت التنمية
الاقتصادية ستتم أو لا تقع على الإطلاق ، والأهمية المعلقة على العمل
ووقت الفراغ ، على الاستهلاك والإدخار ، ستحدد مقدار النمو ، وهذا
ما أشار إليه فير وتوني ، في كتب نشرت منذ سنوات عديدة ، ومع ذلك
لا يمكن ادماج آرائهما العميقة داخل النظرية النيوكلاسيكية ، تلك النظرية
التي اترضت أن كافة الشركات تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من
الربح (أى مضاعفة أرباحها الى الحد الأقصى) - وما أن تم التسليم بهذه
النظرية حتى أصبح مما يتناقض المنطق أن يقول امرؤ إن الشركات في بعض
البلدان قد تكون أكثر اهتمامًا بالأرباح الوفيرة من غيرها من الشركات
في بلدان أخرى .

وباستثناء مؤلف جوزيف شومبيتر الذي ارتاد به الميدان ، نجد أنه
لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة فقط رجال للاقتصاد من أمثال جيمز

دوزينبرى ، وولت رستو ، و.أ. لويس ، الذين حاولوا ادخال العوامل الاجتماعية فى الاقتصاد من جديد ، وأشاروا الى أن الاتجاهات المختلفة قد تؤثر على التنمية الاقتصادية .

وسيتحقق النمو عندما يكون السكان فى بلد من البلدان ، على استعداد للعمل الشاق ، وعلى استعداد لاهاق الوقت لإنتاج السلع الاستثمارية ، - من آلات ومصانع وسدود - وهى السلع التى ستضاعف من كمية الإنتاج فى سنوات مقبلة .

وعندما نفكر فى المشاكل الاقتصادية نجد أن من الممكن تقسيم العالم إلى طائفتين كبيرتين من البلاد : طائفة البلدان النامية وطائفة البلدان المتخلفة غير أن هذين الاصطلاحين يكشفان عن التحيز الذى وقع فيه من صاغهما ، ذلك لأن الاختلاف بين هاتين الطائفتين فى العالم ليس اختلافاً من ناحية التخلف ، وما يوحى به هذا الاصطلاح الاستخفاف من تأخر لا فى الاقتصاديات لحسب ، وإنما فى التنظيم الاجتماعى أيضاً : ان الاختلاف - بكل بساطة - هو اختلاف بين فقر وغنى .

ومن أجل هذا سنعلم هذه البلدان - على طول الخط - البلدان الغنية والفقيرة . ولكن على القارىء أن يعتبر هذه المصطلحات مصطلحات د. عززلة ، تعبر عن حقائق غاية فى التعقيد .

والفرق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من الأمور التبسيطة : ان الدخول فى البلدان الفقيرة لا يمثل إلا النذر اليسير من دخول البلدان الغنية . واليوم ، هناك استثناءات قليلة لهذه الحقيقة : ان الثروة الموجودة

في البلدان الغنية بالبرول نستطيع أن تحقق لكل فرد مستوى معقولا من المعيشة . ومع ذلك تظل هناك سمات معينة ترتبط بالفقر الماضي . والبلدان الفقيرة لم تكفل المستوى المادي للمعيشة وكان حظها من التعليم الرسمى ضئيلا ، كما أنها اصطنعت طائفة من القيم التقليدية التي رجمت في عقول المواطنين .

غير أن كل هذه السمات تتعرض الآن لتغير سريع ، فهذه البلدان قد أصبحت على علم بالقيم التي تسير عليها اجزاء أخرى من العالم . وتميز البلدان الغنية بنظرتها وبلوغها مستوى مرتفعا نسبياً ، للمعيشة .

والاختلاف الاقتصادي الرئيسي بين هذين النوعين من البلدان أن العوامل الاجتماعية تتضافر في البلدان الفقيرة لتحد من نسبة الادخار والاستثمار - والزيادة في الانتاج لن تلاحق الطلب المتزايد على السلع .

أما في البلدان الغنية فإن الزيادة في انتاج السلع تميل إلى الاسراع الكبير ، وذلك نتيجة لتخصيص نفقات ضخمة للاستثمار، ويؤدي هذا إلى أن السلع المتوافرة تصبح أكثر من أن يستطيع الناس شراءها .

هناك إذن اختلاف أساسي بين مشا كل البلدان الفقيرة - حيث الانتاج لا يكفي - والبلدان الغنية حيث تؤدي الامكانيات الانتاجية الزائدة إلى الكساد في كثير من الأحيان .

وفي الوقت الذي نستطيع فيه أن نحدد بسهولة السمات الاساسية

للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، إلا أنه لا يمكن - ولا يستدعى الامر - أن نرسم حداً فاصلاً بين الفريقتين .

ففي كل مرحلة من مراحل التنمية نجد بلداناً تمثل هذه المرحلة . والبلدان التي لا يمكن أن يقال عادة إنها غنية موجودة في أمريكا الشمالية ، وشمال أوروبا ، وأستراليا . أما كافة بلدان آسيا ، والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وأواسطها ، فيمكن اعتبارها فقيرة تقريباً ، بالرغم من أن بعض المراقبين قد يعترضون مطالبين باستبعاد بعض بلدان أمريكا اللاتينية من هذه القائمة .

والتحليل الخاص بأفريقية قد يحىء معقداً أحياناً نتيجة لوجود مجتمعات متعددة الاجناس فيها . وقد يتفق الجميع على أن لليابان وضعاً استثنائياً ، ذلك لأنها لا تشترك مع البلدان الفقيرة في الكثير من اتجاهاتها ، غير أنها مازالت فقيرة نسبياً . وسنرى في الفصل الحادى عشر أن مشاكلها تنسحب إلى حد كبير من الفيود المفروضة على التجارة الدولية .

وبالرغم من أن الوضع الاقتصادى في روسيا وشرق أوروبا قد يتشابه مع وضع البلدان الغنية في السنوات المقبلة ، إلا أننا لن نحاول مناقشة مشاكلها هنا ، ذلك لأن سيطرة الدولة تفتح الطريق أمام اتخاذ إجراءات متعددة بشكل كبير ومن ناحية أخرى نجد أن مشاكل الصينيين والاساليب الموجودة لحلها ، كثيراً ما تشابه مع مشاكل البلدان الفقيرة الأخرى .

وبالرغم مما يقال كثيراً من أن السياسة الصينية تعتمد على مبادئ شيوعية، إلا أننا سنجد أن الخطوات التي تتخذها لا تعتبر معتقدات أيديولوجية في غالب الأحيان، وإنما تعبر عن الحاح الأحداث العظيمة وما تفرضه من أساليب، وأن الاقطار الفقيرة الأخرى تستطيع أن تفكر في تطبيق الاجراءات الصينية على مشاكلها هي:

وبالرغم من أن تقسيم العالم إلى بلدان غنية وبلدان فقيرة له ما يبرره لوجود تشابه أساسي في موقف الأمم الموجودة داخل هذا الفريق أو ذاك، إلا أن هذا لا يعنى بالضرورة وجود تماثل بين معتقدات بلدان فقيرين أو بلدان موسرين..

إن تاريخ كل بلد غني، وكل بلد فقير سيجعلهما يقبلان أساليب الحياة بطرق مختلفة، وسيسيطران على مجتمعاتهما بطرق متباينة.

وبالرغم من أن الدويل الغربية. على سبيل المثال، تشترك في إيمانها بالديمقراطية، إلا أنها تختلف في طريقة انتخابها لأعضاء برلماناتها، وتختلف في العلاقات القائمة بين الأحزاب وفي حظ الحزب من النظام.. وكثيراً ما اختلفت أساليب السيطرة في البلدان الفقيرة عن أساليب السيطرة في الغرب وليس هناك ما يؤكد أن أشكال الديمقراطية الغربية ستصلح في هذه البلدان الفقيرة، إذ سيكون لكل بلد مشاكلها الخاصة وحلولها الخاصة به ونظراً لوجود تباين في القيم سنجد أن الأساليب التي نلائم بلدنا معيناً قد تؤدي إلى نتائج غير مستحبة في بلد آخر، وأن الافتراحات التي قد تصلح علاجاً لمشكلة في أمة من الأمم قد تضاعف من حدة المشكلة في أمة أخرى.

وأن وجود أكثر من مائة أمة ، لكل واحدة منها نظامها وقيمها ،
ليجعل من المستحيل أمام أى فرد أن يعرف الاساليب التى تلائم كل
واحدة منها ..

وأننا لم أحاول هنا اكتشاف الاجراءات التى تلائم بالذات هذا
البلد أو ذاك ، فالهدف من هذا الكتاب استكشاف العلاقات التى تربط
بين الاهدات ، والتبديل على أن الافتراضات التى تقوم عليها السياسة
فى الوقت الحاضر كثيراً ما تكون غير ملائمة ، وأن الخطوات التى تتخذ
وفقاً لنظريات خاطئة نسيء إلى الموقف بدلاً من أن تصلحه ..

وسنرى أن النمو الاقتصادى لا يمكن تحقيقه بصورة مضمونة
مؤكدة عن طريق اتخاذ اجراءات اقتصادية ، ، وإنما يتطلب الامر
وجود مواقف اجتماعية معينة نحو العمل ووقت الفراغ ، نحو الاستهلاك
والادخار ، نحو الاستثمار والتجديد .

وكثيراً ما تناقش مشاكل العلاقة بين الافطار الغنية والافطار
الفقيرة على ضوء الحرب الباردة ، وعلى ضوء الخطوات الضرورية لضمان
ارتباط البلاد بهذا الجانب أو ذاك . والكتاب الحالى لا يتبع هذه النظرة
لسببين .. السبب الاول أن المؤلف يعتقد أن مشاكل الافطار الفقيرة
لا يمكن أن تحل على ضوء الشيوعية والرأسمالية ، فهذه المناطق تواجه
مشكلة فريدة فى تاريخ الإنسانية ، ولن يمكن الوصول إلى حل لمشكلتها
إلا إذا درسنا وضعها دون أفكار ساذجة نخضع لها وتتأثر بها .. السبب
الثانى الذى يجعلنى أبتعد عن هذا المنهج — منهج الحرب الباردة وضرورة

الارتباط - أن الحرب الباردة أصبحت أمراً ينطوى على التناقض ، ذلك لأننا نعيش في عصر القنبلة الهيدروجينية ، أما أن يعيش العالم برمته ، وإلا فإنه سيمزق نفسه أربا . ولا يمكن أن نعامل الاقطار الفقيرة كخالب في صراع يدور بين الدول الكبرى يجب أن تقدم المعونة لبلد لا لمساندة هذا الجانب أو ذاك في المعركة الايديولوجية ، وإنما من أجل مساعدة سكان هذا البلد . .

ثمة تحذير أخير . إن كل التحليل سيصبح غير دقيق ، على أساس الاوضاع الحالية . وصحة هذا التحليل رهن باستمرار صحة الوصف الخاص بالظروف الموجودة في البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، وعندما تحدث تغيرات - وستحدث بالفعل خلال السنوات القادمة - فإن هذا التحليل سيصبح غير دقيق ، كما ستهبج الحلول غير ملائمة ولا تستطيع العلوم الاجتماعية أن تكون منهجاً دقيقاً لا يتغير. ذلك لأن المواقف التي تبحثها هذه العلوم إنما تتغير دوماً .

والكتاب ينقسم إلى ثلاثة أبواب : فالباب الاول يتناول البلدان الفقيرة . بينما يتناول الباب الثاني البلدان الغنية .

أما الباب الاخير فيعرض للعلاقات بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية .

وبالرغم من أن كل باب قد كتب بحيث يطالعه القارئ بالنظام الذي ورد به ، إلا أن من الممكن دراسة كل باب من هذه الابواب الثلاثة على حدة . .

وسنجد أن مشاكل البلدان الفقيرة لا يمكن أن تحل تقريباً دون وجود مساعدة من البلدان الغنية ، ولكن نظراً لقلة المعونة في الوقت الحالى ونظراً لأننى أريد أن أعرض للموضوع بأبسط طريقة ممكنة ، فقد أرجأت الحديث عن معنى المعونة ومدلولها إلى القسم الأخير من الكتاب . . بدلا من بعثته في الفصلين الخاصين بالدول الغنية والفقيرة .

٢- التقاليد والتغير

تزايد الاهتمام بمشاكل البلدان الفقيرة بصورة متلاحقة وذلك خلال الأعوام التى أعقبت الحزب العالمية الثانية ، وتركز التحليل حول فقر هذه المناطق والحاجة إلى رفع مستواها المعيشى .

ولقد أكد كثير من المراقبين مدى الحاجة إلى النمو الاقتصادى ، ولكن غاب عن أذهانهم أن النمو الاقتصادى ليس أعسر مهمة تواجه البلدان الفقيرة . ذلك لأن مشكلتهم الرئيسية تناخص في محاولة التوفيق بين للمعتقدات الحالية وظروف العالم الحديث بسرعة تكفى لمنع انهيار مجتمعاتهم .

وفي الوقت الحالى ، نجد أن لدى البلدان الفقيرة مفاهيم ومعتقدات تختلف للغاية عن مفاهيم الغرب ومعتقداته . ونظام القيم الذى تربت فيه هذه البلدان قد نظم حياة الناس لقرون عدة .

وهكذا نجد أن هذا النظام لا يتعرض للشك إلا من جانب الجيل الحديث ، الذى يمارس اليوم نفوذا آخذاً فى التزايد .

وليس من شك فى أن بعض القيم ، فى هذه البلدان ، ضعيفة فى المجالات التى يعتبرها الغرب أهم من غيرها من المجالات غير أن لهذه القيم عادة مواطن قوتها ، وأبرز ما فيها نشرة من العيش لا تجددها على الدوام بين البلدان الغنية الازخرة بالمادة .

ومن أصعب الدروس التى يتعلمها المرء أن أساليب الحياة التى تنفر منها قد تكون حيوية ومرضية بالنسبة للآخرين - وأنه ليس من الحكمة - بالضرورة - أن يحاول امرؤ تطبيق قيم مجتمعه داخل مجتمعات أخرى .

وربما كانت أسهل طريقة للوصول إلى هذا التعمق هو الملاحظة الدقيقة من خلال الاسفار ، أما الذين لم تنبأ لهم فرصة السفر فيستطيعون الاعتماد فى ذلك على القراءة .

وفى قائمة المراجع المنشورة فى نهاية الكتاب سيجد القارئ عدداً من الدراسات البارزة لبعض المجتمعات ، وستساعد هذه الدراسات على التدليل على النقطة التى أشير إليها .

وإن الشك والمقت أحياناً الذى ينظر به القادم من البلد الغنى إلى قيم الفقير مرجعه - إلى حد ما - أن كثيرين من أبناء البلدان الفقيرة لا يرون أن العالم يخضع تماماً للقوانين المنطقية الخاصة بالعلم ، فهم يؤمنون بأن الأشياء الخارقة تستطيع أن تؤثر على الأحداث .

وليس من المناسب أن نعرض هنا للأدلة التي تساند هذه المواقف والأدلة التي تقف ضدها . غير أن المرء يتأثر لا بحالة حين يجد أن أبناء الغرب الذين عالجوا هذه المسائل يقولون متفتحة متشككة رجعوا وقد تغيرت معتقداتهم المتعلقة بالسحر ، بل وانعكست تماما .

وليس من الحكمة في شيء أن يتجاهل امرؤ الأدلة التي جمعتها الدراسات العلمية والتي تثبت وجود أشياء مثل : الفهم الذي لا يعتمد على الحواس .

ومن المفيد أن نتذكر أيضاً أن العلم نفسه يوشك أن يعترف بأن وصفه للواقع هو وصف ذاتي ، غير موضوعي .

والكثير من التعليقات غير المرضية عن سلوك السكان في البلدان الفقيرة ، إنما تعتمد على سلوك أفراد أفسدهم بعدم الطويل عن قبيلتهم أو قريتهم ، واضطرتهم ظروف الحياة في المدن إلى الاعتماد في تصرفاتهم على تحقيق الصالح الشخصي دون ضابط ، وإطلاق العنان لمواطنهم ، ونبت العادات القبلية التي جمعت الحياة البدئية الإنسانية .

إن جاك كارودرز يوضح هذه النقطة ، وهو يتحدث هنا عن أفريقية غير أن من الممكن تطبيق آرائه على نطاق أوسع :

كانت الحياة في أفريقية تفتقر كثيراً إلى الأمان ، غير أن الفرد حقق شعوراً داخلياً بالأمن الشخصي عن طريق الالتزام والالتزام وخده ، بالقوانين التقليدية ، وهي قوانين استمدت مكائنها والكثير من سلطاتها

من (ارادة) الاسلاف الذين اعتبرت ارواحهم قوية ، والذين نظر إليهم على أنهم مرتبطون بالأرض .

وكانت هناك مخاوف بالطبع وكادت الكوارث أن تكون سنة الحياة ، ولكن ندر أن تقع أشياء من هذا القبيل دون أن تكون لها سابقة ..

وكان لكل أنماط معدة من السلوك ، أنماط تشبع الرغبة في التصرف وهكذا حقق الأفريقي قسطا من الاستقرار، وكان مذهباً - سواء في مجتمعه أو في بيته - كما أنه نجح عادة في تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وكان في الواقع كائنا اجتماعيا ، .

والتغيرات الاجتماعية التي قضت على سطوة القيم التقليدية، قد أحدثت أيضا ثورة في الكثير من رغبات واتجاهات السكان الذين يعيشون في البلدان الفقيرة . . لقد اكتشفوا أن من الممكن أن يعيشوا حياة أطول وفي ظل ظروف صحية أفضل ، وهم لهذا لا يريدون أن يعيشوا درن وجود علاج طبي، وهم قد عرفوا أن من الممكن وجود مستويات أفضل في المعيشة ينوون الوصول الى هذه المستويات .

أما إمكانية تحقيق هذه المطالب الجديدة، فتتأثر الى حد كبير بالحقيقة التالية : ان نسبة كبيرة جدا من مواطني هذه البلدان يعيشون في مناطق زراعية ويشغلون بالزراعة . . ومن المقدّر أن ٧٠٪ من السكان الهنود يشغلون بالزراعة والتشجير ، والقنص والصيد ، وتشابه هذه النسبة

في البلدان الفقيرة الأخرى . أما في الولايات المتحدة ، فإن ١٢٪ فقط من الطاقة العاملة كانت تشتغل بهذه الأعمال ، وذلك في عام ١٩٥٠ .

ومن العسير أن تقنع رجال الزراعة - بصفة خاصة - بقيمة التغير ، ذلك لأنهم عاشوا مع أرضهم لسنوات عدة . كما أن أسلافهم تركوا لهم حكمتهم المأراكة . . وهم يعتقدون أنهم يعرفون كيف يحصلون على أكبر كمية ممكنة من المحاصيل . أضف إلى هذا أن الكثيرين منهم يعيشون على شفا الفقر . ولهذا فإن تعرض أي تجربة للفشل لاشك يؤثر عليهم جداً .

وقد يحق لهم أن يفضلوا الاستمرار في الحصول على عائد صغير ولكنّه مؤكد ، بدلاً من تطبيق أساليب جديدة يبدو أنها ضاعفت من محاصيل أراض مجاورة يملكها أناس آخرون . وبماضاهف من مقاومتهم للتغير أحياناً أن حضارتهم تفسر النجاح في المحاصيل ، على أنه من فعل السحر أو الحظ ، أو غير ذلك من الأسباب غير العملية .

والأفراد الذين حاولوا أحداث تغيرات لتحسين الأوضاع كثيراً ما تورطوا وضاعفوا من مشاكلهم . . ذلك لأنهم لم يدرسوا الطريقة التي نظم بها المجتمع كما لم يدرسوا الأهداف التي يرنو إليها . ان هؤلاء الأفراد حين يفشلون في تطبيق الأشياء المستحدثة ، يرجعون هذا الفشل إلى غياب الشعب ، غير أن الفشل ان دل على شيء فإنه يدل على أن التغير المقترح لا يتماشى مع مقتضيات المجتمع أو أنه قدم بطريقة سيئة .

إن الفرد لن يتقبل أي تغير إلا إذا آمن بأن هذا التغير سيضاعف

من مثله .

ومن الأمثلة التي تدل على عدم اهتمامنا بهذه النقطة أن بعض قرى الشرق الأوسط فشلت في إدخال نظام المياه النقية ، فالذين حاولوا إدخال هذا النظام الحديث اعتبروه شيئاً جديلاً للغاية ، ذلك لأنه سيرحم الآمال من عناء جلب المياه من الآبار ... تلك الآبار التي كانت تبعد - أحياناً - عن القرية بمسافة كبيرة .

غير أن هذا الاقتراح كثيراً ما قوبل بالرفض ، لأن الوقت الذي كانت النسوة يقضينه عند البئر يتيح لهن الفرصة للردشة الممتعة ، وهي مصدرهن الترفيه الوحيد .

وهناك مثال آخر طريف جاء نتيجة لإدخال بذور قمح منتقاة في الهند . ففي قرية واحدة لم يزرع هذه البذور الجديدة سوى فلاحين أو ثلاثة فلاحين ، غير أنهم تخلوا عن استخدامها بعد مضي موسمين ، بالرغم من اعترافهم بأن محصول هذه الحبوب أفضل بكثير من محصول الحبوب القديمة . وقد يبدو مثل هذا الاجراء غريباً مستعصياً على الفهم . غير أن أحد المراقبين الذين عاشوا في القرية وجد أن قرار الفلاحين ببذر الحبوب الجديدة جاء نتيجة تفكير منطقي لقد قدموا لهم الحبوب المنتقاة بطريق القروض .

ومن شروط هذا القرض أن تعاد كمية مماثلة من الحبوب فور ظهور المحصول وبصورة سليمة - وهكذا لم يكن أمام المزارع فرصة التصرف

عندما يكون محصول القمح سيئاً في عام من الاعوام ، كأن يخلط البذور بحبوب أخرى عند الزرع ، كما اعتاد أن يفعل . كما أن الفلاحين المهنود وجدوا أن الحبوب الجديدة أضخم من أن تطحنها الماكينات المعتادة . وخيل لأهالي القرية أن العجينة صلبة بحيث يصعب خبزها ، أما القش فلا يصلح كملف ، بل إنه غير صالح للاشتعال - وهكذا حرم الفلاحون - من فوائد أخرى لقش القمح القديم .

أما الاعتراض الأخير فهو أن الخبز لم يكن طيب المذاق في نظر الفلاحين ..

وكثيراً ما كف البعض عن ادخال الوسائل الحديثة لأنهم لا يدركون أن القرارات تخضع عادة لأسباب منطقية ، وأن عدم رغبة الأهالي في تطبيق الأساليب الجديدة معناه أن هذا التغير لا يلائم المجتمع ، ولقد كانت هناك في بعض الحالات تجديلات هادفة في الأساليب الزراعية ، غير أنها فرضت على الأهالي فرضاً ، ولقد بانغ من خطورة هذا الوضع أن مناطق هائلة قد تدهورت للغاية ، بعد أن كانت تنتج الطعام .

مثال هذا أن ادخال المحراث العميق في بورما قد أضر بالطبقة الصلبة من الأرض ، وهي الطبقة التي كانت تحفظ الماء في حقول الأرز ومن المعتقد في شرق أفريقيا أن حرث مساحات من الغابات من أجل مشروع الفستق البريطاني المشنوم قد أضر بالتربة في مناطق عديدة ، فلقد صار من العسير الآن الاستمرار في زراعة هذه الأرض .

وكثيراً ما تكون نتيجة التجديد مختلفة تماماً عن المتوقع . ففي
أفريقية أدى إدخال الصناعة إلى مضاعفة الفرص أمام جمع المال ،
كما مضاعف من الرفاهية الاقتصادية غير أنه دمر - في نفس الوقت -
الشكل الكامل للمجتمع ، وأن غياب الرجال عن القرى لفترات طويلة
قد أساء الى توازن الأيدي العاملة في القبيلة . . كما أساء غياب الرجال إلى
وسائل نقل القيم التقليدية في المجتمع ، وأدى هذا إلى انهيار دفع بالنساء
إلى الانتقال إلى المدن ، وهناك أضح أنهن غير قادرات على العثور على
عمل في معظم الأحيان .

والمثال الأخير يبين أيضاً أن التغيرات التي تبدو طفيفة في أساليب
المعيشة قد تغير الميزان من التصرفات ، أكثر مما تتوقعه بالفحص العابر ،
ولقد ثبت هذا بطريقة غريبة ، بواسطة الأحداث التي أعقبت شراء
جماعة من هنود باباجو (أريزونا الجنوبية) لأول عربية في المنطقة . فلم
يسبق لهم أن استخدموا عربية تسير على عجلات ، وإنما كانوا يتنقلون
على ظهور الجياد ، وكان من الواضح أن شراء العربية سيؤدي إلى نتائج
هائلة . . وبالرغم من أن وكيل مكتب الولايات المتحدة لشئون الهنود
قد تنبأ ببعضها ، إلا أن البعض الآخر أدهشه . . يل لأنه لم يكن يتصور
الطريقة التي ستسعمل بها العربية ، فالهنود لم يعتبروها ملكية خاصة وإنما
نظروا إليها على أنها مورد فريد وعلى أنها أرض يجب أن يشترك فيها
كافة أفراد المجتمع على قدم المساواة .

وحصار من الضروري بعد دخول العربية ، ظهور مهارات جديدة ،

ونبذ مهارات أخرى كانت حيوية في يوم من الأيام غير أنها أصبحت عتيقة الآن .

فهم قد نبذوا صناعة السلال والسروج الخاصة بالجياذ ، وعندما وجدوا أن الفخار هش لا يتحمل النقل بالعربات قللوا من إنتاجه إلى حد كبير ، وحلت محله البراميل المصنوعة من المعدن .

ومن ناحية أخرى تعلم الأفراد كيف يشكلون المعادن ليصنعوا حدود الجياذ ، وليصالحوا الاطار المعدني لعجلات العربة ، وحدث تغير في طريقة استغلالهم للوقت . فقبل دخول العربة ، كان الخشب يجمع بكميات صغيرة ، وبين حين وآخر ، بواسطة النسوة والاطفال ، بعد ذلك صار من الأفضل ايفاد مجموعة من الرجال ، من حين لآخر لقطع الاخشاب ، ونقلها إلى الاسواق واستغلوا هذا الجزء الزائد من المال في دفع ثمن المهات الخاصة بالجياذ ، والاجزاء المعدنية للعربة والبراميل ، وهي الاشياء التي أصبحت ضرورية لجماعة الباباجو . .

وهكذا أدى قدوم عربة واحدة إلى تغييرات في قطاعات عديدة من الحياة ، وعظم الامر فيما بعد عندما أصبحت القرية تمتلك عدة عربات ، وغير ذلك من العتاد الجديد .

وقد نشرت اليونسكو تقريراً عن الانماط الحضارية والتغير الفنى ، وفيه ناقشت اثر التغيرات على التنظيم الاجتماعى وأشارت إلى أن التطورات حين تحدث بسرعة خارقة ، وتكون ذات طبيعة متطرفة ،

فان المجتمع قد ينهار ويجد الفرد نفسه دون معين ، وتقتابه امراض ذهنية أو جسمية ، أو يصبح جامدا أمام الاحداث وأشار التقرير إلى خمسة أشكال من ردود الفعل التي قد تحدث عندما تزداد حدة التوتر الناجم عن التغيرات :

١ - فقد يعود الناس إلى أشكاله السلوك القديمة ، غير أنها ستبدو الآن أقل امتاعاً ، لانهم أصبحوا يعرفون أشياء جديدة.

٢ - وقد يصبح السلوك أقل نضجاً وأقرب إلى التصرفات العصبانية التي لا تعترف بالمسئولية .

٣ - والتوتر المتراكم والناجم عن خيبة الأمل أو صعوبة التأقلم ، قد يجد مخرجاً له في التصرفات المدروانية التي قد لا ترتبط بالفرد أو الموقف الذي سبب التوتر أصلاً .

٤ - قد يهرب الفرد - بجسده أو روحه - من الموقف الذي يتسبب في يأسه ، وقد يتمثل هذا الهرب في جموده أو في قيامه بتصرفات بديلة ، كادمان الخمر .

٥ - قد يسمى الأفراد إلى منع التوتر ، أو منعه جزئياً عن طريق شعورهم الطاعى بالإرهاق المزمن ، أو إلقاء اللوم على الآخرين لهذا الموقف البائس وهذه القائمة التي تتعرض لردود الفعل التي قد تحدث ليست بالقائمة الشاملة بالطبع ، غير أنها قد تساعدنا على معرفة الأسباب التي أدت إلى الفشل المفاجيء لبعض المحاولات التي بذلت للنهوض بالجماعات ، وهو فشل كان من الصعب تفسيره أو علاجه .

ما السبب في ردود الفعل هذه ؟ إن البلدان الفقيرة قد اعتادت التغير البطيء ، ولهذا فإن أى تحول يكون أكثر وبالا مما لو كان الوضع في البلدان الغنية التي اعتادت التغيرات السريعة . وسكان البلدان الفقيرة ظلوا قرونا طويلا يستخدمون نفس المواد ونفس الأساليب .

وكثيراً ما ترتبط وظيفة جسم من الاجسام بوظيفة جسم آخر ، وبعادات المجتمع وبالكائنات الوهمية التي يظنها الأهالي مسئولة عن دور هذا الجسم ، ومسئولة عن رفاهية الناس وأمنهم .

مثال هذا أن حضارة معظم القبائل الاسرائيلية البدائية خضعت للمفهوم القائل بأن مجتمعهم نشأ منذ البداية على يد كائنات رائعة بصورة لطيفة ، وأن هذه الكائنات تقوم مقام السلف ..

ونظم السكان حياتهم على أساس بلوغهم لهذا الوضع الاصلى بقدر الإمكان . غير أن قدوم بعثات التبشير حرم البدائيين من السيطرة الكاملة على حياتهم، ذلك لأن المبشرين لم يكونوا مسئولين أمام السلطات القبلية .. كما كان لهم مطلق الحرية في إدخال بعض عناصر الحضارة الغريبة .. يضاف إلى هذا أنهم وزعوا سلماً جديدة .. وكان هذا بمثابة هجوم على نظام القيم الذى تؤمن به القبيلة ، كما كان هجوماً على العلاقات الأساسية في تنظيمها الاجتماعى .

والاحداث التي أعقبت لإحلال النفاس الممنوع من الصلب محل النفاس الحجري أفضل تصوير للطريقة التي تتعرض بها اليوم للهجوم ..

كانت الفأس الحجرية هي أداة العمل التقليدية في القبيلة كما كانت كاشارة ظاهرية تدل على أهمية الذكر ، كما كانت علامة من علامات علو الشأن . فلم يكن بمقدور أية امرأة أن تمتلك فأسا . إذ أن عليها أن تستعيرها من زوجها في العادة أو أيها ..

ونظراً لأن الفأس كانت أهم أداة في القبيلة فلها لمبت دورها في العلاقات التجارية والاحتفالات . غير أن المبشرين لم يكثرثوا لهذه العوامل ، ورزعوا الفؤوس الجيدة المصنوعة من الصلب على الجميع دون تمييز ، سواء الرجال أم النساء ، الكبار أم الصغار ، وعندما تسلمت النسوة هذه الفؤوس اعتبرنها ملكاً لهن ، بالرغم من أنهن كن عاجزات - بمقتضى نظام القيم المعمول به في القبيلة - عن امتلاك الفأس المصنوعة من الحجر ..

وبعد أن كان رجال القبيلة يطلبون من الرجل المسن - في احترام أن يعيرهم فأسه .. أصبح مضطراً - في كثير من الأحيان - إلى الاعتراف بمجودة الفأس المصنوعة من الصلب .. واستعارة هذه الفأس من شاب بل من امرأة ، واختلطت المفاهيم الخاصة بالمركز والهيبة .

وبالإضافة إلى هذا فقدت الحفلات التي تقام للحصول على رؤوس فؤوس ، فقدت هدفها الرئيسي ، وقل عدد المترددين عليها ..

وفي الوقت الذي أجريت فيه هذه الدراسة الخاصة بالقبيلة أدت التغيرات السابقة وغيرها إلى انهيار اجتماعي كامل ..

وفي المناطق الأخرى التي ازداد فيها الاتصال بالرجل الأبيض .. أصبح سلوك المواطنين ، ومشاعر المواطنين أشياء ميتة .. وساد الجود والتبذل .. وأصبح الرجل البدائي بعيد المثال بالنسبة لأي غريب يريد أن يخدمه أو يؤذيه ..

لقد تحطمت حياة البدائي الاسترالي نتيجة لاتصاله بمدينة لا يفهمها .. مدينة يصر المستوطنون الجدد على وجوب إيمانه بها ..

ونحن نواجه نفس الخطر عندما تحاول البلدان الفقيرة تطبيق أفكار موجودة في البلدان الغنية ، دون التحقق مما إذا كانت هذه الأفكار متناسبة البلدان الفقيرة التي تختلف ظروفها .. مثال هذا أن تقابات العمال كثيراً ما اعتقدت أنه نظراً لأن دورها الرئيسي في البلدان الغنية هو رفع الأجور .. وجب أن يكون دورها في البلدان الفقيرة مماثلاً .. غير أن الزيادة في الأجور قد لا تخفف من حدة التوتر ، بل قد تضاعفه كما دلت على هذا دراسة أجريت أخيراً عن الطاقة العاملة في مصنع الفواكه المتحدة ، في تكويست بجمهورية أستراليا . فأصبحت ثلاثة أو أربعة أعضاء الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيون الذين يمارسون تهرباً كية عمالة من العمل : ولم يحدث توتر بين عمال المصنع وعمال الزراعة بسبب هذا الاختلاف في الأجور . كما قد يتوقع الغربيون بناء على تجاربهم . وإنما نشب التوتر بين عمال المصنع أنفسهم . لم تكن هناك طريقة لانفاق الأجور العالية ، طريقة متواضع عليها اجتماعياً .

والواقع أن الرغبة في التخلص من النقود الزائدة هي التي أدت إلى التوتر .

وبعث العمال بشئ من المال للأصدقاء والأقارب المحتاجين ، وكان هذا الشكل من أشكال السلوك الاجتماعي متواضعا عليه . كما أنفقوا جزءاً من المال في تحسين مستوى معيشتهم ، بشراء أجهزة راديو وساعات الخ .

غير أنهم أخذوا ينفقون نسبة كبيرة على المشروبات الروحية ، وبلغ الاستهلاك حدا كبيرا لا بالنسبة للكمية لحسب ، وإنما بالقياس الى معايير الشرب الخاصة بالمنطقة . وتضاعفت المدخلة ، وكثر عدد الأزواج الذين يهجرون أسرهم ، واضطربت الروابط الاجتماعية ، وانكمشت روح الجماعة ، وأحس عمال المصانع بحق حقيقي ، وأصبحوا يفتقرون الى الوحدة والاستقلال ولم تعد أمامهم فرصة للتعبير عن الاهتمامات الفردية مثل العناية بالحدائق مثلا . غير أن أوجه الحقن كلها تحولت الى الشكل المتواضع عليه ، وهو الاحتجاج ، وهكذا طالبوا بالمزيد من المال .

وقد يأمل المديرون إعادة العلاقات الطيبة الى ما كانت عليه فيرفعون الأجور ، وعندئذ ستتاح كيات أوفر من النقود ، وسيؤدي هذا الى تفاقم الموقف .

والمطالبة المفاجئة بدفع أجور للعمال كثيرا ما تؤدي الى مواقف مؤقته من هذا القبيل ، فالأجور ترتفع ، ولكن الرغبة في استهلاك السلع لا تنمو بالسرعة التي ترتفع بها الأجور ، غير أن المشكلة في النهوض بمستوى المعيشة لا تتمحق إلا إذا كان السكان على استعداد للاجتهاد في العمل ، وإلا إذا كانت المشروطات تمر بمرحلة التنفيذ . وفي الأراضي التي كانت ملكا

للاستعمار في يوم من الايام ترى أن مرحلة الاستقلال وطرد الحكومة الأجنبية كثيرا ما ترتبط بشروق عصر ذهبي ، عصر تتمحى منه الحاجة والعذاب . ويدعى الزعماء الوطنيون أن الدولة المستعمرة حالت دون توزيع الثروة الطبيعية الموجودة في البلاد توزيعا عادلا ، وأنها جنت أرباحا طائلة بأن أرسلت المواد الخام الوفيرة الى وطن الاستعمار . وقوبل هذا التدليل بالطبع بالترحاب بجزء من النقد الموجه إلى حكومة مكروهة غير أنه بدا منطوقيا في نفس الوقت ، فمن الواضح أن الأجانب القادمين من بلد غنى ينعمون بمستوى معيشة مرتفع لقاء عمل يبدو أنه أقل مشقة من عمل الأهالي الخاضعين للاستعمار ولم يكن هناك بطبيعة الحال ادراك كبير لدى الجهد والتضحية اللازمة في الماضي من أجل تحقيق هذا المستوى من المعيشة ، ويبدو أن الأهالي لم يكونوا على علم بالجولات اليومية الشاقة التي يقوم بها غالبية الأجانب ، في أرض الوطن . وبدا أن ثروتهم شيء غير قابل للتفسير ، اللهم إلا إذا كانت آتية من استغلال موارد البلد الذي يتحكمون فيه .

وبالنسبة للكثيرين لم تكن هناك غير خطوة واحدة ، ويجزمون بأن نجاح القى راجع الى اعتماده على وسائل خارقة للطبيعة . وفي مناطق كثيرة من العالم نجد أن الأهالي يؤمنون بأن نجاح المحاصيل أو فشلها يرجع الى قوة سحر المرء أو قدرة آلهته وهكذا يرجعون نجاح الأجانب الى مساندة آلهتهم لهم ، والحل المنطقي الوحيد في حالة كهذه أن يلجأ الأهالي الى آلهتهم بدورهم طالبيين منهم السلع التي يبدو أن البلدان الغنية تملك منها الكثير .

وقد أدى رد الفعل هذا الى أن عرف كثير باسم «عقائد الشحنات» ، وهي موجودة بين جماعات سحرية دينية تنتشر في مساحة واسعة من الباسيفيك، والمؤمنون بهذه العقائد ينتظرون وصول كميات هائلة من السلع التي رأوها في حوزة الاجنبي ، وستصل اليهم هذه الأسلحة بطريق النقل الحديثة المعتادة ، سواء بالبواخر أو الطائرات ، وهم يبنون المخازن ويشيدون المرافق وطرق الطائرات .

وفي بعض الحالات أقدم السكان على تدمير المحاصيل حتى يستطيعوا الشكوى من فقرهم الحقيقي أمام الله يبدو أنه تباطأ في تزويدهم بمقتضيات الحياة الحديثة تلك المقتضيات التي يستحقونها هم أيضا .

والناس لا يستطيعون أن يتصرفوا بطريقة عاقلة إلا إذا أحسوا أنهم يفهمون ما يحيط بهم ، وأنهم يستطيعون التحكم في بيئتهم ، فإذا لم يفعلوا ذلك فشلوا في التعرف على صالحهم ونجمت عن ذلك ردود فعل مماثلة لما أسلفنا ذكره .. والنمو الاقتصادي هدف ضروري للبلدان الفقيرة ولكن يجب أن ننظر إليه باعتباره أم شيء ، ويجب ألا نفترض أن كل إجراء يضاعف من الثروة هو إجراء سليم بالضرورة .. ولن تكون التنمية الاقتصادية مرضية إلا إذا حافظت على معنى الحياة ، بدلا من أن تقضى على هذا المعنى .

وبلدان العالم الغنية قد دفعت ثمن التنمية باهظاً ، وفي البلدان الفقيرة نجد أن السكثرة الغالبة من السكان انتزعوا من بيئتهم انزعاعاً ، ووجدوا

أنفسهم بلا روابط تساعد على التكيف مع الأوضاع الجديدة ، وإن الحد الأدنى من التغير اللازم لمساعدة البلدان الفقيرة على النمو الاقتصادي اللازم لها .. لكبير جداً بحيث يؤدي إلى انتشار التوتر الذهني .. ويجب بذل كافة الجهود لتفادي أية تغييرات غير ضرورية في نظام الحياة الراهن ، وتخليص الوسائل الحديثة من كافة المضاعفات التي قد تجعل تطبيق هذه الوسائل معقداً .. والإيمان بأن الأنظمة الجديدة ليست إلا وسائل تخدم غايات معينة ، وليست غايات في حد ذاتها . وحتى لو احترمنا كل هذه التحذيرات فإننا لن نستطيع أن نحمي أرواح كثيرة من الدمار ، ذلك لأن الكثيرين سيهجرون عن فهم المواقف الجديدة ، وسيؤدي هذا إلى مجرم عن التحكم في هذه المواقف ..

وإن أحداث التغير في البلدان الفقيرة وبخاصة التجديدات المتصلة بالتنمية الاقتصادية ، يتطلب في كثير من الأحيان اتصالاً بين أناس من حضارة صناعية غالبية ومجتمعات أقرب ما تكون إلى للطبيعة ، وأقل اهتماماً بالسلع .

والشخص الذي يحاول إدخال تجديدات لا يستقدم معه مجرد معلومات فنية قاصرة على ميدانه ، وإنما يستقدم أيضاً مجموعة من المثل العليا المتأصلة في المثل التي تتصل بفائدة النمو الاقتصادي ومزايا الارتفاع في مستوى المعيشة .

وكثيراً ما تسيطر عليه هذه المثل بطريقة لا شعورية وهو لا يدرك أنها لا تصطنع بكل نظم القيم الخاصة بالبلاد الذي يعمل فيه ، وإذا أراد

الاجنبى ألا يفسد مزايا الإنتاج الزائد بتعرض الفرد والمجتمع للصدمات
وجب أن يبذل قصارى جهده حتى لا تؤثر معتقداته على خبرته الفنية
وأن يكون على استعداد للتنازل عن بعض أشياء .

ويجب ألا يقيس نجاح رسالته بالإنتاج الذى زاد ، وإنما يجب أن
يدرس أيضاً أثر هذه الزيادة فى قطاعات الحياة الأخرى وكثيراً ما يتعرض
هذا العامل الأخير للاهمال إذ لا يمكن قياسه بطريقة دقيقة .

والحضارة الحالية والبلدان الفقيرة لا تتغير على يد أبناء البلدان
الثنية وحدهم . إذ عندما يتصل أبناء البلدان الفقيرة بالأغنياء فانهم
يعودون أحياناً إلى بلدهم الفقير فينددون بميراثهم ، ويؤمنون بكل
أفكار البلد الغنى ومثله العليا .

وكثيراً ما أثبت هؤلاء أنهم متعصبون فى تحصيلهم لقيم مجتمعتهم
« البالية » ، وما ثبت هذا ذلك الحديث الذى أذاعه ، فى الآونة
الآخيرة ، أحد الهنود من عطاء الاذاعة البريطانية بلندن . لقد وجه
القوم للبريطانيين لانهم لم يتدخلوا فى المعتقدات الدينية للهندوكين والمسلمين
خلال فترة الحكم الاستعماري الهند .

وأشار إلى أن استمرار القوانين الهندوكية والاسلامية أمر خاطئ .
إذا ما تناقضت هذه القوانين ، بأى صورة ، مع الآراء الاخلاقية لبلدان
الغرب . لقد أصبحت المدنية مرتبطة فى نظره بالقيم الموجودة فى الغرب .
ولقد أشرنا آنفاً إلى التقرير الذى نشرته منظمة اليونسكو ، والذى

يتناول نتائج التغير السريع جداً في ميدان التكنولوجيا ، ويعرض هذا التقرير للأسباب التي تجعل الكثيرين من المتصلين بالغرب يصرون على أن قيم الغرب بأكملها ، أفضل من قيم البلد الذي نشأوا فيه ان الكثرة الغالبة من الذين يتلقون علوم الطب ، أو الهندسة ، أو الزراعة ، سيضطرون إلى الانفصال عن تقاليدهم ، وسيعرضون ذلك باعتناق المعتقدات والأساليب التي يربطون بينها وبين المعارف التي تعلموها ، وسيفعلون ذلك بحماسة المارق وطيشه . انهم على استعداد للايمان بسلسلة كاملة من الرموز - من أقلام الجبر ، ومعاطف واقية من المطر ، وحفائب جلدية ، إلى إصرار على الزواج بعدحب ، وإهمال الاشكال التقليدية للروابط الشخصية - وكثيراً ما يعتبرون هذا خطوة ضرورية في ذلك الطريق الخاص ، طريق التقدم أو التطبع بطابع الغرب ، وهو الطريق الذي صمموا على السير فيه أو الذي اختارهم مجتمعهم للسير فيه ، ومن أجل هذا السبب نفسه يقال انهم ليسوا أنسب الأشخاص لإحداث التغير في المناطق التي مازالت تخضع تماماً لحضاراتهم التقليدية .

إن المشاكل الاجتماعية لبلدان العام الفقيرة ، والتي تتمثل في الحاجة إلى تغير معتقداتها ، بما ينطوي عليه ذلك من خطر التغيرات السريعة جداً ، كل هذا سيكون إطاراً للباحثات التي ستعرض لها في الفصول التالية . وهذه المناقشات ستدور عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي الذي لابد له لكي نطعم السكان الآخذين في الزايد ، ونوفر لهم الكساء ، ونشبع الأذواق النامية .

ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الفقر الاقتصادي ليس جيلا في حد ذاته ، وإنما هو جيل إذا أسهم في حل المشاكل ، وأضفى على الحياة حتى بالنسبة لكل رجل ، وامرأة ، وطفل .

٣- الآمال الصاعدة

منذ سنوات قلائل لخص التغيير الذي طرأ على البلدان الفقيرة في هذه العبارة الدرامية التالية : « ثورة الآمال الصاعدة ... » . وقيل إن سكان هذه البلدان لن يشعروا بالرضا ما لم يرتفع مستوى معيشتهم في المستقبل بأسرع ما يرتفع الآن . وأنه إذا لم يتخلصوا من الفقر فلا بد أن تحدث قلاقل خطيرة .

وإذا أردنا أن نناقش المشاكل التي تثيرها هذه التأكيدات وجب أن نبدأ أولا بدراسة الاختلاف الحالي بين مستويات المعيشة في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

ولكن ، ليس هناك سوء الحظ وسيلة مرضية لهذا القياس . والأرقام التقليدية تربنا أن متوسط دخل الفرد السنوي بالنسبة لحوالي ٢/٣ سكان العالم أقل من ١٥٠ دولارا ، أما متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة قبل خصم الضرائب - فيبلغ حوالي ٢٥٠٠ دولار ، وفي معظم بلدان أوروبا حوالي ١٠٠٠ دولار . فإذا كانت هذه الأرقام صحيحة فقد يخيّل إلينا أن ظروف المعيشة في البلدان الفقيرة طاحنة لا محالة .

غير أن هذه الأرقام بصورتها الحالية تبالغ في توضيح الاختلاف بين دخول البلدان الفقيرة ودخول البلدان الغنية . فهذه الأرقام ، على سبيل المثال ، قد استبعدت من الدخل القيمة النقدية للأعمال المنزلية التي تقوم بها الزوجات ، وهذه الخدمات تشكل نسبة كبيرة من قيمة السلع والخدمات ، وهذه النسبة ، في البلدان الفقيرة ، أكبر بكثير منها في البلدان الغنية أضف الى هذا أن سكان البلدان الغنية ينفقون جزءا من دخلهم من أجل الحصول على المال ، مثال هذا مصاريف الانتقال بين مكان الإقامة ومكان العمل .

ونحن حين نريد ايضاح الفارق بين دخول البلدان المختلفة ، فالتأخول العملة النقدية إلى دولارات ، غير أن قيمة التحويل لا تعكس في العادة القيمة الفعلية للسلع .

ومن أجل كل هذه الأسباب نجد أن قيمة العملة في البلدان الفقيرة أكبر مما توحي به هذه المقارنة . ان الفرد الذي يعيش في بلد فقير ويقدر دخله في ظل المقاييس التقليدية بـ ١٠٠ دولار يستطيع في الواقع أن يصل إلى مستوى من المعيشة لا يصل اليه في الولايات المتحدة إلا إذا كان دخله ٥٠٠ دولار مثلا ، والبعض يشيرون أحيانا إلى مقارنة أخرى ، وهي أكثر ملاءمة : انها قيمة العمل اللازم لشراء أشكال معينة من السلع . وبالرغم من أن هذا يبالغ أيضا في تبيان الاختلاف إلا أنه أكثر دقة بدون شك .

ان التحويل في ايضاح الفارق في الثروة بين البلدان الغنية والبلدان

الفقيرة قد مضاعف من العقبات التي يبدر أنها تواجه البلدان الفقيرة ذلك لأن همجية اللحاق بالبلدان الغنية تبدر حينئذ أصعب مما هي في الواقع .

ولهذا التحويل أثره النفس المضاعف ، ذلك لأن الغرب ينظر الآن إلى مستوى الدخل كمناس للرفاهية ، وهذا التعريف للرفاهية يفترض أن العمل والاستهلاك هما اسمى أهداف الحياة . غير أن اهتمام الناس بتحقيق مستوى أرفع من المعيشة إنما هو تطور جديد نسبيا .

وفي القرون الماضية كانت الاحتياجات مستقرة حتى في الغرب نفسه ، وأدى هذا إلى انتشار الشكوى - مثلما حدث في إنجلترا - من أن رفع أجور العمال يدل على انحطاط الصناعة لاسمها ، كما أنه يؤدي إلى انخفاض فترات العمل لازيادتها . فكثير من العمال المهرة - يشجعون احتياجاتهم لقاء فترات أقصر من العمل ، وهم يستطيعون الحصول على المال الذي يحتاجون إليه في وقت أقل من الوقت الأسبوعي التقليدي ، وهكذا يعملون ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع ويلبسون بالأيام الباقية .

غير أن الرغبة العامة في المزيد من السلع ، وارتفاع الأجور نتيجة لذلك ، والمطالبة بقوة عاملة منظمة ، ووجود هذه القوة ، قد قال من هذا الاتجاه الأخير في الغرب ، وكذلك في قرننا الحالي .

أما في البلدان الفقيرة فإن الرغبة في مستوى معيشة أرفع لم تظهر إلا في وقت متأخر ، وهي آخذة في النمو - الآن فقط - في مناطق عديدة .

وفي مطلع القرن الحالى كانت حقول الارز في بورما تترك في غالب الاحيان دون أن يمسدها أحد لا لشيء إلا لأن المزارع قد أشبع احتياجاته، يحدث هذا بالرغم من وجود أسواق يمكن بيع الارز فيها.

ولقد قام مصنع للنسيج في وسط منطقة زراعية فقيرة في جواتمالا غير أن عملية جلب المال له أخذت تسير بصعوبة بالغة ، بالرغم من أن الأجور التي عرطها للمصنع أكبر بكثير من أجور المزارعين .

ومضت خمسون سنة قبل أن تظهر طاقة عاملة مستقرة نسبياً .

وحدث في أندونيسيا قبل الحرب العالمية الثانية أن أدى ارتفاع الأجور إلى انخفاض ساعات العمل التي تشتغل فيها الطاقة العاملة ، لقد أصبح في مقدور العمال أن يشبعوا رغبتهم في المزيد من السلع لقاء عدد أقل من الساعات .

وفي بعض الحالات تضاعف أثر هذا الاتجاه بحيث اقتضت الضرورة إلغاء الزيادة في الأجور تلك الزيادة التي فلتت من الطاقة العاملة المتوافرة بدلاً من مضاعفتها .

ولقد لوحظ نفس رد الفعل في كافة بلدان العالم الفقيرة ، وبخاصة في الباسفيك خلال الحرب أدخل جيش الولايات المتحدة آراء في الأجور في جزر لم تتعود على جزء من هذه الأجور ، بل وأدخلها في مناطق لا تعرف أبداً ما هي الأجور .

وهناك دليل آخر يثبت عدم أهمية السلع الوفرة في بعض المناطق

ونستطيع أن نحصل على هذا الدليل في سلسلة من المقالات التي كتبها ،
حوالي عام ١٩٥٠ ، ٢٦ طفلاً من جواتيالا و ٢٦ طفلاً من أيوا
بالولايات المتحدة ، وكان موضوع المقال هو : « منزل ، ما يعجني فيه
وما لا يعجني ، والذي أتمناه لمنزلي في المستقبل » .

ودلت هذه المقالات على أن مثل هؤلاء الأطفال العليا تختلف
اختلافاً كبيراً في البلدين . فمن بين الـ ٢٦ طفلاً في أيوا ذكر ٢٢ طفلاً
أهمية النعم المادية ، ولم يشر إليها أي طفل من جواتيالا ، ومن بين
الـ ٢٦ طفلاً في جواتيالا أشار ٢٣ طفلاً إلى الحب والسلام في البيت ،
ولم يذكره من الأطفال الأمريكيين سوى ١٣ طفلاً وذكر ١٨ من
جواتيالا أهمية المساحة ، ولم يذكرها سوى ٣ من الأمريكيين .

غير أن ضغط المطالب المتزايدة يمتد الآن إلى كل منطقة من مناطق
العالم . ولقد حدث هذا عن طريق الاتصال المتزايد بين أفراد البلدان
الفقيرة والمقاييس المتزايدة - على الدرام - في البلدان الغنية ، تلك المقاييس
التي توضحها بطريقة صارخة أفلام هوليوود والمجلات اللامعة المصقولة
ورحلات رجال الأعمال والسياح القادمين من البلدان الغنية .

وبما ضاعف من الاحتياجات أن الناس عرفوا أن في الإمكان
إطالة العمر ، وتوفير التعليم للجميع ، كما ضاعف منها - أيضاً في بعض
الحالات - الآمال المتزايدة التي أثارها الزعماء الوطنيون عندما حاولوا
انتزاع حريتهم من البلدان الاستعمارية ، أو عندما حاولوا النجاح
في الانتخابات .

هذه الرغبة المتزايدة في مستوى معيشة أرفع لم يصاحبها على الدوام استعداد لقبول العمل الشاق ، والإقدام على الادخار ، وهما شيان لا بد منهما إذا أردنا أن نحقق النمو الاقتصادي .

والواقع أن الاتجاه المضاد هو الذي يظهر في كثير من الأحيان ، ذلك لأن ازدياد الرغبة في السام الاستهلاكية يقلل من كمية المدخرات ، وبالتالي يقلل من كمية النقود المخصصة للاستثمار . فعندما يقل الدخل كما هو لا يتغير بينما تزداد كمية السلع التي يريد الناس شراؤها فإنهم سيصبحون أقل استعداداً للشراء .

وإذا أردنا ألا تندهور كمية النقود المخصصة للاستثمار ، وإذا أردنا بالتالي ألا يتسكأ ركب النمو الاقتصادي فلا بد أن يصاحب الاحتياجات المتزايدة ارتفاع في الأجور .

وهناك عدد من القيم والمعتقدات الأخرى الموجودة في البلدان الفقيرة ، والتي تؤدي إلى الإملال من كمية النقود التي يريد الناس ، ويستطيعون اقتطاعها من دخلهم وتوفيرها من أجل المشروعات الإنتاجية .

وفي معظم هذه البلدان ارتبط النجاح منذ قديم الزمن - سواء بالنسبة للطبقات الغنية أو الطبقات الفقيرة - بمسألة الاستهلاك الظاهر للعيان .

وكان الذهب والفضة ، والمنازل والأراضي ، بعض الوسائل التي يكتنزون بها ثرواتهم ، وكانوا يفاومون بشدة أية محاولة لتشجيع الناس

على الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة نقود، وما يضاف من حدة هذه
المقاومة في الوقت الحالى ذلك التضخم السريع الذى تتعرض له كثير من
البلدان .

والقيم الموجودة في عدد كبير من البلدان الفقيرة تجعل كل رجل فيها
مسئولاً عن إطالة كافة أفراد أهله وعشيرته، وهؤلاء قد يصلون إلى رقم كبير
فكثيراً ما اعتبروا الأفراد وثيق الصلة بأسرة كبيرة جداً بل بقبيلة
بأكملها . وإذا حصل الرجل على دخل إضافي يسيرداد عدد الأفراد
الذين يطالبون بإعالة هذا الرجل لم يزد عما دفع بالكثيرين إلى عدم القيام
بعمل إضافي يدخله دخلاً إضافياً .

وهذا مثال جيد للمشاكل المعقدة التي تواجه من يحاول تشجيع النمو
الاقتصادي .

وقد يبدو، للوهلة الأولى، أن تفكيك الروابط الأسرية والتماثل
القبلي أو الجماعي، هو إحدى الوسائل التي تعجل بالتحول الاقتصادي،
ذلك لأنها ستؤدي إلى مضاعفة كمية العمل المبذول .

غير أن هذا التذليل المنطقي هو تدليل ناقص، حتى ولو نظرنا إليه
من زاوية اقتصادية محضة، ذلك لأن القضاء على نظام المعونة الخاص
(وهو النظام الذي تحققه الأسرة التماسكة والقبلية) سيلازم الدولة برعاية
شئون الأفراد الذين أصبحوا معتمدين، وذلك عبء لا تريد البلدان
الفقيرة في الوقت الحالى الاضطلاع بمسؤولياته، ذلك لأن الكثرة الغالبة

من السكان إما عاطلة أو تشتغل لفترات نادرة حين يتوافر العمل لجزء من الوقت فقط .

وإذا كان في مقدور الدولة أن ترفع المبالغ اللازمة لهذه المعونة ، فإنها لن تستطيع ذلك إلا إذا رفعت نسبة الضرائب بصورة كبيرة ، ولكن ، سيكون لهذه الخطوة تأثير عنيف جداً على كمية العمل المبذول . وإذا نظرنا إلى المشكلة من الزاوية الاجتماعية وجدنا أن من العسير أن نتكهن بدقة بما للتحطيم الكامل السريع للروابط الأسرية التقليدية من أثر على المجتمع وعلى الفرد ، بالرغم من أن هذه الروابط قد تكون مقيدة أو شاقة في بعض الأحيان .

وربما كان أهم عائق يحول دون مضاعفة المدخرات والاستثمارات هو ذلك العائق الذي ظل موجوداً على مر العصور ، والذي كان مألوساً أول من درسه بطريقة منظمة - وهو ضغط عدد السكان الآخذين في التزايد . وفي معظم البلدان الفقيرة ، مازالت هناك علاقة مباشرة بين كمية الطعام المتوافر وعدد الأطفال الذين يعيشون - إن وفيات الأطفال تعتمد إلى حد كبير على قدرة الأم والطفل على الحصول على الغذاء اللائم . وكثيراً ما تؤدي زيادة كمية الطعام الموجود إلى ارتفاع سريع في عدد الناس الذين يجب إطعامهم ، وهكذا لا يمكن استغلال هذه الزيادة في النهوض بمستوى المعيشة .

في السنوات التي أعقبت الحرب ، بذلت جهود كبيرة لالافلال من الأمراض وإطالة العمر - ونتيجة لهذا لم نستطع كمية الطعام المتزايدة أن تلحق بعدد السكان المتزايد .

وفي البلدان الفقيرة نجد أن الزيادة في عدد السكان تربو الآن على 1% ، وتربو في مناطق كثيرة على 2% بل و 3% . ومالم تنخفض نسبة المواليد إلى الحد الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتحديد النسل في جميع أنحاء العالم ، فإن عدد سكان العالم سيصل إلى الضعف في الثلاثين سنة القادمة ، فيرتفع من ٢٧٧ بليون إلى ٤٠٥ بليون .

وكثيراً ما يقال إن أي جهد يبذل للاقلال من نسبة المواليد سيتعرض لعقبات مستحيلة تقريباً .

وهناك كثيرون يدعون أن الآباء في هذه البلدان اعتادوا الأسر الضخمة لدرجة أنهم لن يفكروا في تحديد عدد أولادهم .

غير أن الدراسات الجادة الخاصة بالاتجاهات قد أثبتت أن نسبة كبيرة من السكان قد سلبت بالحاجة إلى تحديد حجم الأسرة .

إن الحاجة إلى خفض عدد المواليد ماحة للغاية لدرجة أن الوصمة الأخلاقية التي تلتصقها ببعض المعتقدات الدينية أو غيرها بتحديد النسل لا تنكفي لمنع زوج وزوجة من تطبيق هذا التحديد .

ومن الأمثلة التي تصور أهمية هذه المشكلة تلك الدراسة التي أجريت في الهند لمعرفة أثر النسب المتزايدة في المواليد على التنمية الاقتصادية . . فلقد أعد الدارسون ثلاث قوائم من الأرقام على أساس افتراضات مختلفة للرقم الذي سيصل إليه عدد المواليد في المستقبل ، فلقد افترضوا أولاً أن عدد المواليد سينخفض على الفور ويستمر في الانخفاض إلى أن

يصل ، في عام ١٩٨١ ، إلى نصف العدد الحالي ، أما الافتراض الثاني فيقول بأنه ليس هناك تغير في نسبة عدد المواليد حتى عام ١٩٦٦ ، ويمتد ذلك انخفاض مماثل جداً لدرجة وصول عدد المواليد إلى النصف في عام ١٩٨١ .

أما النموذج الثالث فيفترض أن نسبة عدد المواليد ستظل كما هي حتى عام ١٩٨٦ .

ولقد قدروا ، في الحالة الأولى ، أن يرتفع دخل الفرد إلى الضعف في عام ١٩٨٦ ، وفي الحالة الثانية يرتفع بنسبة $\frac{2}{3}$ ، أما في الحالة الثالثة فإن الزيادة لن تكون أكثر من $\frac{1}{3}$.

وواضح هذه الدراسة يعرفون جيداً أن هذه التقديرات لا تعدو أن تكون تكهنات قائمة تربطنا مدى أهمية نسبة المواليد في تحديد نسبة النمو في دخل الفرد .

والواقع أن بعض المسئولين أكثر تشاؤماً ، إذ يؤمنون بأنه إذا لم يحدث انخفاض في نسبة المواليد في المستقبل القريب فإن مستوى المعيشة سينحط ، بل إن الوضع في بعض المناطق أكثر خطورة ، فالسكان هناك أكثر من أن تعولهم الموارد الطبيعية الموجودة .

وفي كثير من البلدان الفقيرة نلص - في الوقت الحالي - نقصاً في الأرض الزراعية التي يمكن الاشتغال فيها وعندما يكبر الأطفال لا يستطيعون العثور على أى نوع من أنواع العمل في قريتهم أو منطقتهم

فلن يكون هناك أرض للشراء ، أو أرض يمكن أن يعمـلوا فيها لصالح الآخرين .

والأمل الوحيد في الحصول على لقمة العيش هو في الإشتغال بالصناعة ، غير أن الصناعة مركزة إلى حد كبير في المدن .

وحتى حين لا يكون هناك مجز في الأرض الزراعية ، أو صعوبة في العثور على عمل في الريف ، إلا أن هناك انجماها نحو المدن في كثير من البلدان الفقيرة ، ذلك لأن الناس يعتقدون أن في المدن فرصاً أفضل للوصول إلى مستوى في الأحياء القدرة بمجرد وصولهم ، أحياء في رداءة - إن لم تكن أردأ من - الأحياء التي ظهرت في أوروبا أو أمريكا خلال الانقلاب الصناعي . وندر أن يكون لدى المنتقلين إلى المناطق الحضرية المعلومات اللازمة التي يزودون بها قبل الرحيل للوصول إلى قرار متزن .

والذين وصلوا إلى المدن بالفعل كثيراً ما يرسلون إلى ذريهم خطابات يقولون لهم فيها إنهم حققوا نجاحاً اقتصادياً أو نعموا بظروف أفضل ، وهم لا يفعلون ذلك إلا لينقلوا هيبته الشخصية - حتى ولو فشلوا في الحصول على عمل ، أو على سكن معقول .

فاذا أخذنا هذه الحقائق في اعتبارنا ، عرفنا حكمة الاجراء الذي تتخذه الحكومة البصيفية ، والذي يندد به الكثيرون ، وهو يمنع الناس من التحرك إلى المدن إلا بتصريح .

أما الإغضاء عن هذا الاجراء فيتوقف على القيم الشخصية . . أيها الفضل : أن تحتفظ بالمزارع في قريته رغم أنه أم تتركه يتحرك إلى المدن حيث يعجز - في الغالب - عن الحصول على وظيفة أو مكان لائق يعيش فيه . . . والذين يشكون في خطورة الاجراء الثاني أو يتمددون في سهولة إيجاد المساكن الكافية . . هؤلاء سيجدون الرد الشافي في دراسة اجتماعية قامت بها الأمم المتحدة ، وفيها تصف المشاكل المتعددة التي تواجه البلدان الفقيرة ، وهي تحاول اللحاق بالمدن الآخذة في التضخم .

والبلدان الفقيرة مطالبة بإيجاد عمل للسكان الآخذين في التزايد ، وذلك لكي تتجنب الزيادة في التعمل ، وفي ظل الظروف الحديثة نجد أن هذا يكاد يقتضى منها دائماً تنمية الصناعة بشكل أو بآخر ، غير أن هذا النوع من العمل (الصناعة) لا يتأتى إلا لأناس يتمتعون بمواهب يندر أن نجدها بمجتمعة ، وهي القدرة على العثور على مشروع يروجى منه الخير ، مع الاستعداد الاقدام على مغامرة ، وعدد الأفراد من هذا النوع محدود . . وكثيراً ما يطلق عليهم اصطلاح « أصحاب المشروعات » .

والبلدان الغنية حققت النمو لأن نسبة كبيرة من الذين يستطيعون القيام بدور « أصحاب المشروعات » أنفقوا حياتهم وهم يجاهدون لرفع الانتاج ، بصرف النظر عن الرقم الذى قد يصل اليه دخلهم . . كان عملهم هو حياتهم ، لا أكثر ولا أقل . .

أما في البلدان الفقيرة ، فإن العمل بالنسبة للكثيرين ليس إلا وسيلة

لكسب المال اللازم للمعيشة، ومن ثم فإن الزيادة في الداخل غالباً ما تؤدي إلى تدهور في كية العمل المبذول .

وفي العادة ، لن يكون صاحب المشروع على استعداد لاستثمار جزء كبير من أرباحه في العمل لكي يحقق نمواً سريعاً ، ذلك لأنه سيفضل . في الغالب - استثمار هذا الربح في عقار أو شراء سلع نفيسة عن مكانته . وهكذا تضحل أهمية تلك الوسيلة الكبرى التي كانت البلدان الغنية تطبقها - في أيامها الأولى - للحصول على رهوس أموال الاستثمار .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فهناك موقفان يحددان من الجهد المبذول والاستثمار المستغل في البلدان الفقيرة . .

ولقد ظهر هذان الموقفان - في البداية - في البلدان الغنية ، غير أن البلدان الفقيرة تفتنجهما اليوم بصفة عامة . . ففي أيام التصنيع الأولى كان أصحاب المشروعات أحراراً في دفع أجور مزيلة وجنى أرباح طائلة . . وكان من الممكن إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي . غير أن التغيرات تصير في الوقت الحالى على أجور توقف الأرباح عند حد « معقول » .

إن هذا الوضع يبعث على الرضا إذا نظرنا إليه من الزاوية الإنسانية . . غير أن النمو الاقتصادي يتطلب الاستثمار ، وهذه الأجور المرتفعة نسبياً تقلل من كية المال المتوافر للاستثمار ، والمبالغ التي تدفع لأعمال في البلدان الفقيرة تنفق في شراء السلع الاستهلاكية ، ولا تخصص للاستثمار .

أما العائق الثاني الذي يقف عقبة في طريق النمو ، فينجم عن ارتفاع الضرائب في البلدان الفقيرة، وبخاصة بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة.. من أجل هذا يشعر الكثيرون أن العمل لا يستحق الجهد الذي يبذل من أجله وأن هذه النسبة العالية من الضرائب تقلل أيضاً من كمية المدخرات الشخصية بل أحياناً ما تشجع المتأثرين بها أكثر من غيرهم على أن ينفقوا من الأموال المدخرة لكي يحافظوا على مستواهم .

وهكذا تتلصق عملية التصنيع في البلدان الفقيرة ، والذين يستطيعون تنفيذ المشروعات أكثر من غيرهم لا يميلون - نسيباً - إلى ذلك .

ونظراً لضآلة الاستثمار فإنه لن يظهر هناك سوى عدد ضئيل من الوظائف ، وهذه الزيادة في عدد الوظائف لن تستوعب الطاقة العاملة الآخذة في التضاعف ، والتي سببها نمو السكان . أضف إلى هذا أن نظام الهجرة المشوه في هذه البلدان يجعل جزءاً كبيراً من المال ينفق في إحلال الآلة محل الإنسان ، وبذلك تتفاقم مشكلة التعمل .

سعة في الكثير من البلدان الفقيرة تعاني من البطالة ومن قلة عدد الوظائف وفي بلدان معينة لا تعظم هذه المشكلة إلا في المناطق الحضرية التي انتقل إليها النازحون فيها، لأنهم لم يعثروا فيها على عمل .

ولقد أدركت الدراسات على أن شحماً واحداً فقط ، من بين ثلاثة أو أربعة أشخاص ، يعمل عملاً بالفعل في المناطق الحضرية بأفريقية ، أما في البلدان النائية التي تكافئ نقصاً في الأراضي الصالحة للزراعة، فإن التعمل

وتفرد العمل موجودان أيضاً في المناطق الريفية .

وكثيراً ما نجد أن ركب التنمية في البلدان الفقيرة لا يكفي للعاق بالسكان الآخذين في التزايد ، والذين يزايد طلبهم على المأكل ، والملبس والسلع الاستهلاكية ذات الطراز الغربي .

وفي ظل الانهزامات الحالية للسكان ، نجد أن قرارات الأفراد لن تحقق النمو الاقتصادي الكافي ، ولذلك يتحتم على الحكومة أن تتدخل لتشجيع الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، والتي تعالج التشوهات التي يصاب بها النشاط الإنتاجي نتيجة لنظام السعر الحالي . وسنعرض في الفصل التالي لهذه المشاكل .

٤ - بين الريف والحضر

دور الحكومة :

حدثت التنمية الاقتصادية في القرن التاسع عشر تحت تأثير مبدأ من أسهل المبادئ التي اخترعها انسان - وهو الفائل بأن من الممكن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للجمع إذا سعى كل شخص وراء مصالحه الاقتصادية الانانية ، وصرف نظره من أمر تصرفاته في باقي أفراد المجتمع .

ولقد نبعت هذه الفكرة من كتاب آدم سميث الذي ألفه عام ١٧٧٦ ، تحت عنوان « دراسة لطبيعة ثروة الأمم وأسبابها » .

وأنفق رجال الاقتصاد الكثير من وقتهم ليعقل هذه الفكرة خلال القرن التاسع عشر، وما أن أهل القرن العشرون حتى صار في مقدورهم أن يثبتوا على أساس وجود افتراضات معينة، أن تدخل الحكومة في الاقتصاد سيؤدي إلى تدهور الرفاهية الشاملة .

ومع ذلك ، فبينما كان هذا المبدأ يتطور وينمو على يد رجال الاقتصاد، طرأت على النظريات السياسية والاجتماعية تغيرات أخذت تتحدى وجهة المبدأ بسرعة .

لقد نشرت اللجان الملكية بانجلترا نتائج دراساتها عن الظروف التي يعمل في ظلها النسوة والأطفال في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وحرك هذا ضمير الشعب ، وأدى إلى الموافقة على قوانين خاصة بالعمال .

وكما برز الانقلاب الصناعي في انجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كذلك اتضحت في انجلترا تلك الإهانات، والبؤس الاجتماعي الناجمين عن المنافسة الحرة التي لا يردعها رادع .

ولكن ما أن امتد التصنيع إلى بلدان أخرى حتى ظهرت نفس أشكال الاستغلال الذي يستبد بالعمال ليحقق أكبر قدر من الربح ، وكانت هذه الأشكال موجودة طالما أن الحكومات تملك بسياسة عدم التدخل أو ما يسمى بالحرية الاقتصادية وأدى هذا إلى اتفاق إجماعي على أن التصنيع يجب أن يصاحبه شكل من أشكال الإشراف

الحكومي على المنافسة وظروف العمل هذا إذا كنا نريد أن نضمن مجتمعاً ترفرف عليه الرفاهية .

وقد نتساءل : كيف أمكن قيام مثل هاتين النظريتين المختلفتين ، وكيف أمكن تطورهما بالرغم من وجود تناقض جوهري بينهما ؟ الواقع أن الاقتصاد آ من بأن التدخل في شئون المنافسة الحرة سيحد من نمو الإنتاج ، كما سيحد من الرفاهية الاجتماعية، وفي نفس الوقت نادى النظرية للسياسة بأن من واجب الدولة التدخل في شئون الاقتصاد . والسبب في هذا التناقض أن النظرية الاقتصادية تطورت بشكل جعلها تعزل نفسها عن العالم الحقيقي والتطورات التي حلت به، صحيح أنه ليس من الحكمة - على أساس وجود افتراضات معينة - أن تتدخل الحكومة في الاقتصاد، غير أن صحة هذه الافتراضات قد انهارت نتيجة لعملية التصنيع والتغيرات التي طرأت على الاتجاهات الاجتماعية .

فأما هذه الافتراضات ؟ - هذه الافتراضات تقول بأن العمال لا يستطيعون أن يساوموا - بطريقة جماعية - للحصول على أجور أكبر، وأن كافة الشركات صغيرة ، وأن كل شركة تركز جهودها في الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح ، ولا شيء غير هذا ، إن الأساليب التي تطبقها المشروعات للحصول على أرباحها لا تقلل من رفاهية المجتمع ، وأن الشركات تملك كل المعارف المطلوبة للإنتاج الكفء، وأن الحكومة لا تتدخل في الاقتصاد بأية صورة . يجب أن تكون كل هذه الافتراضات واقعية إذا أردنا أن نثبت ، أن المنافسة الحرة ستضاعف بالضرورة من رفاهية الوطن الاجتماعية .

وإذا كانت هذه الافتراضات تبدو اليوم عتيقة، بل ومدعاة للسخرية، فإن مبعث ذلك - إلى حد كبير - أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تغيرت في كل ركن من أركان العالم .. غير أن هذه التغيرات أسفرت عن النتيجة التالية : لم يعد من الممكن أن نفترض أن تدخل الحكومة سيكون شيئاً على الدوام ، إذ يجب تناول كل حالة الآن في حد ذاتها .. وعند دراسة الظروف التي قد تبرر تدخل الحكومة في شئون الاقتصاد، يحسن البدء بدراسة العوامل التي تؤثر في التكاليف النقدية لمشروع تقوم به شركة أو شخص ، ثم دراسة المشكلة الأكثر تعقيداً وهي : كيف تؤثر الاجراءات الاقتصادية لاحدى الشركات على رفاهية البلد الذي توجد فيه هذه الشركة . . . وأخيراً تناقش المشكلة ذات المدى الطويل : كيف تؤثر التغيرات التي تطرأ على البنيان الاقتصادي على قيم الأمة ؟

وعندما ركز رجال الاقتصاد اهتمامهم على بواعث الفرد، استطاعوا أن يخرجوا بالنظرية التالية : إذا سعى كل شخص وراء تحقيق مصالحه الانانية ، فإنه سيخدم بذلك أهداف المجتمع .

ولقد قيل : إن الشخص إذا ما اضطر إلى اتخاذ قرار اقتصادي ، فإنه سيختار دائماً الطريق الذي يضاعف أرباحه .. إنه سينتج بأقل تكاليف ممكنة وينبيع بأعلى سعر ممكن .. سيكون من الممكن حينئذ إنتاج سلع أكثر بنفس التكاليف ، أو إنتاج نفس الكمية من السلع بتكاليف أقل .

وهكذا يستطيع المجتمع أن يحصل على كمية أكبر من السلع وافترض .

رجال الاقتصاد أن تؤدي هذه الزيادة - تلقائيا - إلى مضاعفة رفاحية المجتمع .

صحيح أنهم اعترفوا في وقت مبكر ، بوجود استثناءات للقاعدة ، غير أنهم افترضوا - بصفة عامة - أن هذه الاستثناءات ليست هامة بالدرجة التي تقضى بها على القاعدة .

لقد عرفوا أن بعض تصرفات الشركات قد تسبب إلى المجتمع ككل بالرغم من زيادة الأرباح التي تعود على المشروعات . . ومن الأمثلة التقليدية : الشركة التي تسمح بخروج دخان زائد من مداخنها . ففي حالة عدم فرض عقوبات من جانب الحكومة نجد أن الشركة لن تتكلف الكثير بالنسبة لهذه العملية .

أما إدخال الآلات التي توقف خروج الدخان والذرات فيطلب نفقات إضافية ، وبذلك تقل أرباح الشركة . ومن ناحية أخرى يؤدي خروج الدخان بالطريقة السهلة إلى زيادة أعباء المجتمع ، فأفراد سينفقون على تنظيف الملابس والرياش وعلى علاج أنفسهم ، وستكون هذه النفقات أكبر بكثير من تكاليف الأجهزة الوقائية الضرورية التي ستوضع في المصنع .

ومع ذلك فإن تكاليف النظافة لا تؤثر على أرباح المصنع ، وإنما يقوم بدفعها كل فرد من أفراد المجتمع ، وهؤلاء لا يستطيعون في العادة أن يطالبوا المصنع المستول بتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم .

غير أن التمثل وندرة العمل تعطيان على أهمية هذا الاختلاف بين التكاليف التي تدفعها الشركة والتكاليف التي يدفعها المجتمع أو البلد ككل فعندما تفكر شركة في إمكانية إدخال آلة جديدة أو بناء مصنع فإنها لا تهتم إلا بالربح الزائد الذي ستجنيه .

فإذا أدى التغير إلى الإقلال من القوى العاملة فإن ذلك سينخفض من قائمة الأجور التي تدفعها ، وسيكون هذا جيلاً من وجهة نظر الشركة .

ولكن لسنا على يقين من أن هذه الخطوة ستفيد المجتمع ككل . فالذين تحمل عليهم أساليب أكثر كفاءة - أساليب تحتاج إلى عدد أقل من العاملين - قد لا يجدون عملاً جديداً إذ أن هناك عمالاً عاطلين . لقد كانوا يقدمون للاقتصاد شيئاً عندما كانوا يعملون في الماضي غير أنهم لن ينتجوا الآن أى شيء ، وسيضطرون إلى الاعتماد على أصدقاتهم أو ذرى قريباتهم أو الحكومة ، طالبين منهم العون .

ومن الصعب أن نقدر التغيرات في إجمالي الدخل (الدخل القومي) في هذه الأقطار، ذلك لأن أسعار السلع ، ورأس المال ، والنقد الأجنبي ، لا تعكس قيمتها الحقيقية .

ومن أمثلة التغيرات ما يحدث عند نمو المدن . فعندما يقرر الناس مغادرة قراهم والذهاب إلى المدن فإنما يفعلون ذلك على أمل الحصول على ما يرضيهم في المدن ، ولو لم يعرفوا ذلك لما تحركوا . . ومع ذلك فكثيراً ما يعجزون عن الحصول على أى شكل من أشكال العمل .

وهكذا لا يطاعفون من كمية السلع التي ينتجها الاقتصاد . وفي نفس الوقت يحتاجون إلى المأكل والملبس والمأوى . ولابد من بناء مساكن لهم حتى لا تزداد الازقة القذرة ، وستضطر السلطات أحياناً إلى تزويدهم بما يمسك رءسهم .

وهكذا يؤدي تحرك الناس إلى زيادة سريعة في التكاليف دون أن يسفر هذا التحرك - بالضرورة - عن زيادة في إجمالي الإنتاج .

والذين ينجحون في الحصول على عمل في المدينة يتقاضون عادة أجراً أكبر مما كانوا سيحصلون عليه في المناطق الريفية ، وستتمكس هذه الزيادة في صورة ارتفاع في الدخل القوي ، وكثيراً ما يفترض رجال الاقتصاد أنها تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية في البلاد ، غير أن الرجل سينفق الكثير من دخله الزائد في السلع والخدمات الاستهلاكية وهي أشياء لم يكن يحتاج إليها في الماضي أو كان يشتريها بأسعار أقل .

وكثيراً ما يرتفع سعر المكان الذي سينام فيه ارتفاعاً باهظاً ، بالرغم من أنه لم يكن يدفع شيئاً يذكر في القرية . أما تكاليف الوجبات التي يشتريها فتتضمن أجور الشخص الذي قام بطهي الطعام أما حين كانت أمه أو زوجته تعد الوجبات فلم يكن هذا يقتطع من أجره شيئاً . وعلاوة على ذلك يرتفع سعر الطعام نتيجة لتكاليف النقل ، وهو أمر لابد منه لنقل الطعام إلى المدن . وهكذا نجد أن الدخل المرتفعة التي يتلقاها الناس هي اعتراف - إلى حد كبير - بالحقيقة التالية : وهو

أن عليهم أن يدفعوا مزيداً من النقود في المدن للعيش بنفس المستوى الذي كانوا يعيشون عليه .

إن الدخل الحقيقي يظل كما هو ، والزيادة احصائية أكثر مما هي حقيقة .

موجز القول أن تصرفات الشركات القائمة على الاسعار التي تدفعها للسلع ، ومستويات الأجور ، لن تضاعف بالضرورة من رفاهية المجتمع . وادعاء رجال الاقتصاد الذين يقولون إن من الممكن تحقيق الرفاهية بهذه الصورة إنما هو ادعاء يستند إلى افتراضات اقتصادية نيوكلاسيكية . وهكذا يتسع المجال أمام رجال الاقتصاد للبحث عن الوسائل الكفيلة بسد الهوة بين الصالح الخاص والصالح الاجتماعي ، بحيث تعود تصرفات الشركات بالنفع على المجتمع أيضاً .

وكثيراً ما يقتضى الأمر استصدار تشريعات، وهذه التشريعات يجب ألا تقلد البلدان التي لا تواجه نفس المشكلة المزمنة : مشكلة التعمل .

وكثيراً ما يبالغ في وصف إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه البلدان الفقيرة ، فلقد قيل إن هناك تعارضاً بين مطالب الزراعة ومطالب الصناعة . أيهما يجب تنميته ؟ والواقع أنه ليس هناك حل للحيرة ، فن المستحيل - في معظم البلدان الفقيرة - توفير الوظائف الكافية دون تصنيع ، وفي نفس الوقت من المستحيل إطعام جميع السكان دون زيادة في الطاقة الانتاجية للزراعة .

والمشكلة الحقيقية لا تتمثل في هذه التقنيات الساذجة ، ومع ذلك ،
ففي الوقت الذي يقتضى فيه الأمر رفع الانتاج في الزراعة والصناعة ،
إلا أن التنمية الاقتصادية ستزدي بالفعل الى مشاكل عسيرة ، مشاكل
تتصل بالتوازن بين القطاع الريفي وقطاع المدن .

ولن يمكن اجتناب المجاعة في المدن الآخذة في النمو السريع إلا إذا
توافر الطعام الكافي لسد احتياجات السكان المتزايدة ولا يمكن احضار
هذا الطعام إلا من المناطق الريفية أو من الخارج .

ولن يكون الاجراء الثاني ملائماً في العادة ، ذلك لأنه سيؤدي إلى
خفض نسبة الواردات من السلع الاستثمارية ، والحاجة ماسة الى هذا
النوع من السلع من أجل مضاعفة الانتاج في البلدان الفقيرة .

وفي الاقتصاد القائم على الاستثمار الحر ، نحمد أن كمية الطعام المتوافرة
في المدن والقادمة من الريف تعتمد أساساً على قرارات المزارعين الفردية
ففي مقدورهم أن يأكلوا الطعام الذي ينتجونه للحصول على
مال يدخرونه ، أو يشترون به سلعاً أو يدفعون منه التزامات مثل
الضرائب .. وكثيراً ما كان المزارع يفضل أن يأكل حبوبه في الماضي
على أن يبيعها ..

ولقد اتضحت نتائج هذا التفضيل بصفة خاصة في سنى المحاصيل
السيئة ، وعلى مر العصور نحمد أن المدن لم تكن تزود بما يكفيها من طعام
وكانت تعاني من قحط موسمي .

على الحكومات إذن أن تتأكد من أن المدن الصناعية تحصل على ما يكفيها من الطعام ..

وبحسب تشجيع الفلاح على بيع عاصيله بدلا الاحتفاظ بها لأطعام أسرته .. وسيفعل ذلك عن طوعية إذا أراد أن يدخر مالا أو يشتري سلعا استهلاكية . وسيفعله مضطرا إذا تحتم عليه أن يدفع ضرائب .

ماهى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأساليب الثلاثة لاحتضار الطعام إلى المدن . وما هو أفضل أسلوب - من هذه الأساليب الثلاثة - تستطيع الحكومة استخدامه بنجاح ؟

إذا أراد الفلاح أن يدخر فإنه يبيع محصوله ثم يقرض ماله للدولة أو للفرد أو للشركة ويسمح لهم بأن يستغلوه في أغراض الاستثمار .. وهذا الاختيار نادر إلى حد كبير ، ذلك لأن البلدان الفقيرة لا تقبل كثيراً مدخرات في صورة نقد .

والذين ينتجون من المحاصيل أكثر مما يحتاجون يشترون عادة أشكال الثروة الظاهرة : من ذهب ، وفضة ، وأرض وقطعان . الخ .

وهذه تدل على مركز صاحبها . ويمكن بيعها في أوقات المحنة . وندر أن يجذب المواطنون في هذه البلدان فكرة الأموال التي يمكن ادخارها ويحتمل أن يتعذر على الحكومات أن تحقق زيادة سريعة في المدخرات وبخاصة لأن النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة سيرتبط لاعالة بالتضخم . وتدهور قيمة النقود .

وتستطيع الحكومة أن تضاعف البيع الاختياري للحاصل. وذلك بتشجيع الفلاحين على تذوق السلع المصنوعة التي يعجزون عن صنعها بأنفسهم ، وسيضطرون - لكي يحصلوا على هذه السلع - أن يبيعوا المزيد من محاصيلهم .

وإذا أرادوا - في هذه الحالة - عدم التقليل من استهلاكهم للطعام فانهم قد يستخدمون مزيدا من الأرض أو يحاولون الحصول على محصول أوفر من الأرض التي يزرعونها بالفعل . .

وهكذا يؤدي خلق الأذواق الجديدة الى الحفز على الانتاج ، فمزيد يشجع الفلاح على انتاج المزيد من الطعام لكي يستطيع شراء السلع التي يريدها ، غير أن هذه السياسة تنطوي على مخاطر جسيمة ، ذلك لأنها قد تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المصنوعة ، ونظرا لأن الطلب الحالي أضخم من الانتاج ، فان الوضع سيؤدي الى تدمير ، وأن صلاحية تشجيع الأذواق في المناطق الريفية تعتمد على وضع كل بلد . فاذا كان من المتوقع أن تؤدي ارتفاع الأذواق الى زيادة ملبوسة في كمية العمل - كما يحدث في بلد لديه فائض في الأراضي - فان خطوة كهذه قد تؤدي الى مزايا .

أما إذا كانت مساحة الأرض محدودة ، وليس هناك احتمال كبير في مضاعفة الانتاج عن طريق المزيد من العمل ، فلا يحتمل أن تكون هذه السياسة مرضية .

وتستطيع الحكومة إجبار المزارع على بيع المزيد من الطعام ، وذلك بفرض ضرائب عليه .

غير أن مثل هذه الخطوة قد لا تنجح في مضاعفة كمية الطعام الموجودة في المدن ، فالأزراع قد ينجح في الهرب من الضرائب ، وقد يجد عبء الضرائب ثقيلًا جدًا فيتضاءل إنتاجه بدلًا من أن يرتفع .

ولقد حدث هذا في روسيا بين الحربين العالميتين ، وحدث رد فعل مماثل في أوروبا الشرقية في مناسبات مختلفة ، وذلك منذ سني الحرب .

وكثيرًا ما عورضت المحاولات التي ترمي إلى فرض ضرائب على المزارعين ، وذلك لضآلة دخولهم ، غير أن أرقام الدخل تحسب بطريقة فيها مبالغة في تبيان الفارق بين مستويات المعيشة في الريف ، ومستوياتها في المدن . . .

وهما يكن الأمر فلن يكون الفیصل دائمًا لمسألة عدالة الضرائب من الناحية النظرية . فالحاجة إلى الطعام قد تقضى بالضرورة إلى قرارات معينة .

وهناك ذلك الاتجاه التقليدي الذي يجعل رجل الاقتصاد يفضل الضرائب المباشرة - المعتمدة على دخل الفرد - بدلًا من الضرائب غير المباشرة التي ترفع تكاليف السلع والخدمات المشتراة .

ولقد انتقل هذا الاتجاه إلى المناقشات الدائرة حول مشاكل البلدان الفقيرة غير أن هذا التفضيل يخضع للاقتصاديات النيوكلاسيكية التي كانت تؤمن بأن سعر السلع يمثل تكاليف إنتاجها ، وأن أي تدخل في الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في إجمالي الإنتاج . ولكن ليس هذا

جميعاً فالتحتل وقلة العملة الأجنبية ورأس المال . كل هذا يشوه شكل
السعر في البلدان الفقيرة .

وهكذا لا داعى لتفضيل الضرائب المباشرة عما سواها .

إن للضرائب غير المباشرة مزاياها ، إذ أنها لا تقحم نفسها نسبياً ،
كما أنها لا تؤثر كثيراً في كمية الجهد المبذول . وسيفتضى الأمر بالطبع
فرض بعض ضرائب مباشرة ، حتى نضمن أن الأغنياء سيدفعون نسبة
أكبر من الضرائب ، ولكننا إذا أردنا الحصول على مال من الفقراء
فإن من الأفضل الحصول عليه في صورة ضرائب غير مباشرة .

وما يزيد في عمق المشكلة الخاصة بتزويد سكان المدن المتزايد
بالطعام . الرغبة والحاجة إلى الإصلاح الزراعى في كثير من البلدان
المكتظة بالسكان .

وكثيراً ما يريد الفلاحون والعاملون المعدمون الحصول على أرضهم
الخاصة بهم . . وفى كثير من البلدان ظهرت قوانين الإصلاح الزراعى
التي تحدّد نسبة الأرض التي يملكها الشخص الواحد ، والتي توزع
الأرض المتوافرة على السكان الريفيين .

وبالرغم من أن هذه التغيرات تضاعف من رفاهية المدن ، إلا أن
إعادة توزيع الأرض قد فلتت - بصفة عامة - من كمية الطعام الذى
يبيع المدن .

إن المزارع الغنى الذى يزرع منطقة كبيرة - يبيع للسوق كمية من الطعام تفوق الكمية التى سيبيعها الملاك الجدد ، بعد أن تم تقسيم الاراضى إلى مزارع صغيرة ..

وأكبر الاحتمالات تشير إلى أن الرجل الثرى سيشتري سلماً مصنوعة وسيدفع ضرائب باهظة ، بل وسيكون على استعداد للتوفير .

غير أن من الممكن ، مع ذلك ، تجنب العجز فى الطعام الوارد إلى المدن عندما تكون هناك مساحات كبيرة من الأرض الغير مستغلة والتي يمكن توزيعها .. ولكن ندر أن يظهر مثل هذا الموقف حينما بلغ اكتظاظ السكان أشدة ، وعندما تعظم الحاجة إلى الإصلاح الزراعى .. وسياسة الإصلاح الزراعى فى فنزويلا تعترف بهذه الحقائق ، ولا توضع إلا المناطق التى لم تستغل .

والنقاش العنيف يدور حول أثر الإصلاح الزراعى فى اجمالى انتاج المحاصيل ، ذلك لأن الامر يتغير من بلد لآخر ، ومن موقف لآخر . وإذا كان المزارع يمتلك أرضه فإنه سيشتغل بجد فى العادة ، ذلك لأن نسبة كبيرة من الميزات التى يحققها نشاطه ستعود عليه ، غير أن انكماش حجم المزرعة قد يسهل إلى كفاءة الزراعة ، والواقع أننا لا يمكن أن نناقش ، بطريقة عامة ، القضية التى تدافع عن الإصلاح الزراعى والطريقة الصحيحة التى يجب أن تتبع فى تنفيذه. وأكثر ما تكون الحاجة إلى الإصلاح الاجتماعى ملحة إلى قبولنا للعيوب الاقتصادية التى قد تنجم ، هذا بالرغم من أن أى اصلاح يجب أن يقلل ، بالطبع من الآثار السيئة. ويبدو أن من بين العقبات الكبرى التى ستظل تؤرق الحكومات

في كثير من البلدان الفقيرة ، لزمن طويل ، عجزنا عن الحصول على الطعام الكافي لسكان المدن .

ومن أجل هذا قد تؤدي البلدان الغنية خدمة ممتازة إذا هي أهدت البلدان الفقيرة بإنتاج زراعي ، ومع ذلك ، وحتى لو وصلت هذه للمعونة ، إلا أن الأمر يتطلب أحياناً الحد من تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن ، وما يؤكد هذه الضرورة أن وصول المهاجرين إلى المدن يتطلب نفقات للاسكان والخدمات .

وكثيراً ما يوفر المستوطنون المبالغ اللازمة بأن يؤجلوا أو يلغوا المشروعات الاستثمارية التي كانت ستضاف من الانتاج .

والانجاء إلى المدن مرجعه إلى حد ما في المدن من مفرات ، والايام بأن الحياة الكريمه ، لا توجد إلا هناك فقط ، غير أن مرجعه أيضاً أن العيش في المناطق الريفية في أجزاء كثيرة من العالم أصبح غير عملي . إن القيم القديمة تنهار تحت ضغط الحاجة ، ومع ذلك ليس هناك بنيان اجتماعي جديد يحل محل هذه القيم . ول سوء الحظ ، تهدأ عملية الانهيار تدعم نفسها بنفسها ، ذلك لأن الظروف تزداد سوءاً ، في الوقت الذي تتضاءل فيه الفرص ، وهكذا يهاجر المغامرون والاذكياء . وبعد رحيلهم تضيق الفرص أمام إجماع وسيلة مرضية للحياة في المناطق الزراعية ، وذلك نتيجة لرحيل الناس الذين يمكن أن ينفخوا في هذه الحياة

وهناك محاولات تبذل لمساعدة القروى على العيش وفقاً لنمط جديد ، وذلك بمساعدته في الإصلاحات التي يرغب في تنفيذها عن طريق تزويدها

بالسلع التي اتضح أنها ضرورية لكل كائن يعيش ولقد ظهرت مثل هذه البراج داخل نطاق محدود في مناطق العالم الفقيرة ، غير أن الذي يعوقها انتشار العجز المالي . . وفي مناطق كثيرة تتعرض مشروعات التنمية لقيود لأن الذين عاشوا في المدن لا يريدون أن يعملوا في القرية أما أفراد الجبل الشاب الذين اقتنعوا بضرورة التنمية الريفية ومدى الحاجة إليها فإن اتجاهات آباءهم تحول بينهم وبين تنفيذ هذه الاعمال ، هؤلاء الآباء يخضعون في عيشتهم للآراء والمثل العليا التقليدية .

وينجم الصراع وعدم الرضا أيضاً من قدوم المدرسين المدربين في المدن إلى القرى الأكثر فأخراً . وإذا لم يدرب هؤلاء المدرسون التدريب الخاص فانهم سيثيرون - لا محالة - رغبة في نفوس تلامذتهم رغبة تجعلهم يتطلعون إلى حياة المدينة الرخية الراضية ، وهي الحياة التي يتصورونها بأخيلهم وفي الهند ، حيث طبق البريطانيون نظاماً تعليمياً يتلاءم مع الحياة في مدن بريطانيا ، خلقوا طائفة لا تتلاءم مع الظروف الراضية في شبه القارة الهندية . . هؤلاء هم المثقفون اساخطون الذين يعتقدون أنهم حرّموا - دون وجه حق - من الوظائف التي يؤملهم تعليمهم لها . . وهناك خطراً كيد من أن يؤدي تطبيق أنظمة الغرب التربوية في أماكن أخرى إلى تكرار نفس الضياع ، ولكن على نطاق أكبر .

إن كثيرين من الناس الذين نشأوا في المناطق الريفية سبطلوا إلى قضاء حياتهم فيها من أجل هذا يجب أن يؤدي التعليم الذي ينلقوه إلى

تجنيد طاقاتهم ومواهبهم ويساعد على إشباع مطامعهم في القطاع الذي ولدوا فيه .

وإذا أردنا أن نحول دون حدوث انهيار اجتماعي وجب ألا يستمر النمو في المدن بسرعه الحالية في البلدان الفقيرة ، ولا يمكن تجنب القيود المباشرة إلا إذا استطعنا الاحتفاظ بسلامة الحياة في الريف ، وإلا إذا كانت فرص العمل متوافرة هناك .

وقد يتطلب هذا تنمية الصناعة في المناطق الريفية بدلا من تركيزها في المدن . ويجب أن تساهم القرى في التقدم الاقتصادي ، وفي احساس بقية البلاد بأنها فعلت شيئا ، يجب أن تفعل هذا حتى لا يفادر أفراد المجتمع الاذكياء مناطقهم الريفية .

وإذا كان للبلدان الفقيرة أن تفتح سياسة مرضية وجب عليها ألا تنقاد - بدون وعى - وراء الزيادة في الدخل القوي بحيث يجعلها هذا تتجاهل أية عوامل أخرى . ذلك لأن وسائل التقدير التقليدية كثيرا ما تجعلهم ينحازون إلى جانب الزيادة في الدخل ، وفي نفس الوقت يتجاهلون العوامل الاجتماعية الهامة للغاية .

ولقد أوضح أحد مندوبي دولة فقيرة هذا الرأي في أحد المؤتمرات . فخلد قيل في هذا المؤتمر إنه بالرغم من أن ظروف البلدان الفقيرة تجعل أرقام الدخل القوي - في الوقت الحالي - غير دقيقة ، إلا أن النمو الاقتصادي سيجعل الانماط الاجتماعية في البلدان الفقيرة مشابهة للأنماط

الغنية ؛ وهكذا تصبح التقاليد الاقتصادية مرضية ، وفي تلك اللحظة انفجر
 المندوب قائلاً : ، ولكننا لا نريد أن نقلد مدنيتمكم ، إننا نريد أن نصوغ
 مدنيتنا نحن . .

رأينا في هذا الفصل أن عملية التنمية لا يمكن أن تعتمد ببساطة
 على المنافسة الحرة ، ذلك لأن هذا سيؤدي إلى تعطل لضرورة له ، وإلى
 سخط في أوساط الريف . . وستضطر الحكومة إلى التدخل لكي تضمن
 استغلال الموارد الموجودة إلى أقصى حد . . وستعرض مهمتها لعوائق
 كثيرة نظراً لعدم توافر موظفين مدنيين مدربين ، ونظراً لوجود مشاكل
 أكثر تعقيداً من المشاكل التي ظهرت أثناء تصنيع بلاد الغرب .

والفصل التالي يتناول معنى الظروف السياسية ، وبنقاش الحلول
 الممكنة . .



هل تنفع الأشكال الغربية للديمقراطية

حدث في السنوات الأخيرة أن نبذت بعض الأمم المستقلة حديثاً - وبصفة مؤقتة - نظم الديمقراطية كما يفهمها الغرب مع أنها تعلن بشدة تمسكها بالمعتقدات الديمقراطية ، وفي نفس الوقت طبقت بلدان أخرى المعتقدات الديمقراطية جالماً حصلت على استقلالها، غير أنها أعلنت صراحة عن شكها في جدوى هذه المبادئ لحل المشاكل التي تواجهها ، وفريق ثالث رفض منذ البداية أن يقبل الديمقراطية الغربية ويبتزها ملائمة للشاكل الراهنة .

ولقد أمارت هذه التطورات نقاشاً كثيراً في الغرب ، فالبعض يقولون أنه ما لم تتهج هذه البلدان الديمقراطية الغربية فإنها ستفشل في عملها لاجتماع والبعض الآخر ينادى بأنه ليس من المتوقع أن تصلح الديمقراطية الغربية هناك ، وأن أي محاولة لتطبيقها ستؤدي الى تبديد الموارد، وفقدان الهيمنة الحكومية .

وهناك ، أحياناً ، ميل الى مناقشة هذه المشكلة من وجهة نظر أخلاقية ومع ذلك لا يمكن أن يبلغ أى شكل من أشكال الحكم المثل الأعلى ، إذ لابد أن يوازن بين الحرية والهيمنة، والعبارة التالية تعبر عن هذه الفكرة بوضوح :
« ان حريتك في التلويح بذراعك تنتهي في النقطة التي يبدأ عندها أني ، والتوازن بين الحرية والاشراف يجب أن يتغير بتغير المشاكل التي تواجهها الدولة ..

فالاستزادة من الاشراف والاقلال من الحرية قد يصلح، بل ويصبح ضروريا في فترات التوتر الخارجى أو الداخلى، أكثر مما يصلح في فترات الهدوء .

وفي الماضي ، كانت أمم الغرب على استعداد لتحويل الحكومات مزيدا من السلطات في أوقات الحرب عنها في أوقات السلم، والمشاكل التي تواجهها البلدان الفقيرة في الوقت الحالى تشير الى ضرورة ممارسة قدر من الاشراف أكبر من القدر الذى كان ضروريا في البلدان الغنية في السنوات الأخيرة وكثيرا ما تسلط الأنواء على مثل الديمقراطية العليا بحيث يبدو أن تعريف الديمقراطية لضرورة له ، ومع ذلك ، فإن نختبر ملاحظاتها حتى تتأرجح الصورة قليلا ثم ما هي السياسات التي تميز الديمقراطية ؟

من المؤكد أن القدرة على التصويت - وحدها - لا تكفى ، وإنما يجب أن ندرك أن القدرة على التصويت تستطيع أن تؤثر على سياسة الحكومة المنتخبة وعلى أفكارها . فإذا صيغت السياسة بعرف النظر عن طريقة التصويت للجميع يصبح اجراء لامعنى له . كما أن أشكال الحكم لا تضمن لنا الديمقراطية بصورة تلقائية . فن الممكن بسهولة تحويل الحكومة الانجليزية نظريا ، الى دكتاتورية . فجلس الوزراء ، وهو نواة الحكم يحدد السياسة ، وبعد ذلك يتم التصويت عليها في مجلس العموم ، غير أن حزب الأغلبية يتبع دائما الاتجاه الذى رسمه مجلس الوزراء ، ذلك لأن الحزب الغالب هو الذى يختار أعضاء مجلس الوزراء من بين صفوفه ، ومنذ أن انتهت الحرب فشلت أخطر المسائل في أن تجعل أكثر من ثلاثة

أو أربعة أعضاء يخرجون على اتجاه الحزب . وكثيرا ما أدى بهم عصيانهم الى طردهم من الحزب .

أما نظام الحكم في أمريكا ، بما فيه من تقسيم السلطات ، فإنه قد يؤدي - نظريا - الى موقف لا يمكن تنفيذ أية سياسة في ظله ، فكل طائفة تصر على وجوب قبول آرائها هي لا آراء غيرها . غير أن هذا التجمد للموقف لا يحدث في الواقع ، وفي فرنسا ، في الأعوام التي أعقبت الحرب كانت الجمهورية الرابعة ديمقراطية ، جدا لدرجة أن الحكم الكفء أصبح مستحيلا ، كانت هناك أحزاب عديدة ، وكل حزب ينتهج سياسة حددها الأعضاء بطريقة ديمقراطية ، ومع ذلك يستطيع العضو ، عند التصويت في إحدى المسائل ، أن يصوت بالطريقة التي يهواها إذا رأى أن قرار حزبه لا يعجبه ؛ وكانت الأحزاب الائتلافية تتشكل وتحل بصفة مستمرة ، وبذلك جهود جبارة لرأب الصدع بين الطوائف من هذا القبيل ، وذلك من أجل إيجاد أغلبية متضامنة ، وبلغ من حدة التوتر أن حكومات الجمهورية الرابعة كانت تعيش في العادة خمسة شهور ونصف شهر فقط .

وفي النهاية لمس المسئولون مدى ما ينطوى عليه هذا النظام من مآل خطيرة . ولذلك تم حل الجمهورية الرابعة وحلت محلها الجمهورية الخامسة التي تتمتع بمزيد من السلطات المركزة في يد رئيس الجمهورية وتم تقييد مسئوليات الجمعية التشريعية ومجلس الشيوخ لدرجة كبيرة . لقد قل حظ فرنسا من الديمقراطية ، غير أنها أصبحت تتمتع بحكومة أفضل .

ومع ذلك ، وحتى في ظل الجمهورية الرابعة ، كانت حكومة فرنسا مستقرة مطمئة وقد يشك الكثيرون في كفاءتها ولكن لم يسبق لفرنسا أن حققت في تاريخها تلك الاشواط من النمو الاقتصادي .

وبالرغم من الاحتمالات النظرية إلا أن الحكومة البريطانية مازالت ديمقراطية . وما زالت الحكومة الأمريكية تتفادى أى تأزم كامل . ومع ذلك ، وفي كافة هذه الحالات ليست اللوائح الشفوية أو المكتوبة وحدها هي التي تحول دون ظهور تطورات خطيرة ، وإنما هناك أيضاً مجموعة من التقاليد غير المكتوبة وغير الرسمية في بعض الأحيان .

وهذه التقاليد تحدد التصرفات التي يمكن السماح بها ، وهي تحتفظ بإطار الحكم الأساسي . غير أنها تسمح له - في نفس الوقت - بأن يتأقلم مع الظروف المتغيرة . إن مجرد تعديل أشكال الحكم لا يعنى أن التمديل سيحول دون إساءة الحكم . وتقاليد السياسة غير المكتوبة والأشياء التي يمكن السماح بها والتي لا يمكن ، كل هذا يختلف من قطر لآخر وما لم يكن نظام القيم الموجود في البلد مؤيداً لا معارضاً للشكل الجديد للحكم .

فإن هذا الشكل الجديد للحكم سيفشل ، ويجب أن يكون هدف البلدان الفقيرة هو البحث عن وسائل تطوير السياسة الصحيحة . وقد لا تكون نظم الحكم في الغرب أفضل وسيلة لتحقيق المهمة ..

ولقد أجاد توم موبويا - رئيس مؤتمر الشعوب الأفريقية - أجاد

التعبير عن هذه المشكلة وذاك الهدف . . وذلك في مقال كتبه بعد جولة في الولايات المتحدة ، الهدف منها تصحيح الافكار بشأن الموقف الراهن في افريقية . .

« إن بعض البلدان غير الافريقية تريد ظهور أحزاب معارضة فيها ، وبلدان أخرى قلقة بشأن الاشكال التي ستصب فيها الأجهزة الحكومية .

ويبدو أن الكثيرين يتوقعون من افريقية وجوب التزام ما ورثته عن ساداتها الاستعماريين القدامى ، غير أن افريقية لا تستطيع - لأسباب واضحة جداً - أن تسير وفقاً لنسخة طبق الأصل من الانظمة الأوروبية أو الأمريكية . . لا بد أن تعترف أنظمتها الحكومية بتراث افريقية الحضارى والاجتماعى ، ويجب أن تبتعد عن الاشكال التي استخدمتها الدول الاستعمارية - وهى التي تصلح للحكم المباشر - أو تتجه إلى النظام النيابى . »

أما شكل الحكم الذى يطبق فيجب أن يصاغ بحيث يعالج لأشاكل الخاصة بالبلدان الفقيرة . . وستسيطر على مسرح السنوات القادمة ثلاث مسائل أولها : محاولة تحقيق النمو الاقتصادى ، وهذا أمر ضرورى إذا أردنا ألا يؤدي ازدياد السكان إلى تدهور مستوى المعيشة ، وإذا أردنا أن نحقق « ثورة الآمال الصاعدة » .

ثانياً : الحاجة إلى تغيير اتجاهات هذه البلدان حتى تتماشى مع الظروف

الحديثة . ويجب ألا تؤله العمل والادعار مثلما كنا نفعل في الغرب أحياناً . ومع ذلك يجب اصطفاؤها مزيداً من الاهتمام، والجهود التي تبذل لتحقيق هذين الهدفين ستعرض في كثير من المناطق لعقبة تتمثل في المطلب التالي :

الحاجة إلى تحطيم الأنظمة الاجتماعية الموجودة ، كنظام الطوائف في الهند ، والعداوة القبلية في أفريقية ، وتوحيد الطوائف المنفصلة والتي طالت بها العداوة ، وضئها كلها داخل أمة .

وهذه المشاكل أكثر تعقداً من المشاكل التي تواجهها البلدان الغنية في المراحل الأولى لنموها الاقتصادي . كان نفوذ آدم سميث في أوجهه ، واعتقد الناس أن سميث أثبت أن القرارات الفردية التي تسعى وراء المصلحة الشخصية ستحقق أكبر قدر ممكن من النمو في الاقتصاد، وأكبر قدر من الرفاهية للمجتمع . ولم تتدخل الحكومات في مسألة توفير النقد الأجنبي ونسبة العاملين . .

وافترضوا أن النظام الاقتصادي ، سيتناول مثل هذه المسائل . فإذا كان هناك تعطل أو عذاب فإن أى تدخل من جانب الحكومة سيؤدى إلى تفاقم الموقف ، ذلك لأنه تدخل في قوانين الاقتصاد التي لا يمكن تغييرها .

غير أن الحكومات تعترف الآن بأن تصرفاتها يمكن أن تؤثر في

كية الانتاج ، والتشغيل ، والواردات والصادرات . وهكذا نواجه البلدان الفقيرة مهام لم تعرفها البلدان الغنية في مراحل النمو الاولى ، نظراً للاختلافات في النظرية الاجتماعية وعدم وجود ضمير اجتماعي خلال القرن التاسع عشر .

من الواضح بالطبع أن على البلاد الغنية - أيضاً - أن تصوغ سياستها الاقتصادية في الوقت الحالي، غير أن هذه المشكلة ليست بالمشكلة الحاسمة بالنسبة لها ، فلديها مزيد من الموظفين المدربين والمنعدين . . ولهذا لاتتأثر كثيراً بمواقب التبديد وعدم الكفاءة . وحتى لو حدث أحياناً أن ضاعت الأموال والمواهب نتيجة لتأميم الصلب ورفع هذا التأميم ، كما حدث بالنسبة لانجلترا ، إلا أن هذا الأمر ليس خطراً للغاية خطورته في البلدان الفقيرة في حالة حدوث تبديد بها . . ففي الاقتصاد الذي يمر بمراحل النمو الاولى ، ليس هناك مجال كبير للاستثمار .

وفي البلدان الفقيرة سنجد أن كل سياسة يمكن اتخاذها هي سياسة غير مرضية بالنسبة للآخرين . ففي مقدور النقاد ، على سبيل المثال ، أن يقولوا : إننا ننفق الكثير على المشروطات ، وبذلك نحرم الذي يحتاجون اليه لسكى يعيشوا ، أو أن البلد يستثمر القليل وبذلك ليس هناك تمويل كاف للنمو الاقتصادي ، مع أن النمو الاقتصادي ضروري من أجل توفير الموارد الضرورية للسكان الآخذين في التزايد مستقبلاً ، وعند التعليق على أية قرارات تتخذ يجب أن نتذكر أن النمو الاقتصادي لايمت إلا بتضحية ، وأن من الصعب تقدير مقدار التضحية الضرورية .

بني هذه الحالة أو تلك . والشئ الوحيد المؤكد هو أن البلدان الفقيرة ستضطر إلى اتباع سياسة جديدة غير مستحبة ، إذا أرادت أن تعالج للمشاكل التي تواجهها .

وأعسر مشكلة تواجه حكومات بلدان عديدة هي الضرر على علاقة سليمة بين النمو الاقتصادي وبين قيم المجتمع في ماضيها ومستقبلها . لا بد من التغيير من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ، ولكن ما هو الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه هذا النمو ، وبأية سرعة ؟ .

ليست هناك وسيلة للإثبات ، المجموعة الصحيحة للقيم في أى مجتمع من المجتمعات ، إذ أن ذلك يتوقف على تاريخ الأمم وأهداف الحاضر وعلى المستقبل الذي ترنو نحوه البلاد ..

وكل ما نعرفه هو أن مجرد التردد الأجوف لقيم البلدان الغنية لن يفيد ، بل إن البلدان الغنية نفسها تشك في الكثير من نتائج التدهور والتخصص في العمل . والجهود تبذل اليوم للبحث عن وسائل للتغلب على آثارها السيئة .

وقيم الغرب تتغير دوماً : ولذلك فإن تطبيق الاتجاهات الحاضرة التي لا تصلح للتكنولوجيا الحاضرة والمواقف الاجتماعية والراهنه - فضلاً عن المستقبل - سيضع عراقيل خطيرة في وجه البلدان الفقيرة .

ولا نستطيع هذه الأمم أن تتخذ الاجراءات اللازمة بعد أن نحدد أهدافها . وهي لا نستطيع أن نتقدم إلى الأمام دون وجود خطة - مهما

بلغت هذه الخطوة من التفكك - وستعرض لمصاعب جمّة وهي تضع هذه الخطوة . ولا يمكن أن نبالغ في تصوير مدى هذه المصاعب .

ولقد كثرت تعليقات الغرب الدالة على نفاد صبره من المناقشات الأيديولوجية ، قائلا : إن هذه المناقشات مضیعة للوقت ، ونسى الغرب أن قيمه وأهدافه لم تتطور إلا بضی عشرات من السنين ، ولا بعضی القرون وأن مجال التصرف المتاح لبلدان الغرب يخضع لتاريخه القديم - أن أمام الغرب خطة غير مدونة .

أما البلدان الفقيرة فتحاول اقتحام القرن العشرين ، ويرى زعماءها أن أمامها امكانيات كثيرة . ويقتضى الأمر تشجيع الشعور بالأهداف القومية ، ولكن ليست هناك مصايح كثيرة تنير الطريق .

والسلطة الدكتاتورية تستطيع أن تخلق هذا الشعور بالأهداف القومية وفي هذه الحالة تخضع السياسة لحاكم واحد أو عصابة من الحكام .

ولقد كان الغرب يندد دائماً بهذا الحل ، غير أن هدف الحكم الرشيد هو الذى يهم لا مجرد شكل الانظمة التى يتحقق بها هذا الحكم .

وهناك ما يدل على أن حكومات البلدان التى انتقلت ، فى السنوات الأخيرة من الديمقراطية الغربية إلى شكل من أشكال الدكتاتورية ، أصبحت أقل فساداً وأكثر كفاءة ، وفى نفس الوقت يبدو أن حقوق المواطنين أصبحت تتمتع بأمان أوفر .

ولقد دأب الغرب على القول بأن الدكتاتورية هالها الفشل لا محالة

بالرغم من أنها قد تنجح لفترة محدودة. وهو يعبر عن هذا الرأي بوضوح في قول مأثور من أشهر أقوال السياسة : « السلطة تفسد ، غير أن السلطة للطلقة تفسد بصورة مطلقة ، إلا أن هذه العقيدة قائمة على أساس القيم الغريبة ، وليست ملائمة لمناطق أخرى بالضرورة ، حيث لا يسمى أحد وراء السلطة ، وإنما يتقبلها .

وبالرغم من المشاكل التي تثيرها الدكتاتوريات إلا أنه يبدو أن الدكتاتوريات ، سواء السافرة منها أو الخفية ، ستظل شكلاً شائعاً من أشكال الحكم في البلدان الفقيرة ، وذلك لسنوات عديدة .

لقد كانت هناك مناسبات طالبت فيها الهيئات الدولية بتصويت اجماعي قبل اتخاذ أى إجراء ، طالما أن هذا المطلب لا يشل المنظمة . وينطبق هذا بصفة خاصة على المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي ، والتي لعبت دوراً كبيراً في انعاش أوروبا بعد تجربة الحرب العالمية الثانية .

ومن الصعب - بالطبع - التأكد من أن هذه الطوائف ستؤدي مهمتها بصورة مرضية . غير أن هذا الأمر ليس بأصعب من انجاح الديمقراطية الغريبة وسيكون لهذا الشكل من أشكال الحكم ميزانه ، فهو لا ينادى بأن خدمة المصالح الشخصية للبره ستؤدي بالضرورة إلى خير المجتمع .

ومن بين البلدان التي لاندن بالشيوعية ، نرى أن اندونيسيا - بصفة خاصة - تحاول تطبيق هذا الأسلوب ، معتمدة في ذلك على وسائل

الإشراف التي سبق تطبيقها في مجتمعات القرية . وهناك عدد من الدول الأفريقية التي تفكر في تطبيق هذا الأسلوب أيضاً لمعالجة مشاكلها .

ولم يقتنع الغرب بأن حكماً كهذا قد يكون ديمقراطياً ، ذلك لأنه لم يجد حزبا معارضا . ومع ذلك فإن وجود حزب معارض قد لا يلائم البلدان الفقيرة في معظم الأحيان ، فهمة حزب كهذا هي أن يعارض .

وكما قال نوم موبويا في المقال الذي اقتبسنا منه آفا : « سنكون حثورين ، بل متجاهلين للمشاكل الملحة التي تواجهها دولة جديدة ، إذا نحن طلبنا من الزعماء الشعبيين المتحدين في كفاحهم من أجل التحرر أن ينقسموا أو يؤلفوا أحزابا مختلفة لأن الكتب تنادى بذلك ، ولكي تحمل الدولة الجديدة مشاكلها فإنها بحاجة إلى حكومة تابعة لها ، حكومة تستطيع أن توفر الأمان للنمو الاقتصادي الآخذ في التوسع .

والمسئولية الملقاة على عاتق الحزب الحاكم وحزب المعارضة الضعيف الهزيل ، في غالب الأحيان ، هي مسئولية هائلة . مسئولية تتطلب قوة في الشخصية ، وإخلاصا في الهدف ، وتطلب قبل كل شيء إيمانا عميقا في خدمة الوطن والشعب ، .

وسيتقضى الأمر أن تكون السلطة المخولة للحكومة المركزية أكبر بكثير من السلطة التي خولت للبلدان الغنية في مراحل النمو الصناعي الأولى . . غير أن في مقدور حكومات البلدان الفقيرة تمديد مسئولياتها وذلك بتطبيق مبدأ الحكم الذاتي في المناطق الريفية . . مثال هذا أن

برامج التطور - في المجتمعات المحلية - حققت أطيب الثمار عندما أتيح للجمهور أن يختار المشروعات التي يراها حيوية له ، بدلا من إجباره على تنفيذ مقترحات صادرة من الحكومة المركزية ، فالحكومة المركزية قد تكون متشعبة بروح المدينة ، وبذلك تعجز عن تقدير الاحتياجات الحقيقية للناطق الريفية ..

ولقد رأينا كيف فشلت الاقتراحات الخاصة بادخال الماء النقي والقمح الذي يدر محصولا وفيرا ، ذلك لأنها لم تشبع الاحتياجات التي يحس بها السكان .

والسياسة التي ترسمها الحكومة المركزية ، يجب أن تعرض بصورة تفضي إلى قبولها ..

ونظراً لأنها ستعارض كثيراً مع المعتقدات التقليدية ، وجب البحث عن وسيلة لـ تعليم ، الشعب كيف يقبلها . غير أن هذا الاقتراح يخلق أشباحا يحاول الغرب القضاء عليها ، فربما شنت الحكومات حملات دعائية على مواطنيها ، لكي يتقبلوا الأفكار الجديدة .

ومع ذلك ، فإن الحاجة إلى القيم الجديدة ملحة جداً ، والتخطيط الدقيق هو الذي يستطيع وحده أن يدخل هذه القيم بسرعة ، وأن الأهداف التي تؤمن بها البلدان الفقيرة في الحاضر لم تعد ملائمة لبقاء المجتمع أو أفراد هذا المجتمع ، لابد من إيجاد قيم جديدة ، والناس في حاجة إلى من يعلمهم هذه القيم .

وادخال القيم الجديدة في البلدان الفقيرة سيعتمد على المدارس إلى حد كبير ، أو يعتمد - على الأقل - على أناس من خارج المنطقة .

ذلك لأن الآباء سيثبون المعتقدات التقليدية فقط ، تلك المعتقدات التي يؤمن بها المجتمع . . والمحاولات التفصيلية التي تبذل لادخال أفكار جديدة ستؤدي لا محالة إلى توتر في العلاقات بين الآباء والابناء . .

فن المسير على شيوخ المجتمع أن يعدلوا آراءهم الخاصة بالأسلوب السليم للحياة ، وكثيرا ما يرون أن التعديل غير منطقي .

ومن بين المشاكل التي سيتعرض لها الملم مشكلة العثور على وسائل تجعل الجيل الجديد يتعلم القيم الجديدة ويتذوقها ، على ألا يؤدي هذا إلى انفتاح هوة عريضة بين الجيل القديم والجيل الشاب ، بحيث ينهار المجتمع هائياً . .

وعما سيزيد في تعقيد هذه المهمة الحاجة إلى حل العداوات القديمة بين الطوائف المتنازعة ، والحيلولة دون ظهور عداوات جديدة .

فكيف رسم البرنامج التربوي ؟ اقدر رأينا كيف أن من الضروري الدفاع عن الحياة في الريف بدلا من السخرية منها ، وذلك عند مقارنتها بالحياة في المدن . . ولكن من الذي يستطيع أن يقرر ما يجب تعليمه بالفعل ؟

من المؤكد أن من الصعب الوصول إلى رأى إجماعي بسهولة ، ذلك لأن القيم التي سيتعلمها السكان ستلعب دوراً كبيراً في تحديد سرعة

التقدم واتجاهه .. غير أن كثرة المناقشات ستعوق المدرسين عن معرفة الأهداف التي ترنو إليها البلاد .. والتحولات المستمرة في الآراء ستثير شعوراً بالتذبذب واليأس في الذين يحاولون تنفيذ السياسة الناجمة .. وكثيراً ما يقتضى الأمر قيام السلطات المركزية باتخاذ القرارات ، وقد يقتضى الأمر - في بعض المناطق - الحد من النقد والاعتراض .

وفي زمن الحرب نجد أنه ليس من حق الناس أن يناقشوا سياسة الحكومة ، والجمهور - عامة - يتقبل هذه القيود التي تتعرض لها حرية الفرد ..

ولسنا نباغ إذا قلنا : إن البلدان الفقيرة تحارب من أجل البقاء، وإن المشاكل التي تواجهها حكوماتها هائلة جداً بحيث يلوح الفشل في كل لحظة .. وهى لهذا في حاجة إلى نفس الحقوق التي تتمتع بها الحكومات في زمن الحرب ، وذلك لكي تقضى على الخلاف الذي يثيره الساعون وراء مصالحهم الشخصية .

ولاشك أن هذا الرأي لا يرضى الكثيرين في الغرب .. ومع ذلك فن الأفضل ، دون شك ، أن نقبل هذه الحقيقة ، وأن نفهم حكماء السياسة التي تتبعها البلدان الفقيرة بدلاً من انتقادها ، لأنها تقدم على إجراءات لاهناص منها .

ليست هناك وسيلة سهلة تضمن لنا أن الخطوات التي ستتخذ في البلدان الفقيرة هي أنسب خطوات ..

إن تقديرنا يجب أن يعتمد على الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . ولهذا الوضع مدلولاته في ميدان العلاقات الدولية ، فالولايات المتحدة وبعض البلدان ترفض في الوقت الحالى الاعتراف بأمة إذا شعرت أن سياسة هذه الامة لا تخدم مصالح شعبها أو لا تخدم مجموعة الأمم .

وإذا كان لهذه السياسة أن تكون منطقية فلا بد للولايات المتحدة أن تقتنع بأن حكمها على الموقف والإمكانيات المفتوحة للحكومة الأخرى أكثر وثوقاً من دعمها البلد ، وندر أن يكون لهذا الموقف ما يبرره .

والوسيلة الوحيدة المرضية لتقرير ما إذا كان من حق البلد التمتع بالاعتراف الدولى هو سيطرتها الحازمة على أراضيها . .

وهناك عدد كبير من الدول التى تسير على النهج فى الوقت الحالى . . ولهذا السياسة مزاياها ، ذلك لأنها تفرقة بين التأييد الأيديولوجى للبلد والاعتراف بكيانها . . وعلاوة على ذلك فإنها تتيح للأمم التى لا ترضى بالسياسة الداخلية لبلد آخر أن تفرض ضغطاً دبلوماسياً ، وتقدم اقتراح أكثر ملاءمة ، وذلك لتحقيق أهدافها .

والقوالب التى يرددها الغرب فى حديثه عن الشكل « السلام » للحكم لم يعد ملائماً ، إذ لابد من تقدير كل وضع فى البلدان الفقيرة على ضوء ظروفه الخاصة به . .

وليس من شك فى أن حكام غالبية البلدان الفقيرة يريدون الآن إتاحة أكبر قسط من الحرية لشعوبهم ، مع تحقيق النمو الاقتصادى

بأسرع ما يمكن ، ومع ذلك فمكثراً ما يضطرون إلى اتخاذ خطوات
تقييد الحريات المدنية ..

وعلى البلدان الغنية أن تفهم أن هذه الخطوات جاءت نتيجة لظروف
قاهرة لا تعرفها البلدان الغنية ، وأن السياسة التي ينتهجها حكام البلدان
الفقيرة هي من قبيل « أخف الضررين » . وأنها ليست بالسياسة
التي يتمنى الحكام انتهاجها لو سمحت الظروف .

٦ - خطوات نحو النمو الاقتصادي

ناقشت الفصول السابقة المشاكل والخطوات السياسية والاجتماعية
في البلدان الفقيرة .. والفصل الحالي يدور حول الخطوات الاقتصادية ،
المحضة التي يمكن اتخاذها في الوقت الحاضر ..

ونستهل الفصل بدراسة مستوى النمو الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه
ثم نناقش بعد ذلك أثر الأذواق النامية ، والسكان الآخذين في التزايد
في مدى الحاجة إلى النمو ..

وسنعرض بعد ذلك للأساليب المختلفة التي يمكن انتهاجها لتعجيل
بالتنمو .. وسنرى أن استغلال الأيدي العاملة هو الذي يجعلنا نأمل في زيادة
سرعة التنمية .

منذ الحرب العالمية الثانية كان النمو الاقتصادي - في البلدان الفقيرة -
يلاحق الزيادة في السكان ، أو يتخلف عنها في بعض الأحيان .

ونتيجة لذلك أنسعت الهوة بين دخول البلدان الغنية ودخول
البلدان الفقيرة ، فما الذى ينطوى عليه المستقبل ؟

نستطيع أن نعرف جزءاً من الإجابة إذا نحن درسنا التجربة
التي مرت بها البلدان خلال نموها .. وكما رأينا آنفاً يعتمد تقدير سرعة
النمو على التقاليد المتواضع عليها ، غير أننا نستطيع أن نقول : إن
معدل النمو في أمريكا ومعظم بلدان أوروبا خلال النصف الثانى من القرن
التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بلغ حوالى ٢٪ فى السنة .
وظل الاقتصاد الأمريكى ينمو فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ،
وفى نفس الوقت عم الركود أوروبا .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ازدادت سرعة النمو فى كافة البلدان ،
وكانت تتراوح فى بعض الأحيان بين ٣٪ و ٦٪ سنوياً ، وذلك فى كافة
البلدان الغنية .. وفى روسيا - فى السنوات الأخيرة - بلغ معدل النمو
٦٪ سنوياً .. وحقت بلدان فقيرة قليلة نفس النتائج ، بل وفاقتها
فى بعض الأحيان .. ولكن علينا أن ننظر إلى هذه النتائج بحذر ، ذلك
لأن التقاليد السائدة تبالغ فى التقدم فى المراحل الأولى للتنمية .

ومن المحتمل أن أسرع نسبة فى النمو فى السنوات الأخيرة حدثت
بالصين ، فقد استغلت الصين - وعلى نطاق واسع - الطاقة العاملة التى
كانت معطلة فى الماضى .. غير أن المعلومات المتوافرة لاتكفى لمساعدتنا
على تقدير المعدل الحقيق للنمو هناك .

ونستطيع أن نقول دون تردد: إنه لكي يرتفع الدخل القومي بنسبة ١٪ يجب أن يخصص من ٢٪ إلى ٤٪ من الدخل القومي للاتفاق في أبواب الاستثمار، من انتاج للآلات وعتاد... الخ، حتى يمكن فيما بعد انتاج المزيد من السلع.

وهكذا نجد أن النمو بمعدل ٣٪ سنوياً يتطلب تخصيص من ٦٪ إلى ١٢٪ من الدخل القومي للاستثمار، والمعدل ٧٪ يتطلب استثمار من ١٤٪ إلى ٢٨٪ من الدخل. وإذا أردنا زيادة بنسبة ١٠٪ سنوياً، فلا بد من استثمار ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من الدخل القومي... وإذا أخذ السكان في التزايد فإن السكان الحاليين لن يستفيدوا من كل مزايا النمو الاقتصادي، ذلك لأن اجمالي الدخل سيوزع على نسبة أكبر من الناس.

وإذا أردنا تنفيذ المشروعات فلا بد من أن يكون السكان على استعداد للتخلي عن السلع الموجودة حالياً، أو أن يجبروا على ذلك إجباراً، وذلك لكي يحصلوا على مزيد من السلع في السنوات المقبلة، وقد يقرضون أموالهم عن طيب خاطر، وقد يجبرون على دفع الضرائب لكي يساندوا المشروعات، وقد يشتغلون بجائنا عن طيب خاطر أو بالاكراه... وعلاوة على ذلك قد تخصص الشركات جزءاً من أرباحها للاستثمار بدلاً من توزيع هذه الأموال على مالكيها.

وأسرع نسبة ممكنة من الزيادة في دخل الفرد في معظم البلدان الفقيرة في المستقبل قد تصل إلى ٥٪ سنوياً، والنمو بمعدل ١٠٪ سيقضى استثمار ١٠٪ إلى ٢٠٪ من الدخل القومي، حتى ولو لم يكن

هناك زيادة في السكان ، و ١٥ / إلى ٣٠ / على أساس زيادة السكان بمعدل ٢ / سنوياً . وهذه الأرقام أكبر بكثير من الاستثمار في معظم البلدان الفقيرة ، حتى الوقت الحاضر ، وكثيراً ما يتخفف المعدل إلى ١٠ / . أو حتى ٥ / ، وحتى في البلدان الغنية فإن معدل الاستثمار لا يزيد غالباً عن ٢٥ / . وقد تتحقق الزيادة بصورة أسرع في بعض البلدان الغنية بمعادنها ، وفي المناطق التي يلائم مناخها محاصيل معينة . . . ولكننا نجد في معظم الحالات أن تحقيق نسبة أكبر من النمو ، نسبة لا تتعدى ٥ / . سيتوقف على الزيادة في كمية المعونة التي تقدمها البلدان الغنية للبلدان الفقيرة .

والزيادة بمعدل ٥ / سنوياً في دخل الفرد ستجعل الدخول عام ١٩٨٠ ضعفين ونصف ضعف الدخول الحالية ، وستباعد عام ٢٠٠٠ سبعة أضعاف ومع ذلك ستظل الهوة بين دخول البلدان الغنية ودخول البلدان الفقيرة تتسع في معظم هذه الفترة ، إذ لم تتسع في الفترة كلها .

ونحن لا نقول إن هذه الأرقام دقيقة ، فالهدف منها هو أن نبين أن مشاكل البلدان الفقيرة لا يمكن أن تحل في السنوات القليلة القادمة حتى ولو اعتمدنا على أكثر الاقتراضات تفاؤلاً ومهما اتخذنا من خطوات ، وأنه من المتوقع أن تزداد الهوة بين دخل الفرد في البلدان الغنية ودخوله في البلدان الفقيرة لعشرات من السنين .

وإذا تخيلنا عن فرضنا لمعدل النمو بنسبة ٥ / ودرسنا الاتجاهات الحالية بدا لنا أن معدل النمو في كثير من البلدان لن يكفي حتى لمواجهة

الزيادة في السكان . سيحدث هذا ما لم تتلق هذه البلدان مساعدة متزايدة جداً من الخارج .

ولقد أصبح النمو الاقتصادي أمراً جوهرياً في البلدان الفقيرة نتيجة لحدوث نوعين من التغير : أولهما الرغبة - الآخذة في التزايد السريع - في المزيد من السلع والمزيد من التعليم . وهناك أغنية شعبية من غانا تؤكد هذا الانقلاب - ان الرجل المثالي الذي تطمح الفتاة إلى الزواج به هو رجل .

أي رجل يملك عربة، وثلاجة كهربية، وسبق له أن سافر إلى الخارج. والسبب الثاني كامن في الزيادة في عدد السكان ، لقد انخفضت نسبة الوفيات بسرعة ، وكثيراً ما كان هناك استقرار في معدل المواليد بحيث أدى إلى انفجار في عدد السكان ، وهناك سبيلان أمام هذه البلدان ، سبيلان يحولان دون انبهار مجتمعاتها ، وإلا انهارت هذه المجتمعات بالفعل نظراً لمعدل النمو غير الملائم : فإما أن تضاعف هذه البلدان من معدل النمو أو تحاول الاقلال من حاجتها إليه .

ونظراً لأنه يبدو أن معدل النمو الاقتصادي لن يرتفع بصورة تكفي كل الرغبات ، وجب علينا أن نفكر في إمكانية تقليل حاجتنا إلى النمو والواقع أن الناس بدأوا يسألون بضرورة تحديد النسل وإن جاء هذا التسليم بطيئاً ، غير أنهم لا يفسكرون في كبح جماح رغبتهم في مستوى مادي أرفع لا يمكن تحقيقه فوراً .

وعليه الاجتماع لم يهتموا كثيراً بعماية قبول الاحتياجات الجديدة

والسبب في عدم اهتمامهم بإيمان الناس بأن الارتفاع في مستوى المعيشة شيء طيب في حد ذاته .

غير أن هذا الرأي الذي يعلق أهمية على مستوى المعيشة المادى المرتفع ليس بالرأى الشائع - ولقد سبق أن أكدنا أن السعادة ليست مسألة مستوى معيشة ، وإنما هي تمثل نسبة الرغبات الشخصية التي يمكن إشباعها . فإذا صح هذا فإن الأسرة التي تمتلك أشياء قليلة ولكنها راضية أغنى من الأسرة التي تتمتع بدخل أكبر ، غير أنها عاجزة عن إشباع كل رغباتها .

ولا يمكن للاحتياجات الجديدة أن تظهر إلا إذا أحس الناس بوجود سلع أخرى . ومن الأسباب الكبرى التي تخلف هذا الاحساس في البلدان الفقيرة اتصال أهلها بأفراد البلدان الغنية الذين يمتلكون السلع - ولم يكن وجود هذه السلع معلوما من قبل - أضف إلى هذا الأفلام والاعلانات الموجودة بالمجلات . ومثل هذه الاتصالات لا مناص منها إلى حد ما ، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فهناك محاولات تبذل أحياناً لـ د بيع ، البلدان الغنية للفقيرة ، وذلك بمرض المنتجات الحديثة جداً .

وعندما رأى السفير الياباني معرضاً متنقلاً من هذا القبيل قبل رحيله من واشنطن إلى اليابان طلب ألا يذهب هذا المعرض إلى اليابان مالم تكن الولايات المتحدة على استعداد لتزويد كافة اليابانيين الذين سيتفرجون بهذه السلع المعروضة . وقال إن المواطن الياباني العادي لن يصل إلى هذا المستوى إلا بعد سنوات عدة ، وأن هذا المعرض لن

يثير غير الضيق في نفسه . . . وهناك قوة رئيسية أخرى تؤدي إلى ظهور أدواق جديدة ، وتمثل في الإعلانات المحلية التي يقف وراءها باعة أقوياء ولقد ظهرت أيضاً خطط الدفع على أجل طويل ، بالرغم من أنها مفضرة في البلدان التي تعاني من نقص حاد في السلع، ذلك لأنها تتيح للناس فرصة شراء سلع استهلاكية قبل حصولهم على دخل . ولزاماً على الحكومات أن تفكر في تقييد الإعلانات وخطط الدفع الطويلة الأجل في البلدان الفقيرة . وهذا التقييد لن يقلل من الرفاهية ، كما هو شائع في الغرب ، قالوا قع أنه قد يضاعف منها .

والتعرف على احتياجات جديدة قد أدى في حالات كثيرة إلى عدم شراء أشياء أكثر ضرورة لسلامة الفرد . وكثيراً ما نظن أن القبائل البدائية تعاني من نقص في الغذاء ، غير أن الدراسة أثبتت أن صحة هذه القبائل أفضل في معظمها ، من صحة مجتمعات نجحت في اقتصاديات النقود بدرجة أكبر .

ولقد تم انتقاء ٢٠٩ قبيلة على أنها « بدائية » ، فأثبت الفحص أن ١٢ قبيلة فقط تشكو من نقص في الأطعمة التي تولد الطاقة والأطعمة الوقائية ، وسبع قبائل تشكو من نقص في الأطعمة التي تولد الطاقة فقط أما الـ ١٩٠ قبيلة الباقية فكانت وجباتها الغذائية ملائمة للحياة التي تحياها .

ومن ناحية أخرى نجد أن معظم بلدان آسيا وحوالي نصف القارة الأفريقية وأمريكا الجنوبية تفنقران إلى الغذاء الذي يمد بالطاقة والذي يدفع عائلة المرض .

ويجب ألا ندهش حين نرى أن ادخال السلع الجديدة والجذابة يحمل الناس يتجاهلون السلع الأكثر أهمية، وكلما قل حظ الاسرمن القدرة على الاختيار بين سلعة وأخرى، كانوا أكثر تهورا في الشراء.

وبينا يستطيع الشخص في البلد الغنى أن يقارن بين قيم السلع، وأن يقرر أية سلعة يشتريها الآن، وأية سلعة سيشتريها فيما بعد، وما هي السلعة التي سيشتريها إذا حصل على زيادة في مرتبه نجد أن هذا لا ينطبق على كثير من البلدان الفقيرة. إن الناس في البلدان الغنية، قد اعتادوا الاختيار وهم يستطيعون الاختيار بطريقة منطقية، فهم قد اعتادوا لاعلانات، بل ويستطيعون الاستفادة منها أحيانا.

ولقد مر وقت طويل قبل أن يستطيعوا ذلك، ومن الحق أن نتوقع من البلدان الفقيرة أن تدرك - بالفرصة - ما أتركته البلدان الغنية بمضى الوقت.

أما الطريقة الأخرى للاقلال من الحاجة إلى النمو الاقتصادي فتتمثل في تخفيض معدل الزيادة في السكان.

وهناك بعض هيئات تعارض بمنع أى اقتراح يتنادى بتخفيض معدل الزيادة. . . والبعض لا يعترف بإمكانية تحقيق هذا البرنامج قائلين إن الناس لن يرجحوا بتصغير حجم أسرهم.

إن هذه الاعتراضات تتجاهل ذلك النجاح المثير الذي حققه مشروع اليابان الذي خفض معدل المواليد إلى النصف في ظرف عشر سنوات،

ويستجامل أيضاً دراسات أجريت حول هذه الموضوعات في بعض مناطق أخرى من العالم .

وهذه الدراسات تثبت أنه إذا ما أتيحت الفرصة للوالدين - في معظم أنحاء العالم - فإنهما على استعداد لتقييد حجم أسرتهما ويدخل في القائمة كثيرون ممن يعارضون مثل هذه الخطوة نتيجة لآراء دينية أو قيم تقليدية .

غير أن وجه الاعتراض الجوهرى على تحديد النسل لا يقوم على أساس منطقي وإنما على الاعتقاد القائل بأنه يحول دون ميلاد فرد له روح .. ومن المستحيل مناقشة هذا الرأى هنا ، وليس أمامنا الا أن نذكر بعض الحقائق المعينة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار .. لقد تم التحكم في نسبة الوفيات في الوقت الحالى ، وبينما يهبط معدل الوفيات ، فإن معدل المواليد - بدون تحديد النسل - سيؤدى إلى زيادة عدد السكان إلى الضعف كل ٢٤ عاما .

وكثير من البلدان الفقيرة لا تستطيع توفير المأكل والملبس والمأوى لهذه الزيادة .. وهكذا ترتفع نسبة الوفيات من جديد في مرحلة من المراحل ، نتيجة لحدوث مجاعة ، ما لم يتلق السكان معونة من الخارج تشد من أزرهم .. ولكن حتى ولو توافرت هذه المعونة لتتلاقى الكارثة إلا أن سكان العالم لا يمكن أن يصلوا إلى الضعف كل ٢٤ عاما لأجل غير مسمى ، ففي معظم مناطق العالم نحمد أن كل شريط من الأرض قد أصبح مزروعا ومستغلا ، وليس هناك جزء غنى ..

ولقد عدل الجنس البشرى الكثير من الظروف « الطبيعية » على الأرض ، إلى حد أنه لن يرفض اتخاذ إجراء من شأنه تحديد الزيادة في السكان .

غير أن بعض الذين يتقبلون رأى الوارد في الفقرة الأخيرة يؤمنون مع ذلك بأن الأموال التي تنفق في تحديد النسل هي أموال ضائعة ، فلقد فشلت كل الجهود التي بذلت لتطبيق سياسة تحديد النسل في البلدان الفقيرة ، وهذا القول صحيح في الوقت الحالى .. ولكن ليس معنى هذا أن تحديد النسل طريقة غير عملية ، كل ما في الأمر أن هناك حاجة إلى طريقة رخيصة لتحديد النسل .

وهناك ما يؤكد حدوث بعض تقدم في هذا السبيل ، غير أن الأموال التي خصصت لهذه العملية ضائلة جداً ، ومن المؤكد أنها لا تكفي للتنمية السريعة والانتاج الضخم .. وحتى لو أمكن الوصول إلى قاعدة كيميائية مناسبة ، فلا بد من مرور سنوات عديدة قبل استخدامها على نطاق واسع ، وذلك خوفاً من حدوث أضرار جانبية .

ومن السهل أن ندرك العوامل التي تحول دون اتخاذ إجراء حاسم في هذا الميدان .. فكثيرون يمانعون في اتخاذ أى إجراء ، وآخرون لا يدركون أهمية المشكلة ، وكثيرون ممن يودون التعميل بتنفيذ هذه البرامج يترددون في تنفيذها خوفاً من إيذاء الآخرين .. ومع ذلك ، فهناك ما يدل على أن الاتجاهاً قد تغيرت إلى حد ما .

فلقد اقترحت لجنة دريبر التي شكلها رئيس الولايات المتحدة للنظر في التغييرات المطلوبة في برامج المعونة الخارجية .. اقترحت عام ١٩٥٩ أن تساعد الولايات المتحدة البلدان الراغبة في المساعدة على معالجة « مشكلة النمو السريع في السكان » .

ويجب ألا نبالغ في تصوير مزايا تحديد السكان بالنسبة للنمو الاقتصادي والأذواق .. ولكننا نستطيع أن نقول : إن نسبة النجاح في هذه الميادين ستحدد ما إذا كانت البلدان الفقيرة قادرة على تلافى الانهيار الكامل في بنيانها الاجتماعي .. وبدون التحديد قد تفشل أفضل الجهود التي تبذلها الحكومات . ومع ذلك فإن أهمية تحديد النسل لا تنضج إلا بعد مرور عشر سنوات أو أكثر ، أما الإجراءات التي تتخذ لتقييد نطاق الأذواق فالهدف منها هو الحيلولة دون انفلاق « ثورة الآمال » الصاعدة من عقابها .

علينا من أجل هذا ، أن نفكر في الخطوات الاقتصادية التي تستطيع الحكومة اتخاذها لزيادة معدل النمو .. ومعظم المقترحات التي تقدم تعتمد على سوء فهم للمشاكل الأساسية التي تواجه هذه البلدان . وكثيراً ما يعتقد الناس أن حلول المشاكل الخاصة بالبلدان الفقيرة لا تختلف عن حلول المشاكل الخاصة بالبلدان الغنية .

ومع ذلك ، لا يمكن أن « نفترض » أن مشاكل الفئتين ستكون واحدة . أو أن حلول مشاكل البلدان الغنية ستلائم مشاكل البلدان الفقيرة في حالات تسليمنا بتشابه المشاكل ..

مثال هذا أن حكومات البلدان الفقيرة كثيراً ما تتعرض للانتقاد لأنها تتخذ إجراءات في مجالات تخضع عادة للاستثمار الخاص في البلدان الغنية . . وليس هذا بالانتقاد الوجيه ، فن أم الاسباب التي تجعل النمو الاقتصادي يسير ببطء في البلدان الفقيرة ، عدم وجود رجال أعمال . . ومن أجل هذا يتحتم على الحكومة أن تتصرف ، ذلك لأن الشركات الخاصة ليست على استعداد للقيام بالخطوات الضرورية .

وفي معظم البلدان الفقيرة ان يكفي العدد القليل من المتعلمين لانجاز المهام الملحة ، وعلى الحكومات ألا تقدم على نشاط صناعي إلا إذا كان ضرورياً . . أما بالنسبة للذين يريدون الاشتغال في القطاع الخاص فعليها أن تسمح لهم بذلك . . وستتزم الحكومة جانب الحكمة إذا هي حذت من تدخلها في السوق بقدر الامكان . . ذلك لأن الاقتصاد الموجه تماماً يحتاج الى ادارة ضخمة للغاية . . كما يحتاج الى خبرة وفيرة . . غير أن الفشل في التخطيط سيؤدي الى انتاج في بعض السلع أكثر من اللازم وإلى التبيد والضياع ، وانتاج سلع أخرى على نطاق ضيق لا يكفي .

وأفضل طريقة لتقييد الطلب تتمثل في السعر ، غير أن الامر سيقضي تأقلم الاسعار عن طريق الضرائب غير المباشرة . . ونحن لانقول : إن تقييد الاستهلاك عن طريق السعر هو بالضرورة أفضل طريقة للتوزيع . غير أن التوزيع بأية طريقة أخرى يتطلب مزيداً من الاشراف الصعب عملياً . ذلك لأنه سيؤدي الى قلة السلع ، وسيحاول بعض الافراد الاستفادة من هذا الوضع دائماً .

وانذ مرت أندونيسيا بتجربة تصور هذه النقطة، استوردت أندونيسيا كمية محدودة من الأقمشة لوجود أزمة حادة.. وسمحت لكل مواطن بأن يشتري كمية محدودة بسعر أقل بقليل من السعر الذي كان من الممكن أن يقيد الطاب ويحمله في حدود الكمية الموجودة. فإكان من التجار إلا أن استأجروا أشخاصا للوقوف في الصف ، وأعطوهم من النقود ما يكفي لشراء الأقمشة ومبلغا ضئيلا من المال لقاء الوقت الذي أنفقوه في الوقوف في الصف . . وعندما نفذت الكميات قام التجار ببيع الأقمشة من جديد بأسعار باهظة. وعادت أرباح الأزمة الى طائفة واحدة في المجتمع .

وانذ ناقشنا في فصول سابقة ، بعض العوامل التي تتحكم في معدل النمو .. وأخطر هذه العوامل نظرة السكان الى العمل والفراغ ، وإلى الاستهلاك والادخار ، وهذه قد تتغير ، غير أن معدل النمو سيكون بطيئا في العادة . وفي مقدور رجال الأعمال أن يضاعفوا من كفاءة مؤسساتهم ومصانعهم ، فيعملوا على إنتاج المزيد من السلع مع بذل نفس الجهد .. ولكننا نجد - في معظم البلدان الفقيرة - أن قلة من رجال الأعمال فقط هي التي تهتم بتوفير أكبر قدر من الكفاءة في مصانعها .

إن المجهود الذي يرغبون في توفيره لاعادة تنظيم هذه المصانع لمجهود محدود .. ومن الممكن مضاعفة الاستثمار إذا ضاعف الناس من مدخراتهم ، وإذا وزعت المؤسسات أرباحاً أقل على المساهمين ، مستغلة الفائض في بناء مصانع جديدة وشراء معدات ، ولكن لا يَحتمل أن تكون هذه الكميات كافية لتحقيق معدل مرض من النمو .

وهناك احتمالان آخران لم يناقشهما بعد . ففي مقدور الناس أن ينتجوا سلماً إنتاجية في وقت معين ، ثم يحين وقت لا تستخدم فيه هذه السلع ، ومن الممكن تشغيل الكثيرين من المتعطلين أو الذين يعملون لئلا في هذه البلدان .

أما الاحتمال الآخر فهو أن من الممكن استغلال المعارف العلمية الموجودة من أجل مضاعفة الإنتاج .

غير أن هذا الاحتمال يتوقف على وجود معلومات جديدة تقدم بطريقة تلائم البلدان الفقيرة ، والنتيجة التي تسفر عنها الإفادة في المعارف الفنية تدخل عادة في صنع الآلات للعقدة الباهظة التكاليف ، ولا يحدى استخدامها بطريقة مربحة إلا في المناطق الغنية التي ينفقها رأس المال والتي ليست بها أيدي عاملة كثيرة ، وإن تصالح عادة للمناطق التي تعاني من نقص في رأس المال ووجود طاقة عاملة معطلة إلى جانب وجود مهارات آلية قليلة . ولا بد من اتخاذ خطوات خاصة لاستثمار آلات وأجهزة رخيصة تصلح للاستثمار بواسطة القوى العاملة الضخمة في البلدان الفقيرة . وذلك قبل أن تتاح لها فرصة الاستفادة الكاملة من المعارف العلمية المتوافرة ، وما يترقب استغلال المعارف التكنولوجية لإصرار معظم البلدان الفقيرة على المشروعات الضخمة لأسباب تتعلق بالهبة والسكان ، بدلا من توزيع مشروعات صغيرة في أنحاء البلاد ، مشروعات تخفف من مشكلة النقل وغيرها من المشاكل .

واستغلال الوقت الذي لم يخص من قبل في أي نشاط انتاجي

من أعظم الامكانيات التي تؤدي إلى الإنتاج المضاعف في هذه البلدان وفي مقدور الناس أن يتكاثروا في بناء المدارس، والسدود، وتعميد الطرق الخ .. الخ .. ومن هذا قامت مشاريع التنمية الخاصة بالمجتمعات المحلية في بقاع كثيرة من العالم .

ويتم تشجيع القرى على القيام بأعمال اختيارية من أجل تحسين ظروفها ومضاعفة القرص المفتوحة أمامها .

وتقوم الحكومة بتزويدها بالموظفين ، وتزودها أحيانا بكية محدودة من المواد أو المال ، غير أن معظم الاعتمادات تجيء عادة من المجتمع المحلي نفسه، وينجز الأهالي العمل بالمجان .

ولقد ساهمت مثل هذه البرامج في بناء المنازل ، والصيديات المجانية والمدارس ، وفي تشييد الطرق وتعميدها وحفر الآبار ، وغير ذلك من الأهداف المزعومة .

ومع ذلك فإن عدد الناس الذين لا يمانعون في العمل الاختياري محدود وبخاصة في المناطق التي تطور فيها مفهوم الأجور النقدية . ولن يمكن قطع خطوات كبيرة في طريق التنمية إلا إذا احتضنت القوة العاملة الأفراد العاطلين أو الذين لا يعملون إلا لماماً . وسيتطلب عادة دفع أجور لقاء العمل الذي تم إيجازه ..

فما هي نتائج هذه الخطوة ؟ ..

إذا أمكن تشغيل الناس لاتساج سلع يريد الآخرون شراءها

كالأقمشة القطنية ، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى المعيشة . وستزيد كمية الأجور المدفوعة ، وبالتالي ستزيد كمية السلع التي يستطيع الناس شراءها وسيتم موازنة هذا بمضاعفة كمية السلع التي يستطيع الناس شراءها .

ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى التي تواجه معظم هذه البلدان هي أن الطاقة العاملة لا تستطيع أن تجد عملاً ، لندرة الوظائف في المصانع وعدم وجود أرض للزراعة ، وإذا ذاك يتطلب الأمر مضاعفة المشروعات وبذلك يتوفر المزيد من الوظائف .

ومع ذلك . حين يتم تشغيل الناس لتشيد السدود أو بناء المصانع فإن الأجور المدفوعة لا يتم تعويضها فوراً ، فليست هناك سلع زادت قيمتها ويمكن شراؤها ، إذ أن هذا لا يحدث إلا بعد أن يتم المشروع بامتلاء الطاقة الإمكانية .

ولنضرب لذلك مثلاً ، فلنفترض أن هناك سداً سيبنى وأن الأجور التي ستدفع للقوى العاملة تشكل أكبر قسط من اجمالي تكاليف السد . أن بناء هذا السد سيكون كسباً خالصاً للاقتصاد ، فبدلاً من أن يبقى الناس دون عمل سيتم تشغيلهم في مشروع سيضاعف في النهاية من كمية المحصول . غير أن الوضع سيؤدي عادة إلى تضخم عنيف مالم يكن هناك توازن الأجور التي تدفع للعمال الجدد وهذا التوازن لا يتم إلا بتقليل المبالغ التي ينفقها الآخرون .

وطوال الوقت الذي ظل فيه هؤلاء العمال الجدد عاطلين قبل

تشغيلهم للعمل في السد ، كان أصدقاؤهم وأقرباؤهم يمدونهم بالحد الأدنى من الغذاء والكساء .. ذلك لأن معظم الحكومات في البلدان الفقيرة لا تعين العاطلين .

وعندما يحصل هؤلاء على عمل ، فإن صاحب العمل سيدفع لهم أجورهم ولكن ليس معنى هذا أن المجتمع سيوفر مزيداً من الغذاء والكساء . استجابة لطلبات العمال الجديدة .. وهى الطلبات التى ستظهر وهم يحاولون انفاق دخلهم .

والأمر الذى كانت تساعد قبل ذلك لن تنقطع عادة عن مشترياتهم فى سبب شترى نفس كمية السلع التى كانت تشتريها ، ووجه الاختلاف الوحيد هو أن هذه السلع أصبحت توزع الآن على عدد أقل من الناس بعد أن وجد العمال العاطلون عملاً ، كما أن دخل هذه الأسر لم ينخفض حتى تخفض من مشترياتهم ، ومن أجل هذا ان يتوفر فى السوق سوى كمية ضئيلة من الطعام أو السلع الإضافية اسد حاجات الذين اشتغلوا أخيراً فى السلع الإنتاجية .

وسيزداد الطلب على الكميات الموجودة ، وإذا ذلك يستطيع التجار أن يحددوا أسعاراً أعلى لسلعهم ، وسيؤدى هذا الارتفاع فى الأسعار إلى مطالبة العمال برفع أجورهم وبالتالي تزداد أسعار السلع ارتفاعاً .

ولن يحدث مثل هذا التضخم - ذى الطراز الكلاسيكى - إذا كانت كمية السلع التى يريدها الناس ، والتى يستطيعون شراءها ، بمائة تقريباً

للكمية المتوافرة للبيع. من أجل هذا إذا استخدمت الحكومة أو الشركة رجالا - كانوا عاطلين في الماضي - لإنتاج سلع إنتاجية كالسدود، وجب البحث عن وسيلة لاقتطاع الطلب في ميدان آخر من ميادين الاقتصاد لكي يتسنى تجنب التضخم، وأى زيادة في المدخرات ستساعد على تحقيق هذه النتيجة، غير أن المدخرات الاختيارية لن تكون كافية عادة في البلدان.

هل هناك وسيلة إذن تستطيع بها الحكومة أن تتجنب التضخم وتحقق في نفس الوقت النمو الاقتصادى المطلوب؟ .. سنستعرض في الصفحات القليلة القادمة الأساليب التى اقترحها رجال الاقتصاد للحد من الطلب على السلع بحيث يصبح الطلب موازيا للكميات الموجودة بالفعل وسنشير إلى الحاجة إلى أفكار جديدة للإقلال - إلى أدنى حد من التضخم في البلد ان الفقيرة .

والمقترحات الكلاسيكية التى قدمها رجال الاقتصاد للحد من التضخم تنلخص في رفع الضرائب والإشراف على القروض ومن المضحك أن يقترح أحد رفع الضرائب كوسيلة لتحقيق نمو اقتصادى أسرع في البلدان الفقيرة، ذلك لأن إحدى النظريات الاقتصادية الأساسية في الماضي كانت تقول بأن الزيادة في الضرائب ستقلل من كمية الجهد الذى يبذله الناس، ومن ثم ينخفض معدل النمو.

ولقد أكد رجال الاقتصاد أن الزيادة في الضرائب ستؤدى إلى الإقلال في كمية العمل المنجز - وأن الناس، حين يوازنون بين العمل وكمية النقود

التي يحصلون عليها لقاء هذا العمل ، فان كمية عملهم ستقل نتيجة لانخفاض
أجورهم بعد اقتطاع الضرائب منها .

ولم يحدث رد الفعل هذا عندما ارتفع معدل الضرائب في البلدان الغنية
خلال الحرب ، وأشارت دراسة قامت بها مدرسة هارفارد للأعمال أن
الناس لم يلتفتوا عادة الى مسألة الضرائب وهم يقررون كمية العمل الذي
سينجزونه .

وبدا أن النظرية الاقتصادية تتعارض مع الحقائق المعروفة ، ومن
أجل هذا قيل إن النظرية غير صحيحة ، وأنه لا يجب أن تتوقع أن يؤدي
ارتفاع الضرائب الى انخفاض كمية العمل المبذول .

وطبقت هذه النظرية المعدلة في البلدان الفقيرة ، ونظراً لأنها كانت
في حاجة الى المزيد من المال من أجل الاستثمار ، قيل إن زيادة الضرائب
أفضل وسيلة لتحقيق هذا. وقامت البلدان الغربية بتشجيع البلدان الفقيرة
على فرض نسب عالية من الضرائب ، وكان معنى هذا أحياناً أن حال
الناس اذا اشتغلوا سيزداد سوءاً عن حالهم إذا لم يشتغلوا . ومع ذلك فإن
الزيادة في الضرائب تسفر عن ردود فعل متباينة في البلدان الغنية والبلدان
الفقيرة . .

ففي البلدان الغنية نجد أن الشطر الأكبر من الطبقات المحترقة وطبقات
المدبرين يحبون أو يتمتعون الى الهيبة التي يوفرها هذا العمل - أنهم

يوازنون بين الرضا الذى يحصلون عليه من غيره من أشكال النشاط . وهكذا فإن التغير فى الدخل لا يؤثر كثيرا على كمية العمل المبذول؛ وبما يشجع على العمل أيضا الرغبة الملحة فى الوصول الى مستوى أرفع فى الحياة وفى البلدان الفقيرة، حيث يوازن معظم الناس بين متاعب العمل ومزايا الاستهلاك والادخار ، كثيرا ما تؤدى الزيادة فى الضرائب الى التقليل من كمية الجهد المتبذل من أجل الوصول الى مستوى معيشة أرفع .

وهكذا نجد أن الضرائب الباهظة فى البلدان الفقيرة لا تشجع على العمل ، وبذلك تقلل من معدل النمو فى الاقتصاد . ولكن ليست هذه النتيجة السيئة هى الوحيدة من نوعها . فعندما تفرض على الناس ضرائب باهظة فإنهم سيكفون عن ادخار نفس الكمية الكبيرة التى كانوا يدخرونها فى الماضى ، ذلك لأن اهتمامهم بحماية مستوى معيشتهم سيفوق اهتمامهم بالمحافظة على مستوى مدخراتهم السابق . بل إن بعض الناس قد يفضلون استغلال جزء من مدخراتهم للحيلولة دون تدهور مستوى معيشتهم .

ولهذا سيكون هناك انخفاض فى كمية الأموال المخصصة للاستثمار الخاص وسيعادل هذا الكمية التى حصلت عليها الحكومة عن طريق الضرائب الزائدة . وعلاوة على ذلك فإن فرض معدلات للضرائب غير المعقولة فى نظر الناس سيثبط على البحث على ثمرات قوانين الضرائب، وعلى خداع فى جمع عوائد الضرائب ولهذا يبدو لنا أن الضرائب التصاعدية ضرورية فى البلدان الفقيرة ، غير أن فرض الضرائب الباهظة للغاية سيقبل من معدل النمو بدلا من زيادته واستخدام الضرائب الباهظة فى الحيلولة

دون التضخم لن يجرى عادة ، والنجاح الذى يحققه واحد من هذه السياسات سيكون ثمنه تقييد النمو أو الفاؤه .

وجدير بنا أن نشير إلى نقطة أخرى تتعلق بأشكال الضرائب . إن الضرائب المباشرة - ضرائب الدخل - تقلل من كمية الموارد المتاحة للإنسان ، غير أنها تترك حرا فى اتفاق النقود كيفما شاء . وقد يقرر الرجل التقيت تخفيض عدد خدمه والاستمرار فى شراء نفس كمية السلع المستوردة المحدودة . وهذه الخطوة لن تقيد الاقتصاد كثيرا ، ذلك لأن خدمه سينضمون إلى صفوف العاطلين أو الذين لا يجدون عملا كافيا . وفى نفس الوقت لن يقل الطلب على السلع المحدودة - وبخاصة تلك السلع المستوردة من الخارج ، ويجب أن يكون الهدف من نظام الضرائب فى البلدان الفقيرة هو استخدامها فى رفع تكاليف الساع غير المتوفرة . ويجب أن يكون سعر السكاليات المستوردة من الخارج انعكاسا للنقص الموجود فى العملة الأجنبية .

وإذا كان الاقتراح الأول الذى أشار إليه رجال الاقتصاد مرفوضا ، فإن هذا ينطبق بصورة أكبر على الاقتراح الثانى ، وهو العاقل بإمكانية الاستفادة من الاشراف على القروض للحد من التضخم فالبلدان الفقيرة فى حاجة إلى التوسع فى مشروعاتها لكي تحقق النمو الاقتصادى ، أما التحكم فى القروض فيؤدى إلى تقييد كمية المال المتوفر ، ومن ثم يقيد المنصروفات .

وربما كان من الممكن لعملية الاشراف أن تلعب دورا كبيرا فى الحد من التضخم مع السماح للنمو الاقتصادى بالاستمرار ، ولكن على شرط

التمييز بين القروض التي تقدم للاستهلاك والقروض التي تقدم للاستثمار ، على أساس الاهتمام بالقروض الاستثمارية ، ورفض القروض التي تهدف الى الاستهلاك. وحتى البلدان الغنية فإنها فشلت في استنباط وسائل مرضية للوصول الى هذه الغاية؛ ومن أجل هذا لا يحتمل الوصول الى حل في البلدان الفقيرة ، حيث تعاني المنظمات المصرفية من القوض .

والادواء الاقتصادية التي تقترح لعلاج التضخم في البلدان الفقيرة لا يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، وهي لا تستطيع أن تتحكم في التضخم دون أن تقلل من النمو أو تلغيه إلغاء . فإذا صاحبت وطأة التضخم محاولات من جانب نقابات العمال لرفع الأجور بأسرع ما يرتفع الإنتاج ، فإن هذه الادواء التقليدية ستكون أقل نجاحا .

والاقتراحات الخاصة بمواجهة التضخم في البلدان الفقيرة قائمة على الاقتصاديات النيوكلاسيكية ، وهذه الاقتصاديات لا تهتم بمشاكل النمو . ومع ذلك فإن تحقيق النمو الاقتصادي في عالم الواقع هو أهم مشكلة ، ولذا فإن الآثار السيئة لهذه الاجراءات الاقتصادية ستكون أكبر عادة من مبرراتها . وسنجد عادة أنه لا يمكن تحقيق المعدل المطلوب للنمو الاقتصادي دون حدوث شيء من التضخم .

فهل هناك وسائل أخرى يمكن بمقتضاها تشجيع النمو وتخفيف حدة التضخم؟ هناك وسيلة استخدمت على نطاق ضخم، كما أنها آخذة في التوسع . وتمثل في تشجيع الناس على التعلوع بالعمل في بعض المشروعات الإنتاجية

في إحدى القرى أو المناطق الريفية . وهناك حل آخر يتلخص في الرجوع الى وسائل قديمة ، وهي فرض ضريبة عمل . فبدلاً من جعل التزامات الضرائب تدفع كلها بطريقة نقدية ، نستطيع أخذ جزء منها في صورة التزام الفرد بالعمل بضمة أيام في العام - وفي نفس الوقت يستطيع هذا الفرد التخفف من هذا الالتزام بأن يدفع مبالغاً من المال يعادل دخله اليومي مع ضربه في عدد الأيام التي كان سيشتغلها .

.. والذين يشتغلون وظيفه بالفعل سيفضلون عادة ، أن يدفعوا الضريبة على أن يغيبوا عن أعمالهم ، أما العاطلون فسيفضلون أن يشتغلوا بما يعادل الضريبة . والمبالغ التي ستعود من دافعي النقود ستتيح الفرصة أمام تشميل المتعطلين في المشروعات الانتاجية دون خافق تضخم ثقيل .

ويبدو أن هناك شبه إجماع في الغرب على أن « السخرة » أمر خاطيء ، ولكن ما أن يتم التسليم بضرورة فرض الضرائب حتى يبدو أن هذا الاقتراح أعدل من ضريبة الرأس التي مازالت تفرض ، بل وأعدل من ضرائب الدخل .. ذلك لأن الضرائب النقدية تقتضى من كل فرد أن يكون قادراً على كسب المال ، وسيسفر التكاليف على الوظائف عن ازدياد سلطات أصحاب العمل الذين يستطيعون - نتيجة لذلك - دفع أجور منخفضة ، وعلى كل فرد يدفع ضريبة الرأس أن يكسب مبلغاً معيناً من المال كل عام . ومن ناحية أخرى نجد أن ضريبة العمل ستسمح لكل فرد بأن يحقق التزاماته أمام الدولة عن طريق العمل لأيام معينة بالقرب من موطنه ، فإذا لم يرص عن العمل استطاع أن يدفع الضريبة

نقداً ، وربما كان السبب الرئيسى فى حظر السخرة فى التاريخ وحشية
الذين مارسوها ، ولكننا لا نستبعد فى الوقت الحالى - أن تكون حكومات
البلدان الفقيرة أقل قسوة من كثيرين من أصحاب العمل . وتحيز الغرب
معد العمل الاجبارى جاء نتيجة لاعتقاد مرجح . اعتقاد يقول بأن الضريبة
النقدية لا تنتهك حقوق المواطن ، بينما تنتهك ضريبة العمل . والواقع
أن ضريبة الدخل هى فى جوهرها ضريبة عمل ، غير أن من الايسر
للدولة أن تجمعها فى صورة نقدية .

أما فى البلدان الفقيرة فإن ضريبة العمل - التى تؤدى فى صورة عمل
مباشر - أنسب فى كثير من الاحيان .

وقد يقال إن العمل الذى ينجز بمقتضى هذا البرنامج لن ينجز بحماس ،
وإن العامل سيعتبره تمذحلاً - لا مبرر له - فى حرية تصرفاته .

غير أن فكرة كهذه مرجعها - إلى حد ما - طريقة الغرب فى التفكير .
وليس من المستبعد أن يكون العمل الاجبارى فى بعض البلدان التى
حصلت على استقلالها أخيراً ، وسيلة لجمع شمل الأمة بدلاً من تفريقها .

بل قد تطالب هذه البلدان كافة المواطنين بأن يساهموا بدلاً من أن
تسمح بجمع الضرائب على أسس نقدية .. ونحن نشير إلى هذا الاقتراح
لنؤكد الحقيقة التالية :

إن السياسة الاقتصادية التى يعتبرها البعض مالية لا أمل فيها قد تظل

-ملائمة للبلدان الفقيرة . وإن النجاح الأكيد الذى حققته الصين فى برنامجها لتصنيع وفى مضاعفة الطاقة الانتاجية فى الصناعة مرجعه أساساً - استغلالها للطاقة العاملة التى كانت معطلة فى الماضى .

والمعلومات الموجودة لدينا عن الوسائل التى استخدمت والنتيجة التى تحققت لا تكفى لوصولنا إلى تقدير معتد لمدى النجاح الذى حققته الصين أو رد فعل المال أنفسهم .. غير أننا سنكون خياليين إذا نحن لم نعترف بأن إطالة أيام العمل الأسبوعى واستغلال كافة القوى العاملة الموجودة قد أتاح زيادة كبيرة فى الانتاج الصناعى والزراعى . وكان من نتيجة هذا أن فكر عدد من البلدان الأخرى الفقيرة فى وجاهة هذه الخطوة بالنسبة لها .

وهناك فرصة أخرى متاحة أمام البلدان التى تصدر سلعة واحدة على نطاق كبير . فستطيع الحكومة أن تجعل من نفسها المصدر الوحيد لهذا الانتاج ، فتشتريه بسعر منخفض محدد وتبيعه بالسعر العالمى الأكثر ارتفاعاً .

وستطيع أن تستغل الفارق بين دخلها ونفقاتها فى المشروعات . ولقد طبقت هذه السياسة بنجاح فى غانا ، حيث كان المبلغ الذى يتسلمه مزارع الكاكاو أقل من نصف سعره فى السوق العالمية . وبالرغم من تنديد البعض بهذه السياسة - إما لأنها تتدخل فى شئون المنافسة الحرة أو أنها عقوبة قاسية لمنتج الكاكاو - إلا أن هذه الوسيلة أنجح الوسائل وأقلها ظلماً للحصول على المال فى تلك البلاد التى يصلح فيها تطبيق هذه السياسة .

ويجب ألا نحكم عليها بمقياس والصواب، و الخطأ، وإنما على أساس أنها :
أخف الضررين .

ومهما يكن من أمر الخطوات التي تتخذها معظم البلدان الفقيرة ،
إلا أنه لا يمكن تلافى التضخم بصورة نهائية مع تحقيق النمو الاقتصادى .
فى نفس الوقت . ولا يمكن توفير أسعار مستقرة إلا إذا تم تحويلنا عن
شراء السلع الاستهلاكية وخصصنا النقود للاستثمار ، أو إذا تم تنفيذ
أعمال بدون مقابل .

ولن تم هذه الخطوات عادة عن طوعية ، كما أن الاجراءات التي
ستقدم عليها الحكومات ستكون محدودة ما لم يكن الاقتصاد موجهاً
تماماً . غير أننا سنجد فى الباب الثالث ، أن تحويل الموارد عن طريق
المعونة الأجنبية يساعد هذه البلدان على تحقيق النمو فى ظل أسعار
مستقرة نسبياً .

وربما كان من المفيد أن نعرض فى إيجاز لما قلناه ، قبل أن نترك
موضوع البلدان الفقيرة . . لقد ناقشنا حاجة البلدان الفقيرة إلى النمو
الاقتصادى ، وتلك الصعوبة الهائلة التي كثيرا ما تحول دون تحقيق النمو .
ولقد رأينا كيف أن النمو الاقتصادى ليس الهدف الوحيد الذي ترونو اليه
هذه البلدان . وأن التغيرات التي تكفل هذه الاصلاحات الاقتصادية
يجب أن تصاغ بحيث لا تقضى نهائياً . على الأساليب المستقرة فى
حياة الشعب .

ونستطيع ، تقريباً ، أن نقيس سرعة التنمية الاقتصادية بالزيادة في الدخل القومي ، بالرغم من أن تقاليد الاقتصاديين الموروثة كثيراً ما تبالغ في تصوير الكسب الذي يحدث خلال مرحلة التصنيع . ولا نستطيع أن نقدر مدى الشقاء الذي يمكن أن ينجم عن هذا الإجراء . ولذا فإن الذين يدعون النجاح في الميدان الاقتصادي يستطيعون تعزيز جدلهم بالأرقام ، أما الذين يأملون في الاحتفاظ بالقيم التقليدية فيضطرون إلى الاعتماد على الجدل عن طريق ضرب الأمثلة فقط . ونظراً لأن صوت الأرقام أعلى في أيامنا هذه من صوت الكلمات ، فإن الذين يحاولون المحافظة على نسج المجتمع أن يهدوا ما يدافع عنهم ويؤيد كلامهم . أضف إلى هذا أنهم يكافحون ما يسميه دعاة النمو الاقتصادي بـ « التقدم » ، وسيكونون في مركز لا يحسدون عليه ، مدافعين عن أشياء موجودة بالفعل . وأخيراً ، بالرغم من أن العلاقة العارضة بين التصنيع والدخل القومي الأكبر مفهومة ومقبولة عادة ، إلا أن تأثير التصنيع على انحلال المجتمع وأمراضه لا يمدد أن يكون اكتشافاً حديثاً ، والفيلسوفون الذين درسوا ما ينطوي عليه هذا الوضع من معنى . ومع ذلك فهناك فهم متزايد ، للعلاقة العارضة الوثيقة .

وفي الآونة الأخيرة ، ذكر الدكتور برانكو كيسيك ، أستاذ الصحة والطب الاجتماعي في مدرسة الصحة العامة بـ زغرب ، يوغوسلافيا ذكر أن على البلد الذي يقرر ضرورة التصنيع أن يهيئ كافة قواه القومية لمواجهة الجانب المظلم من الصورة :

من نقص في الغذاء ، وإدمان الخمر واضطرابات عصبية ، وحالات
حلاق ، وانحراف للشباب .

والبلدان التي تحتاج إلى النمو الاقتصادي مضطرة إلى إيجاد نظام
لتقيم يشجع على العمل وعلى الادخار ولا يمكن تحديد الأيديولوجية
المطلوبة لخلق هذه الفضائل دون دراسة دقيقة لأراء المجتمع الراضة ،
ولكن من المؤكد أن المبادئ الرأسمالية الخالصة ، والمبادئ الشيوعية
الخالصة ، لا تصلح .

وعلى الذين يهمهم تحقيق التنمية في البلدان الفقيرة أن يعلموا أن
مشاكل كل بلد من البلدان هي مشاكل فريدة ، وأن الحلول يجب أن
تكون مناسبة وملائمة للمشاكل الحقيقية التي تواجه هذا البلد أو ذاك .
ولن يكفي تطبيق السوابق ، فالسوابق لا تعد وأن تكون مرشداً وهاديا
ويجب ألا ننظر إليها على أنها أنماط مثالية .

وستعثر البلدان الفقيرة - بحيرة - إلى إدخال أفكار ومثل عليها
جديدة ، أكثر ملاءمة للعصر الحديث الذي تقف عند أعتابه ولا مناص
من حدوث فشل ، غير أن النجاح سيكون أكثر احتمالاً إذا عرفنا حكمة
الخطوات التي نتخذ - والتشخيص الخطأ قد يسفر عن خطوات تؤدي
إلى تفاقم الموقف بدلاً من علاجه .

مثال هذا أن أصحاب العمل ، في البلدان الفقيرة ، كثيراً ما ضجروا
بالشكوى من العمال الوطنيين ، قائلين إنهم كسالى وإنهم يرفضون العمل

حتى ولو أخذوا أجورا مرتفعة ، وهكذا انتهوا إلى القول بأن المال لا يستجيبون لدواعي المنطق - يحدث هذا بالرغم من وجود نظرية اقتصادية تفسر بدقة أسباب سلوكهم . فإذا كان الفرد يفضل وقت الفراغ على العمل فن المنطق تماما أن يبذل أدنى جهد ممكن في العمل فإذا حاول المسؤولون حينئذ تلافى النقص في المال عن طريق رفع الأجور - وهو إجراء منطقي في البلدان الغنية - فإن هذا الحل سيضاعف من المشكلة في ظل هذه الظروف .

إن مجرد رسم سياسة تهدف لإفادة الذين يخضعون لنصوصها لا يكفي بالضرورة - ليضمن لنا أن الأهالي سرحبون بها ، أو سيقبلونها .

وأهالي البلاد لا يستطيعون أن ينظروا إلى أى اقتراح إلا على ضوء قيمهم ، وسيؤدى هذا - في غالب الأحيان - إلى سوء فهم الموقف - وهكذا لا يوجد حل ملائم لمشكلة ملحة . وقد تحدث هذه الأشكال من سوء الفهم دون أن تكون هناك رغبة في تشويه الحقائق . بالرغم من أن وجود النية السيئة قد يعضاعف من عقبة الاتصال الملائم .

وبما يصور هذه الحقيقة تلك التجربة التي مر بها باحث أمريكي استقر في إحدى القرى الهندية عقب تصديق الحكومة الأمريكية على أول برنامج في ضمن للمعونة . فبالرغم من أن الأمريكي ظل ينكر وجود صلة بينه وبين برنامج المعونة الفنية الأمريكية - والواقع أنه كان صادقا - إلا أن الهنود رفضوا تصديقه وكانوا على « علم » بمقابل

البرنامج ، لقد اعتقدوا أن البرنامج يقضى بالاستيلاء على منازل القرية وشراء أو اغتصاب أفضل الأراضى، وفصل الأطفال عن آبائهم لارسالهم بعيدا إلى المدارس .

وبالرغم من أنهم كانوا يأملون من البرنامج في نفس الوقت ، أن يضاعف من كمية الطعام المتوافر، إلا أنهم خافوا أن يضطروا إلى قبول طعام لا يستسيغونه أ طعام يجب ألا يمسه لأسباب دينية .

إن الذى لم يالف مثل هذه التشويشات قد يظنها خرافة وعبثاً ، غير أن مثل هذه التشويشات تقع في أرجاء العالم عندما يحدث اتصال بين مجتمعات تختلف معتقداتها وقيمها .

إن أى إجراء يهدف إلى الخير سيتعرض لاختبار دقيق ، وقد يظن الأهل أن وراء هذا الاجراء أغراضاً ما كإفلية بالرغم من أن هذه الأغراض قد تكون بعيدة كل البعد عن ذهن واضعها ، من أجل هذا لا يكفي رسم سياسة مرضية من الناحية الموضوعية - يجب أيضاً أن تحجب هذه السياسة للأهل ، وترغبهم ، فيها والاقناع ، مثله في ذلك مثل أى أسلوب آخر قد يفيد وقد يسيء . ولقد استخدم في الماضي لتنويم الأمم مغنطيسياً، ويجب ألا يعيننا هذا عن ضرورة استخدامه في الوقت الحالى .

ومن المناسب أن نتهى هذا الباب بالاعتراف بأن ساسة وزعماء البلدان الفقيرة يعرفون بالكثير من الحقائق والآراء ، والسياسة التي ناقشناها على هذه الصفحات .

وفي الحالات الكثيرة التي تم فيها انتهاج سياسة تتعارض وصالح
أوطانهم كان السبب لإصرار الخبراء الذين ادعوا أنهم يفهمون مشاكلهم
مع أنهم لم يدركوا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين أوضاع البلدان الفقيرة
وأوضاع البلدان الغنية وعلى مواطني كل بلد أن يبذلوا جهداً كبيراً لفهم
المشاكل الحقيقية التي تواجهها الأجواء الأخرى من العالم ، ويجب
ألا يعتبروا هذه المشاكل مجرد امتداد لمصاعبهم .



الباب الثانى

البلدان الغنية

الفصل السابع

وعندما نتحول من دراسة الفقر الذى يعانى به ثلثا العالم إلى الغنى النسبى الذى ينعم به الثلث الباقى تعرضنا حقيقة مذهلة وهى أن جزءاً كبيراً من سكان العالم قد تخلص من الخوف الناشئ عن تهديد العالم بالمجاعة لأول مرة فى التاريخ وأصبح فى الامكان تعويض أى نقص فى المحصولات فى إحدى الدول الغنية بشراء الفائض من المواد الغذائية من المناطق الأخرى . ولم تعد الغالبية العظمى من الناس فى الدول الغنية قادرة على شراء المواد الغذائية والسلع الضرورية لحياة الإنسان ، بل لأنهم وجدوا لديهم مبالغ طائلة بعد حصولهم على هذه السلع الأساسية فى الولايات المتحدة لا ينفق الإنسان سوى ثلاثة أرباع الدخل الذى يحصل عليه فى شراء ضروريات الحياة وأن الفرد يمكن أن ينفق ربع دخله فى الأغراض الأخرى، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة من الربع إلى النصف فى خلال السنوات العشر التالية، وعلى الرغم من أن مستوى المعيشة غير مرتفع كثيراً فى أوروبا فى الوقت الحاضر ، فإنه يرتفع بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع مستوى المعيشة فى الولايات المتحدة منذ نهاية

الحرب العالمية الأخيرة، ثم من المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى المعيشة بهذا المعدل .

وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو في جميع الدول الغنية ، فإن الفقر ما زال منتشرأ به . وهناك بعض المناطق التي لا تكون فيها الدخول سوى جزء بسيط من الدخل القوي نظراً لنقص فرص التشغيل وفرص التعليم .

وكان الاقتصاديون قديماً يقولون : إنه لا داعى أبداً لتدخل الحكومة في أى وقت من الاوقات لحل هذه المشاكل . وإن المشروعات الحرة تؤدي أخيراً إلى رفع مستوى الدخول غير أن جوناثان هردار في كتابه « النهجى الأمريكى » وفي دراساته لمشكلة النمو الاقتصادى فيما بعد كان يقول إن آراء الاقتصاديين التقليديين « متفائلة دون داع » .

ودلل على وجود قوة مستمرة تحافظ على المناطق الفقيرة في فقرها والمناطق البائسة داخل الدولة الواحدة في وئسها ، بينما أن بدء النمو الاقتصادى من شأنه أن يدفع لوجود تطورات جديدة تؤدى بدورها إلى انحراف الاقتصادى الأكثر سهولة .

ويمكننا أن نصور هذه الفكرة بالحقيقة التالية ، وهى أنه من المستحيل أن تحتجز المناطق التي تعاني من الفقر موارد الثروة اللازمة التي تدفع لها رفع مستوى التعليم واجتذاب الصناعات إليه .

ولما كان النشاط التجارى لا يمكن أن ينتقل إلى هذه المناطق ، ولا يمكن

فإن يتاح فيها التوظيف فإن أكثر الناس نشاطاً يميلون إلى مغادرتها باحثين عن فرص أخرى تتناسب مع إمكانياتهم .

ولاشك أن مغادرة أكثر سكان هذه المناطق طموحاً وقدرة من شأنه أن يزيد الحالة بؤساً ويجعل واجب رفع مستوى هذه الأماكن أكثر صعوبة .

وقد نلاحظ هذه الحلقة المفرغة في أماكن أخرى . فإذا بدأت مدينة في التدهور فإن تدهورها يطلق قوى فعالة تؤدي إلى سرعة انحلالها . حكما قلت العناية بالطرق والمنازل مال المقيمون في بعض الأحياء إلى مغادرتها .. وبذلك يكون أقل أهمية من العناصر السابقة .

وباستمرار هذه العملية يبدأ الناس الذين يعيشون في أحد الأحياء التي كانت أكثر رقياً إلى مغادرتها .. وبذلك ينخفض مستوى الإيجارات لمساكن هذا الحي ، وينتهي الأمر بفشل كل المحاولات التي تقوم بها السلطات الحكومية لوقف هذا التدهور نتيجة لانخفاض مستوى الضرائب المحلية التي يمكن تحصيلها حينئذ .

وهكذا فإن مصلحة الإنسان الشخصية لا تكون دائماً في صالح المجتمع ، بل إنها قد تؤدي إلى إطلاق قوى معينة ترفع المجتمع إلى التدهور .

وربما اضطرت الحكومة في بعض الأحيان إلى التدخل لو كانت تريد القضاء على هذه القوى التي تمنع الأفراد من تلقى العلم، أو التي تزيد من مساحة الأحياء القدرة في المدن .

وعلى الرغم من ضرورة الاعتراف بأهمية هذه الاجراءات - من حيث المبدأ - للصحة العامة فيعارضها الكثيرون من الأشخاص الذين يدللون على أن كل محاولة للحد من المنافسة الحرة تعيد عن الصواب .

وعلى الرغم من وجود كثير من المناطق التي تشكو الفقر بعد الحرب العالمية الأخيرة فقد شهد العالم ارتفاعاً سريعاً في الدخل ، غير أن هذا الوضع لم يؤد إلى نتيجة مرضية من حيث مستوى الأجور والمرتبات لأنه اقترن بارتفاع مستوى الأذواق .

وما زال مستوى المعيشة ، المثال ، بعيد المنال . وما زال الناس يريدون شراء كثير من السلع التي ليست في طاقتهم .

وينطبق هذا على أمريكا حيث اعتبر الاستهلاك الضخم دليلاً من أدلة النجاح على الرغم من وجود بعض الأدلة على أن أصحاب الدخل المرتفعة في الولايات المتحدة أصبحوا لا يميلون إلى امتلاك كمية متزايدة من السلع .

أما في أوروبا فلم يكن الناس في الماضي يميلون إلى امتلاك السلع سواء للفائدة التي تحققها في حد ذاتها أو باعتبارها دليلاً على وضع الإنسان في المجتمع .

ولكن هناك أدلة قاطعة على ازدياد اهتمام الناس بارتفاع مستوى المعيشة وبامتلاك كمية أكبر من السلع للمادية بعد الحرب العالمية الثانية . ويختلف الرأي حول قوة هذا الاتجاه ، غير أن هناك قليلاً

من المراقبين الذين لا يتوقعون ازدياد الرغبة في الحصول على سلع إضافية في المستقبل القريب .

ولا يلتفت الاقتصاديون باهتمام كبير إلى القوى التي تدفع الناس إلى تغيير أذواقهم وشراء المزيد من السلع .

وقد نشأ هذا الإهمال النسبي عن الاعتقاد بأن حاجات الإنسان لا يمكن كفايتها ، أو أن المشكلة فليست الأهمية نظراً لاستحالة كفاية الحاجات الحالية .

ولقد سيطرت على علم الاقتصاد فكرة ، وهي أن مستوى المعيشة لا يمكن أن يرتفع بسبب ضغط عدد السكان المتزايد ، ولم يرد عدد الأسر الفادرة على اختيار مشترياتها في أية دولة من الدول إلا بعد الحرب العالمية الثانية . وقبل ذلك الوقت كان الأغنياء - الذين كانوا أقلية ضئيلة - هم الذين يحصلون على نسبة كبيرة جداً من الدخل إذ بلغ نصيب ١٪ من أصحاب الدخل في أمريكا في عام ١٩٢٩ حوالي ١٧٪ من الدخل القومي ، أما اليوم فقد زاد كثيراً عدد السكان الذين يستطيعون شراء السلع الكمالية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الثروة مركزة في أيدي أفراد قليلين كانت المظاهر وعدد الخدم الحشم هي التي تدل على الثراء ، أما في الوقت الحاضر فن الصعب أن نتوصل إلى مظهر معين للحكم به على مدى الثراء .

أما أشكال الإتفاق في المستقبل فلن تعتمد على أشكال الإتفاق في الماضي ، بل لابد أن تكون مختلفة كل الاختلاف .

ترى ما الذى يدفع الشخص إلى إغراق ماله ؟

لا بد من أن يؤدي الإغراق إلى قيام بعض التبرم ، نظراً لأن كمية النقود محدودة . فلو لم تنفق النقود في سبيل من السبل فلا بد من إزادها لتكون ضمانة ضد أى خطر يتعرض له أى شخص .

وبذلك فإننا نشعر بأن الرضا الذى يتحقق من شراء سلعة معينة سيكون أكبر من السخط الذى يصاحب دفع ثمن هذه السلعة ، ومن ثم يزيد اهتمام الناس بإغراق النقود لو كان دخلهم لا يكفي لـ غاية احتياجاتهم ويقل قلقهم لو ازدادت دخولهم .

ويجد الناس دافعاً إلى شراء أو امتلاك سلعة معينة أو الحصول على خدمة خاصة إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة تتيح لهم قدراً أكبر من النقود أو خدمات أخرى أو كليهما . فقد تسد هذه السلعة جوع الإنسان ، وقد تمنحه من الشعور بالحر أو البرد أو قد تحميه من المرض أو تشفيه منه ، أو تسليه ، أو قد تتيح له إرضاء ذوقه الفنى .

وسوف يتفاوت تقدير الناس لكل خدمة من هذه الخدمات . فقد تعتبر إحدى السلع قيمة لأن امتلاكها يزيد من مكانة الإنسان ، أو قد تنجس إنسان هذه السلعة لأنها تترك أثراً سيئاً على مكانته ونفوه .

وقد يكون من الممكن ربط نفوذ الإنسان ومكانته في المجتمع بجميع مشترياته تقريباً ، لأن هذه المشتريات تعتبر دليلاً عاماً على النجاح .

والواقع أن التمييز بين الخدمات التي تتيحها إحدى السلع يختلف مع النفوذ الذي تحققه من امتلاكها غير واضح تماماً ، إذ من الممكن لإشباع الجوع بطرق مختلفة باختلاف الثقافات .

وتجد المجتمعات تسليتها في أشكال كثيرة ، فمثلاً الإيطالي الذي يميل إلى فطائر «الباستا» قد تكون التوابل الهندية غريبة عليه ، كما أن الغرب لا يقدر بصفة عامة الموسيقى الشرقية .

وهكذا نجد أن الخدمات التي تتيحها إحدى السلع تختلط مع النفوذ الذي يترتب على تملكها بشكل معقد فلا يمكن أن نقول مثلاً إن الناس يشترون الغذاء سعراً حرامياً من الطعام أو من المواد الغذائية ، بل إنهم يشترون السكر لتقدمه في حفلات العشاء الخاصة ، لأنهم يعتبرون هذه الفاكهة لوناً من ألوان الترف .

والحقيقة أن ارتباط النفوذ ببعض السلع لا يعتبر ظاهرة جديدة غرباً وجدت من قبل في كل المجتمعات ، بل حتى الجماعات التي لم تعط أهمية كبيرة للثروة. فإنها كانت تتطلب من الشخص امتلاك سلع معينة ، فإذا لم يكن الفرد يمتلكها فإن هذا ينتقص من شأنه .

وعلى الرغم من الخدمات التي تحققها مثل هذه السلع التي كانت على قدر من الأهمية في بعض الأحيان فقد كانت قيمتها الرمزية التي تؤكد وضع الفرد في المجتمع ذات أهمية حيوية كبيرة .

ونلص نفس هذه الظاهرة في الوقت الحاضر . فعندما بدأ امتلاك جهاز التليفزيون باعتباره دليلاً على مستوى معيشة الطبقة العاملة في

انجلترا بعد الحرب كان الطلب على السلك الهوائى الذى ينصب على أسطح المنازل الخاصة علامة تدل على امتلاك التليفزيون . فكان الناس يضعونها قبل الحصول على الاجرة نفسها .

ولذلك يستطيع المنتج أن يرفع القيمة الظاهرية لمنتجاته بالنسبة المستهلك بطريقتين مختلفتين : فهو يستطيع أولاً أن يزيد من الخدمات التى تؤديها منتجاته . ولتحقيق هذا الهدف كان المنتجون فى أمريكا على استعداد لمضاعفة انفاقهم على بحوثهم العلمية وتطوير المنتجات ٧٥ ضعفاً فى خلال الأربعين سنة الماضية . وثانياً تستطيع الشركة أيضاً أن تحاول زيادة النفوذ الذى يقرن بشراء السلع التى تنتجها حتى تؤثر على المستهلك ليحس بأنه لا ينجح ولا يحقق الاستقرار لنفسه ما لم يحصل على هذه المنتجات .

والواقع أن الآثار التى تستقر عنها محاولة تغيير النفوذ الذى يتيحه تلك سلعة معينة أقل بكثير مما تحاول شركات الاعلان اقناعنا به . ولاشك أن سبب ذلك واضح . ويتطلب كل شخص . كما ذكرنا من قبل ، قدرأ من الرضا يتحقق من شرائه للسلعة كافياً لتعويضه عن القود التى يتخلى عنها لامتلاك السلع .

ولا يمكن أن تعرض الاعلانات عدم حصول الشخص على الخدمات التى كان يطلبها من السلع ، ومن ثم لا يمكن أن نضمن الاعلانات استمرار بيع السلع القليلة الجودة ولم تنجح الاعلانات فى الانجازات الأساسية بل إن الحملات الدعائية القوية نفسها التى كانت تهدف أخيراً

إلى زيادة مبيعات البيرة لم توقف الانخفاض المستمر الطويل الأجل في الاستهلاك الإجمالي لهذه السلع .

ويقول البروفيسور جالبريث في كتابه " المجتمع المتطور " : إن المنتجين يعملون على إغراء عملائهم وإقناعهم بأنهم في حاجة إلى السلع الجديدة التي تظهر في السوق ، وإن هذه السلع تلائم أذواقهم .

وإذا تركنا جانباً الأسرار الفقيرة والكثيرة العدد التي تحصل على دخول غير كافية دون أن تكون فقيرة فعلاً فيمكننا أن نبسط تحليلنا للوقوف إلى حد كبير . فالأسر على استعداد لشراء سلع إضافية ، لأن السلع الجديدة عادة ما تخفف أعباء الحياة أو تزيد من عامل التسلية والراحة بالنسبة للمستهلك ، ولأن ازدياد الثروة من شأنه أن يزيد الموارد التي تستخدم في شراء السلع ، ولأن الولايات المتحدة تعطى أهمية كبيرة للسلع الاستهلاكية باعتبارها دليلاً على مكانة الشخص الاجتماعية والاقتصادية .

ويعمل نظام المشروبات الحرة دائماً على إنتاج سلع يعتقد المستهلك أنها جديرة بالشراء .

فعلى الرغم من أن الاعلانات تؤكد قيمة السلع التي يشتريها المستهلك فإنه عادة ما يشتريها لاعتقاده بأنها ستسهل عليه أعباء حياته أو أنها ستزيد من نفوذه .

وعندما يقترن النفوذ الاجتماعي بالسلع التي يشتريها الأفراد فإن هذا النفوذ ينشأ عن المجتمع بأكمله لا عن طريق الجهود الدعائية وإن

كان عامل الجدة يجذب الناس فإن المجتمع سيقبل على السلع الجديدة .
ومن ناحية أخرى لو كانت السلع تسبب ضيقاً لبعض الناس فإن
الخدمات المادية التي تحققها المنتجات لابد من أن تكون واضحة قبل
الاقبال على شراء السلع . وعادة ما تغير العادات الشرائية كثيراً عندما
تتغير مواقف الأفراد من السلع . غير أن السبب في ذلك هو الاتجاهات
الاجتماعية دون النشاط الدعاي .

وتشجع الرغبة في الاستهلاك عند الدول الغنية الناس على العمل
ساعات أكثر مما لو كانت الأذواق ثابتة وغير متغيرة .

والواقع أن لعمل نفسه يعتبر جزءاً هاماً من قلعة الدول الغنية .
ويعتبر الفراغ خطأ يتجنبه الأفراد . ولا يميل معظم الناس في الدول
الغنية إلى العيش دون الانشغال في عمل ما من أى نوع من الأنواع
حتى وإن كان هذا العمل يتيح لهم نفس الكمية التي يحصلون عليها دون
عمل ، ولو فضل الرجل مثلاً قضاء وقته في الفراغ فإن زوجته ستعارضه
في ذلك وتطلب منه العمل .

ولا شك في أن ساعات العمل ستقل في المستقبل عما هي الآن ، غير
أن الناس لن يشعروا بالسعادة لو أنهم واجهوا فراغاً يدوم أعواماً .

وسوف تختلف أهمية العمل والفراغ النفسية في الدول الغنية
ويتوقف اقبالهم على المزيد من الفراغ والافلال من الاستهلاك على
القيم السائدة في البلاد .

وربما كان الأمريكيون والإسكندنافيون والألمان أكثر الشعوب احتراماً للعمل باعتباره أسلوباً من أساليب الحياة ، وثبت لنا ذلك للملاحظة معدل نمو هذه الشعوب في الماضي .

ومنذ الحرب الأخيرة زادت انجلترا وفرنسا من أهمية العمل ولكن هناك بعض الآلة التي تثبت أن قيمة الجهود بدأت تقل في أمريكا حالياً .

ولقد دفعت الأهمية المتزايدة التي تسبغ على العمل والنجاح في الدول الغنية الكثيرين إلى أن يجعلوا حياتهم تدور حول المؤسسات أو الشركات التي يعملون بها ، وقد فعل الكثيرون ذلك في القرن التاسع عشر ، لأنهم كانوا يؤمنون بالمبدأ البروتستانتي الذي يشجع على العمل والادخار .

وفي القرن العشرين يجد الكثيرون أن عملهم هو أهم شيء بالنسبة لهم ، لأن العمل هو الذي يتيح لهم السلطان والنفوذ والمال الذي يرغبون فيه . ويجد البعض الآخر أن العمل أكثر جاذبية وتسلية من النشاط الذي يساهم فيه الإنسان في أوقات الفراغ .

ولما كان معظم أفراد طبقة الدين ومنظمي المشروعات في الدول الغنية ينظرون إلى العمل بقدر كبير من الأهمية إما لما ينطوي عليه من الجاذبية أو التسلية أو لأنه السبيل لتحقيق النفوذ الذي يسمون إليه فإن النجاح كثيراً ما لا يقلل كية العمل ، بل إنه يزيد بها - وعادة

ما يصحب الارتفاع في المنصب زيادة المسئوليات للمقابلة على هاتق الفرد .

ويعمل الناس دائماً من أجل زيادة الأرباح التي تمنحها الشركات التي يعملون بها وبهذه الطريقة تبرز مواهبهم وقدراتهم، ويتكثرون من تحقيق النجاح المرغوب فيه .

وبوضح أنا ذلك لماذا لم يؤد ارتفاع مستويات الضريبة وزيادة المسئوليات التي تأخذها الحكومة على عاتقها من أجل عنايتها بالفرد الذي لا يجد عملاً أو الذي يتعرض للبرص وازدياد تدخل الحكومة في الاقتصاد - لم يؤد جميعاً إلى انخفاض معدل النمو كما كان يتنبأ البعض في بعض الأوقات .

ويقول الاقتصاديون : إن الناس لو مجزوا عن الحصول على عائد نقدي كبير من العمل الذي يقومون به أو اطمأنوا إلى عدم التعرض لخطر المجاعة في حالة عدم العثور على وظائف لهم فإننا نتوقع انخفاض كمية الجهد كثيراً .

وقد ثبتت عدم صحة هذه الفكرة لأن الأوضاع الاجتماعية تتطلب العمل في الدول الغنية بينما يحتقر الناس للعمل .

وهكذا نرى أن الأوضاع الاجتماعية في هذا المجال هي التي تغير أعمال الناس وتصرفاتهم كما قلنا من قبل . إنها هي التي تؤثر على الاستهلاك ، أما العوامل الاقتصادية فهي قليلة الأهمية نسبياً .

وقد كان هدف الشركات في القرن التاسع عشر هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح .

وكانت النظرية الاقتصادية المتعلقة بسلوك الشركات الطبيعي في ذلك الوقت قول : إن صاحب الشركة يهدف إلى شراء عناصر الإنتاج (بما في ذلك المال) بأعلى سعر ممكن ، وبيع المنتجات بأعلى سعر ممكن ولكن لما لم يعد يتحكم في الشركة شخص واحد كما كان يحدث من قبل وأصبح الإداريون هم الذين يتحكمون في سياسة الشركة ظهرت مبادئ جديدة تفتقر بظهور الشركات المساهمة التي أصبح لها أهداف معقدة لا يمكن الاعراب عنها ببساطة .

وأول أهدافها هو التأكد من أن الشركة ستبقى قائمة ، والهدف الثاني هو تحقيق الأرباح المناسبة ، ، ولذلك تتوقع الشركة من المدير الموازنة بين مصالح أصحاب الأسهم والمال والعملاء الموردين . والمتوقع أن يقوم بواجبه إزاء كل فئة من هذه الفئات ، والمعتقد أن الشركة لا تنجح إلا عندما تضع في اعتبارها مصالح هذه الفئات .

وعلى الرغم من أن بعض الشركات لا تقبل هذا الهدف في مجموعه فإن جميع الشركات الهامة تعتقد اليوم أنه يجب ألا يقتصر هدفها على مجرد العمل كجهاز لتحقيق الأرباح .

ويبدو أن تغير موقف الشركة من مسئولياتها يؤدي إلى خلق المشاحنات في العلاقات القائمة بين المال والإدارة .

وقد كان العداء مستمراً بين العمال والإدارة في بداية عهد نقابات العمال، وكانت الإدارة تعمل على توفير أكبر ربح ممكن لأصحاب الأسهم وكان من واجب العمال أن يعملوا على رفع أجور الأيدي العاملة وغيرها من الأرباح التي يحصلون عليها إلى أقصى حد ممكن .

ولقد خفت حدة هذا النزاع بالتسليم بحق العمال في الحصول على نصيب من الأرباح التي تحققها زيادة القوى الانتاجية، ومنذ نهاية الحرب الماضية انخفضت النقابات مع الإدارة على رفع الأجور .

وقد ترتب على ذلك ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم . ولكن في السنوات الأخيرة بدأت شركة جنرال اليكتريك ، في اتباع سياسة أخذت تنتشر في الولايات المتحدة، وهي تلخص في مسئولية كل شركة أمام كل الذين تتصل بهم من أصحاب الأسهم والعمال والموردين والملاء - ومن ثم فانه من واجب الإدارة أن تقرر كيفية توزيع الأرباح التي يحققها نشاط الشركة . .

ولا شك أن نقابات العمال لا ترضى عن هذه الفلسفة، لأنها تعتبر عملية تحديد الأجور مساومة بين الإدارة التي تعمل على رعاية مصالح العمال . . ومن ثم تتعارض الفلسفتان ، فبينما تخول الأولى الادارة حق اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع أرباح الشركات . .

ولا سيما كية العمل التي تحصل عليها . . أما الفلسفة الثانية فهي تنصر على حق النقابات في إبداء الرأي في هذه الشئون، وتنصر على أن قرارات الإدارة ليست نهائية بل إنها تخضع للمفاوضات .

وقد يؤدي هذا التحدى لسلطة النقابات إلى تغيير فكرة مفاوضات العمال إلى درجة أكبر من أى تطور آخر في السنوات الثلاثين الماضية وتتطلب النظرية الجديدة - عند تطبيقها - من المدير أن يرضى مصالح العامل الشرعية ويستبعد النقابة من هذه العملية ..

وقد مكنت هذه الفلسفة شركة « جنرال إلكتريك » من الانتقاص من سلطة النقابات وتأثيرها على خططها بمنحها امتيازات تختلف عن الامتيازات التي تقترحها هذه النقابات أو تطالب بها ، ولكنها تحظى بموافقة العامل بمفرده .

وقد تمثلت هذه المشاكل التي أثارها هذا التطور في إضراب عمال الصلب بأمريكا في عام ١٩٥٩ ، وبدأت شركات الصلب تساوّم العمال وهي عازمة عزمًا صادقاً على ألا تسمح بأية زيادة في الأجور على أساس أن هذه الزيادة تؤدي إلى التضخم .. وطالبت زيادة الرقابة على قواعد العمل .. وتحدثت النقابات هذه القرارات وأعلنت أن الشركات تستطيع أن ترفع الأجور دون أن يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار، وإن ارتفاع الأجور لن يحدث أى ضغط تضخمى ، بينما كانت قواعد العمل تحمى القوة العاملة من أى تعجيل في معدلات العمل .. ونتيجة لذلك حدث أطول إضراب في تاريخ صناعة الصلب .

وقد ظهرت صعوبة التحكم في المشاكل المتعلقة بوضوح في مؤتمر صحفي للرئيس أيزنهاور عقد قبل بدء الإضراب بفترة قصيرة ، إذ سأله أحد

الصحفيين مما إذا كان يجذب فكرة إبراز الحكومة «الحقائق» التي ينطوى عليها النزاع القائم بين العمال والإدارة في صناعة الصلب .. فأجاب بأن هذه الفكرة تبدو حسنة ، غير أن الحكومة رفضت هذا الاقتراح سريعاً زاعمة أنه لا يمكن أن تذكر الأرقام المتعلقة بالأجور والأرباح والإنتاجية إلخ . دون تحيز .

وثمة مشكلة أكثر أهمية وهي الحاجة إلى التوصل إلى القواعد الصحيحة لتوزيع الثروة المتزايدة ، ولا يمكن أبداً تطبيق الأسس التي كانت تقوم عليها العلاقات القديمة على العلاقات الحالية ، نظراً لأن الظروف المتغيرة تجعلها غير مرضية .

وهكذا عندما اضطرت الضغط المتزايد لفض إضراب عمال الصلب ، عمدت الحكومة إلى إعلان بعض الإحصائيات التي لم تكن قد أعلنت عنها من قبل فإن هذه الإحصائيات لم تؤثر على الموقف .. وادعى كل من العمال والمديرين أن المعلومات الرسمية تؤيد موقفهم ، فكان العمال يبررون مطالبهم برفع الأجور بنفس الإحصائيات التي كان يعتمد عليها المديرين في رفضهم لهذه المطالب .

ولاشك في أن العلاقات بين المستويات الصحيحة للأجور والمرتبات والأرباح ستتغير في السنوات المقبلة نظراً لتطور التشغيل الآلي واستخدام الآلات الحاسبة .. ولكن هل يزيد التشغيل الآلي من مقدار المهارة اللازمة مما يقلل من الملل الذي يعانيه العامل ، أم أنه يزيد من مسئولية العامل قدر أكبر من الفلق ويفقر إلى الشعور بالسعادة ؟ .. وهل يسفر

التشغيل الآلى عن ارتفاع أجور الأشخاص الذين يقومون بأعمال من هذا اللون أم أن الأرباح ستعود على جميع المشتغلين بالصناعة بصفة خاصة والاقتصاد كله بصفة عامة ؟ . وهل يمكن تجنب البطالة المؤقتة باستخدام أجهزة التشغيل الآلى تدريجياً أم بتحويل تلك الآلات المستخدمة ؟ . . . وهل سيقبل عدد الأفراد الذين ستخفض درجتهم بسبب العجز عن العمل فى الآلات الإنتاجية الشديدة التعقيد ، أم سيزيد هذا العدد ؟

والواقع أننا مازلنا نتبسط كثيراً فى تصويرنا للتأثير الذى سيحدثه التشغيل الآلى فى المستقبل . فعلى الرغم من زيادة إنتاج السلع فى الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، فإن عدد العمال اليدويين الآن أقل بكثير من عددهم بعد الحرب مباشرة .

على الرغم من أن الزيادة المائلة فى عدد الموظفين الكتابيين قد جعلت العدد الإجمالى لجميع المشتغلين بالصناعة لا ينخفض كثيراً . ولا شك أن نقص عدد الوظائف اليدوية الذى من المتوقع أن يحدث ، سيضطرا الأشخاص الذين كان يمكنهم أن يقوموا بها إما إلى البحث عن وظائف كتابية أو إلى الانتقال إلى قطاع الخدمات فى الاقتصاد .

والمتوقع أن يغير التشغيل الآلى الأفكار السائدة فى المجتمع تغيراً جوهرياً . . . ولكى يكون هذا التغير نافعا ومفيداً يجب ألا يتوقف الجهاز بسبب نقص المواد الأولية ، أو بسبب أى عطب يصيبه ، فتوقف جزء واحد من عملية التشغيل الآلى فى الصناعة الإنتاجية يؤدى إلى شل حركة العمل .

ولقد أدى ازدياد الحاجة للاعتماد المطلق على المواد الخام والساح
الاخرى إلى محاولة الإداريين زيادة — يطرئهم على موارد الثروة
في الماضي .

والمتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في السنوات المقبلة . . . وسيستمر
قلة التمسك بالوصول بتكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى وزيادة الطلب على
الكفاية الإنتاجية ، وقد لا يعرض انخفاض الأسعار إلى الحد الأدنى .

قد لا يعرض الإتفاق الإضافي الذي يحدث نتيجة للعجز الكامل
على وقام العرض لاحتياجات الطلب أو لعدم جودة السلع .

وسيؤدي التشغيل الآلي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المنتج في
حالة العجز عن بيع المنتجات ، كما أن نتائج هذا العجز ستكون أشد ضرراً
على أرباح الشركة .

وقد كان تجنب آثار انخفاض المبيعات ممكنًا في الماضي بالتخلي عن
بعض العمال ولكن في المستقبل لن تكون تكاليف العمل سوى جزء
ضئيل من إجمالي التكاليف بينما لا يمكن تجنب الحاجة إلى تحمل مخاطر
استهلاك رأس المال والفوائد المستحقة على الديون وإن كان يمكن تأجيلها
حتى تغطي الشركة في العمل .

وقد يؤدي هذا الضغط المتزايد لبيع المنتجات إلى إيجاد أساليب
جديدة ، فقد يجد منتج أجهزة التليفزيون أنه من الأفضل له ألا يبيع
الجهاز مباشرة وأنه يستفيد لو أنه عرضه للإيجار ، وقد تقوم الشركة بتزكيب

الأجهزة وصيانتها وتشغيلها . وهكذا تضمن الشركة باستبدالها للأجهزة في فترات مختلفة إتاحة سوق واسع النطاق لبيع المنتجات .

الواقع أن ارتفاع تكاليف آلات التشغيل الآلى وزيادة الروابط والصلات بين الشركات في المستقبل سيؤديان إلى زيادة أهمية الإنتاج الكبير ، . وقد أدى التعميد المتزايد في العمليات الاقتصادية وتأثير قرارات الشركات المتعلقة برعاية السكان في الدول الفنية المختلفة إلى ضرورة زيادة سيطرة الحكومة على مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي .

وسوف تزداد علاقات الحكومات والمشروعات وثوقا على الرغم من أنه مازال غير واضح ما إذا كانت هذه العلاقات ستزيد من روح التعاون بينهما أم أن الحكومة ستمضي في زيادة سلطتها على الصناعة .

ويتعرض الكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع لهذا الموضوع في غرض من التطورات التي يوحى بها المستقبل ، إذ أن المشروعات الكبرى تزداد خطورة في الوقت الذي تزداد فيه سلطتها ونفوذها بعد انتشار التشغيل الآلى . ويقولون إنه لا بد من معارضة مثل هذا التطور طالما أنه ينطوى على التدخل في أعمال كثير من الشركات الصغرى ونشاطها حيث يمكن أن يبذل مدير هذا النوع من الشركات وصاحبها أقصى جهد ممكن ولكن لم يثبت بعد أن وجود الشركات الكبرى كاف لمعظم ظهور الشركات الصغرى ونجاحها .

ويعتقد الكثيرون أن قدرة الشركة الكبرى على المنافسة في مجالات

الإنتاج الجديدة محدودة وضعيفة لأنها تعجز عن اتخاذ قراراتها سريعاً
لبطء حركة النشاط فيها . وهكذا رأينا أن الكثير من الاختراعات
في مجالات العلم صدرت عن الشركة الصغرى ولم تصدر عن الأبحاث التي
تقوم بها الشركات الكبرى ، ويتضح لنا هذا بصفة خاصة في بعض
الصناعات الحديثة مثل صناعة الآلات الالكترونية .

ويمكن الرد على الاقتراح الخاص بالحد من زيادة أهمية الشركات
الكبرى بأن التعرض للشركات الكبرى يعرض الأساس الذي يقوم عليه
النمو الاقتصادي في الدول الغنية إلى الانهيار . وربما لم يكن هذا النظام هو
النظام الوحيد الذي كان يمكن أن يحقق هذه النتيجة ولكن العمل على تقييده
مستحيل . لذلك يجب لنا أن نقاسل عن الأسباب التي دعت إلى عدم ثقة
الناس بالشركات الكبرى ؟ إن هذه الظاهرة ترجع إلى حد كبير إلى الشركات
التي ظهرت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما كان منظمو
المشروعات يعملون دائماً على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح بغض النظر
عن تأثير نشاطهم على المجتمع بصفة عامة ، غير أن هذا الوضع لا وجود له
حالياً بل إنه لا يمتشي مع عصرنا هذا ، إذ أن مسئولية الشركات نحو
المجتمع الذي تباشر عملها فيه مقرر وثابتة .

وثمة سبب آخر للشعور بعدم الثقة في الشركات وهي النظريات
الاقتصادية التي نادى بها علماء الاقتصاد في ثلاثينيات القرن العشرين التي
أثبتت أن الشركات الكبرى تميل إلى تخفيض الإنتاج بارتفاع الأسعار
أكثر مما كانت جميع الشركات هي شركات صغرى ..

ولكن هذه النظرية قد دحضت وثبت عدم صلاحيتها لأنها تقوم على أساس الافتراضات التي وضعها للمدرسة التقليدية الحديثة والتي تنص على النقاط التالية :

أولاً - ان جميع الشركات الكبرى تحاول دائماً الوصول بأرباحها إلى أقصى حد ممكن ،

وثانياً - ان جميع الشركات لديها معلومات دقيقة وكاملة عن تطورات السوق والمنتجات وأساليب الإنتاج إلى غير ذلك من الأشياء اللازمة لسير العمل في كفاية تامة .. ويتجاهل هذا الافتراض أن الإنفاق على البحوث والدراسات العلمية الحديثة أصبح أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي ..

والواقع أن هذه الافتراضات غير الدقيقة فقط هي التي تعمل على اثبات أن الشركات الصغرى تستطيع انتاج السلع بنفقات أقل من الشركات الكبرى ،، ولن يؤدي وجود الشركات الكبرى في الأحوال العادية إلى تقييد الإنتاج ، ولن يحدث ذلك إلا في الأحوال النادرة عندما تتخذ الشركات خطوات معينة لرفع الأسعار وتحديد الإنتاج .

والواقع أنه لا بد من تغيير سياسة بعض الحكومات نحو الشركات الكبرى ولا سيما في الولايات المتحدة ، إذ يبدو أن هذه السياسة تنطوي دائماً على الاقتراح بأن الضخامة والنجاح في فرع معين من فروع الإنتاج أو التجارة دليل واضح وجلي على عدم نزاهة الشركة وقيامها بنشاط غير صحيح .

وسوف يكون عامل الضخامة في المستقبل - كما كان في الماضي - من الحقائق الهامة التي تميز الحياة الصناعية ، ولذلك فإنه ليس من الحكمة في شيء أن تقوم الحكومات بمهاجمة الشركات الكبرى لمجرد أنها كبيرة وناجحة ..

فلا بد من أن تثبت الحكومة أن سياسة هذه الشركات قد زادت من نفقات الإنتاج أو خفضت كمية السلع المنتجة أو أنها أثرت على الصالح العام تأثيراً سيئاً بشكل غير مرض .

رأينا في هذا الفصل البلدان الغنية - وبخاصة أمريكا - قد أصبحت موسرة منذ الحرب وسنناقش في الفصل التالي العوامل التي سببت التضخم في البلدان الغنية وسنجد أنه لا بد من تغيير بعض الاتجاهات الاجتماعية لمعالجة هذا التضخم

هل التضخم أخطر من الكساد ؟

في نهاية الحرب العالمية الثانية ركز الاقتصاديون اهتمامهم على وسائل تجنب الكساد الخطيرة الذي كان متوقعا حدوثه في جميع أنحاء العالم، غير أن الانخفاض الذي لحق بمستوى النشاط الاقتصادي كان من الممكن التحكم فيه . . . والواقع أن النجاح في سبيل إبعاد الأخطار الناشئة عن حدوث الركود الاقتصادي لم يقابل بالنجاح في مجال التحكم في الأسعار إذ ارتفعت الأسعار في جميع أنحاء العالم خلال تلك الفترة .

ونتيجة لذلك بدأت السياسة الاقتصادية تنقل اهتمامها من التأكد من استخدام جميع موارد الثروة الاقتصادية وتجنب البطالة إلى الاهتمام بالتضخم . ولم يحدث هذا التغير في نفس الوقت في جميع الدول . وربما كانت الحكومة البريطانية هي أول حكومة تتخذ خطوات جديّة للتغلب على التضخم وزيادة الطلب على المال . ولكن باستمرار التضخم في جميع أنحاء العالم مع عدم إضرار الكساد باقتصاديات الدول الغنية إلا لدرجة صغيرة نسبيا - على الرغم من أن آثار الكساد غير المباشرة في الدول الفقيرة كانت بعيدة المدى - فقد تحول اهتمام الاقتصاديين إلى آثار التضخم والوسائل التي يمكن الاستفادة منها في تجنبها وبدأ النفوذ السياسي والتجاري في نفس المنطقة .

والواقع أن الاقتصاديين لا يستطيعون الاتفاق على أسباب التضخم في الوقت الحاضر أو على الخطوات التي قد تتخذ للحد من سرعته أو حتى إزالته كلية كما أنهم لا يتفقون عما إذا كان من الممكن تثبيت الأسعار دون حدوث كساد خطير .

ويقول البعض إن التطور الاقتصادي هو الأكثر أهمية وإن ارتفاع الأسعار يبطئه لا يكلف الدول كثيرا في سبيل تحقيق هذا التطور . ويرى البعض الآخر أن ثبات الأسعار هام وضروري بحيث إنه يجب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ذلك .

وهناك طائفة من الاقتصاديين تدال على أن التطور الاقتصادي الحيوي في الظروف الحالية لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب حدوث بعض التضخم بينما تقول طائفة أخرى: إن آثار التضخم ضارة وخطيرة بحيث إنه من الممكن احتمال الكساد ولو كان هو الطريق الوحيد للتحكم في التضخم .

ويناقش هذا الفصل أسباب حدوث التضخم وآثاره والطرق التي تمكن الدولة من التحكم فيه والسيطرة عليه .

أما المشكلة الأولى فهي تتعلق بالإجابة عما إذا كان هناك تضخم فعلا أم لا - أي أننا نسأل: هل هناك ارتفاع في الأسعار وانخفاض في قيمة العملة أم لا . وقد يبدو من الاحتجاجات التي تعقب ارتفاع

الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية ولو بمقدار ١٪ أن وسائل قياس مستوى الأسعار في غاية الدقة .

ولكن الحقيقة أن هذه الأرقام القياسية غير مرضية إلى حد ما - فلم توجد مثلاً أية وسيلة ملائمة للأخذ في الاعتبار الحقيقة التالية، وهي أن المنتجات التي تباع بنفس الاسم من عام إلى عام تطرأ عليها أحياناً تحسينات كثيرة أو قد تزيد قوة احتمالها بل يحدث أن تنخفض قوة احتمال السلع عن قصد أحياناً .

وعادة ما تتغير السلع المدرجة في الرقم القياسي للأسعار بعد تغير الاقبال على السلع الاستهلاكية ، فعلى سبيل المثال لم تستبد أسعار الشموع في بريطانيا من الرقم القياسي لنفقات المعيشة إلا في السنوات الأخيرة وتختلف آثار تغير الأسعار كثيراً ويتوقف ذلك على شكل الطلب على السلع . .

ونذكر على سبيل المثال أن الأسر التي تتألف معظم مشترياتها من المواد الغذائية والسلع المصنوعة لاتتأثر كثيراً من ارتفاع الأسعار كما هي الحال بالنسبة للأسر التي تؤجر المساكن والشقق وتدفع مبالغ طائلة عن الخدمات التي تحصل عليها مثل الخدمات الترفيهية والسفر وغيرها .

وقد أسفر استمرار التضخم بعد الحرب العالمية الثانية عن تقبل نظرية اجتماعية جديدة تقول بأن العامل لا بد من أن يستفيد من زيادته الانتاجية . ولقد نص أول اتفاق من هذا النوع بين شركة « جنرال موتورز » و « نقابة عمال السيارات » على أن يتقاضى العامل زيادة

إضافية سنوية على مرتبه معادلة لمعدل الزيادة في إنتاجية الصناعة نفسها .
ويمحصل العمال على زيادات أخرى في الأجور إذا تطلب ذلك ارتفاع
المعيشة في البلاد .

وقد اتبعت دول أوروبا المختلفة فكرة أهمية زيادة الانتاج وفكرة
العدالة الاجتماعية التي تسمح للعامل بالحصول على نصيب من الفوائد
التي بدأت تتم أوروبا والنول الفقيرة نتيجة لبرامج المساعدات الفنية
التي تقدمها الولايات المتحدة .

وعندما ظهر هذا الاتجاه الاجتهادى الجديد لم يدرك أحد أنه
سيؤدى إلى تضخم لا محالة .

والواقع أن معدل زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة -
مثل قطاع الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات - تختلف اختلافاً كبيراً ..
وكانت الإنتاجية الصناعية تزيد في الماضى بسرعة هائلة .

وقد أدى تطبيق أساليب الإنتاج الحديثة في السنوات الأخيرة
إلى زيادة الإنتاجية إلى حد كبير .

أما الإنتاجية في قطاع الخدمات فإنها لم تزد كثيراً فكانت متخلفة
عن غيرها ، لكن يحتمل أن تستمر الكفاءة الإنتاجية في الارتفاع
بمعدل أكثر انخفاضاً .

ويرجع تأخر ارتفاع الإنتاجية في مجال الخدمات إلى عدم التوسع
في استخدام الآلات نظراً لأن مجال استخدامها محدود .

ولقد قدر مثلا معدل الزيادة في الإنتاجية الصناعية بأمريكا
بضعف معدل الزيادة في التوزيع في السنوات الأخيرة .

وقد لا يكون من الحكمة أن نتوقع من العمال الذين يستغلون
في قطاع الخدمات أن يسمحوا لأجورهم بالانخفاض عن أجور العمال
المشتغلين في قطاع الصناعة . فهم سيطالبون برفع أجورهم وتحسين
ظروف عملهم لمساواتهم بأولئك المشتغلين بالصناعات الإنتاجية ، وقد
يضربون لو لم تتحقق مطالبهم ، ويؤدي ارتفاع الأجور والأرباح
مع مستوى الإنتاجية إلى ارتفاع مستوى الأسعار .

ولا بد من أن يؤثر تغير الأجور في قطاع الصناعة على الدخول
الى يحصل عليها الأفراد في القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولا يمكن
أن تطبق سياسة الأجور السليمة في عزلة عن الظروف الاقتصادية .

ومن أجل هذا تكرر توجيه الأسئلة التالية إلى مجال الاقتصاد -
وذلك في السنوات الأخيرة :

ما هو التوزيع ، السليم ، للثروة الموجودة في بلد من البلدان ؟

ما هي النسب السليمة الواجب توافرها بين أجور العامل في المنجم
والعامل في مصنع للصلب ، والموظف في أحد الدواوين ، وقاضي القضاة ؟

وما هو الحد الأقصى للأرباح التي يمكن أن تجنيها الشركات ؟

وما هي الظروف التي يتحتم فيها رفع الأجور عندما ترتفع الأسعار ،
ومنى يجب أن يكون هناك انخفاض في الأسعار ؟

ورجال الاقتصاد لا يستطيعون - إلى حد ما - الإجابة على هذه الأسئلة ، ذلك لأن الإجابة تتطلب إبداء الرأي في الأسلوب الصحيح الواجب اتباعه ، غير أن قيم كل شخص ومعتقداته تؤثر على القرارات التي يتخذها في هذا الميدان .

هل من العدل أن يتقاضى مدير الشركة أجراً أكبر بكثير من أجر العامل الذي ينتج السلع ؟ .

إن الفضل في الإجابة على هذا السؤال ليس مرجعه ضئيل رجل الاقتصاد ، وإنما السبب طبيعة المشكلة نفسها .

ومع ذلك فإن هناك عيباً ما في النظرية الاقتصادية نفسها ، ذلك لأنها لم تصنع وسائل يمكن بمقتضاها دراسة للمشكلة بصورة مجدية .

لم يمد يكفيننا أن نقول إن المنافسة الحرة ستفضي إلى أحسن توزيع للثروة ، ذلك لأن الأسعار لا تتحدد أساساً بالعرض والطلب ، كما أن الأجور تتأثر بالمساومة الجماعية .

والوسائل التي ظهرت في الثلاثينيات ، وخاصة بالمنافسة غير السليمة أو الاحتكارية . لم تكن مجدية أيضاً ، فهذه الوسائل تفترض أن الشركة لديها كافة المعلومات اللازمة للسياسة الرشيدة . مع أن من أهم عوامل النمو في الوقت الحالي ، بل أهم عامل على الإطلاق ، هو تطوير المعارف الجديدة عن طريق البحث .

من أجل هذا يجب إعادة النظر في القوى الأساسية التي يجب أن تحدد الأجور ، والأسعار ، والأرباح .

غير أننا سنجد أن توزيع الثروة لن يخضع تماماً لرأى المجتمع فيما هو « سليم » ، لابد من وجود تغيرات معينة إذا أردنا أن نوازن بين العرض والطلب وتتجنب الكساد .

ولن يكون من السهل تحديد أفضل توزيع للثروة في المجتمع ويحتمل ألا نستطيع أن نضيف جديداً في هذا الميدان سوى ما يساعد على مزيد من الفهم .

ولقد بات من المتفق عليه الآن أن على الشركة إنتاج سلع بأسعار يستطيع الناس احتمالها ، مع دفع « أجور معقولة » لموظفيها ، و « أرباح معقولة » للمساهمين ، وضمان « معدل معقول من النمو » - مع استغلال أرباحها أو اقتراض المال من المستثمرين .

ويجب تحقيق كل مطلب من هذه المطالب إذا كان للشركة أن تستمر في العمل ، والمشكلة هنا أن كل « معقول » في المطالب السابقة يخفى وراءه مجموعة ضخمة من الآراء التي تختلف حول تحديد الإجراءات « السليم » الواجب اتخاذها .

وما يزيد في تعقيد مشكلة التوزيع السليم للثروة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاقتصادي ، والاتجاهات الاجتماعية . أن العلاقة السليمة بين الأجور والأسعار، والأرباح والأنصبة ، تتغير باستمرار .

ومن أجل هذا نجد أن الاتجاهات المناسبة والمقبولة في عصر سابق لم تعد مرضية . فقد شهدت سنوات ما بعد الحرب زيادة في نسبة

المصروفات الخاصة بالمشروعات ، على أساس تمويلها من الأرباح الموجودة بدلاً من مزيد من الاقتراض .

وهكذا نجد أن معدل الأرباح التي تحتاج إليها الشركة أكبر مما كان في الماضي . كما أن المعدل السليم للأرباح يتوقف أيضاً على حجم المشروعات التي ستحتاج الشركة إلى تنفيذها في المستقبل .

وأرباح الشركة في الصناعة الآخذة في التوسع ستكون أكبر عادة من الأرباح الموجودة في صناعة راكدة أو آخذة في التدهور . ذلك لأن قدرة الشركة على جني أرباح قد أضافت ، كما أنها في حاجة ملحة إلى المزيد من المال اللازم للتوسع .

والتغير الكبير الذي طرأ على موقف المجتمع من الدخل القومي في السنوات التي أعقبت الحرب إنما جاء نتيجة للاعتراف بحق العامل في الثمن - بصورة كاملة - بالمزايا التي تعود على شركته .

ولقد تفاوتت نتائج هذا التغير بتفاوت الظروف الاقتصادية في البلدان الغنية .

وفي نهاية الحرب كانت أمريكا تعاني من نقص في السلع - مثلاً في ذلك مثل باقي البلدان الغنية .

ولكن كان هناك إلى جانب ثرائها طاقة إنتاجية لا تبارى ، ومن ثم بالمت مطمنة إلى أن العرض سيلبى الطلب في أسرع وقت ، ولكن حدث تأخر نتيجة للحرب الكورية ، وما استتبع ذلك من تكديس السلع ..

ولكن ما إن حل عام ١٩٤٣ حتى كاد التوازن يتم بين العرض والطلب . وليس السبب منذ ذلك التاريخ حدوث قصص ، وإنما ارتفاع في أجور الصناعة وقطاعات الخدمات في الاقتصاد ، حيث كانت الطاقة الإنتاجية تزيد ببطء ولا تستطيع أن تتغلب على الزيادة في تكاليف العمل .

وفي أوروبا ظل الطلب أعظم من العرض حتى الشطر الأخير من الخمسينيات ، فإذا قارنا بين هذه التجربة وتجربة الولايات المتحدة وجدنا أن الاختلاف يرجع إلى تفاوت الفلسفات الاجتماعية . . فعظم البلدان الأوروبية فرضت ضرائب مرتفعة للغاية خلال سني الحرب واستمر هذا النظام بعد انتهاء الاشتباكات ، ففي إنجلترا تأخذ الدولة أكثر من ٨٠٪ من الدخل التي تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه (٢٨٠٠٠ دولار) وعندما انخفضت دخول الأفراد بعد اقتطاع الضريبة قلت نسبة الأموال المدخرة .

وأحسن كثيرون بأن نسبة الضرائب أضخم من أن تسمح لهم بالإدخار ، وقرر البعض أن الوقت قد حان ليصرفوا مدخراتهم السابقة ، ذلك لأن معظم الأموال التي يمتلكونها ستنتقل إلى الدولة عند وفاتهم ، ومع ذلك ارتفعت نسبة الأموال التي تنفقها الدولة وكان بعضها يتفق في الوفاء بالالتزامات الاجتماعية والبعض الآخر في التسامح . واحتاجت الصناعة إلى استبدال الأجهزة التي ألفتها الحرب . وكانت النتيجة أن الطلب على السلع في مختلف البلدان الأوروبية أصبح أضخم من أن يجاب ..

وإذا نظرنا إلى التجارب المختلفة التي مرت بها ثلاث دول منذ الحرب هنرنا على بعض النقاط المهمة . . . ففي نهاية الحرب اندثرت الصناعة في ألمانيا الغربية وكادت تتوقف تماماً ، وبدأ أن التنمية شيء مستحيل .

ولم يرتفع الإنتاج إلا بعد أن أدت تعديلات النقد (١٩٤٨) إلى خفض قيمة المارك إلى حد كبير .

ونظراً لانخفاض قيمة النقود أصبحت الاعتمادات الموجودة في الاقتصاد محدودة . ولم يعد من المستطاع شراء السلع الاستلاكية إلا عن طريق الراغبين في العمل والقادرين عليه ، وتقارب التوازن بين العرض والطلب .

وعندما استمر ركب التقدم وقل عدد العاطلين أثبتت الاتحادات أنها على استعداد لتأجيل الزيادة في الأجور ، وقبلت المبدأ المعلن عنه ، والقائل بأن إنعاش ألمانيا ورفع طاقتها الإنتاجية أهم من الزيادة في الدخول الشخصية ، وتم تحويل مبالغ ضخمة إلى ميدان التوسع الإنتاجي ، وظلت الأسعار منخفضة . . . بل لقد بلغ من انخفاضها أن حدثت أزمة في بئان المدفوعات الأوروبية لتوافر سلع ألمانية أرخص بكثير من سلع البلدان الأوروبية الأخرى . وعما ساعد على تحقيق الإنعاش الألماني أن الموارد الخمسة لإنتاج الأسلحة كانت قليلة .

أما فرنسا فخرجت من الحرب ولديها عملة متضخمة للغاية . . . كان الأفراد قد كدسوا مبالغ ضخمة .

وبالرغم من أن الحكومة أدركت خطورة استخدام هذه النقود في شراء سلع ليست متوافرة ، إلا أنها لم تتخذ أى إجراء .

ونتيجة لهذا عانت فرنسا من تضخم سريع للغاية في فترة ما بعد الحرب مع اختفائه الفينة بعد الفينة عندما يحدث ارتفاع في الأسعار ..

وبما ضاعف عدم التوازن بين العرض والطلب تورط الجيش الفرنسى باستمرار في حروب استعمارية . وكان هناك عجز كبير في ميزان المدفوعات الفرنسى ، فالسلع المستوردة كانت أكثر من السلع المصدرة ، ولو لم تكن هناك قروض أجنبية — معظمها من الولايات المتحدة — لتعذر على الاقتصاد الفرنسى أن يعيش .

وبالرغم من هذا التضخم ارتفعت معدلات الاستثمار والنمو خلال الخمسينيات - ولم يسبق لفترة ماضية من التاريخ الفرنسى أن شهدت مثل هذا الارتفاع . ولم تبذل أية محاولة كبرى لعلاج الضعف الذى يعاني منه الاقتصاد الفرنسى إلا في عام ١٩٥٨ .

وفي إنجلترا قلت السلع أثناء الحرب ، وصاحبها إشراف صارم على المشتريات ، واستعداد للاعذار من جانب السكان لكي يضمنوا النصر ، وأسفر هذا عن وجود كمية ضخمة من المدخرات في نهاية الحرب .

وأراد الناس أن يشعروا أن من حقهم أن يتفخوا بحرية بعد سنوات التقشف .

وإذا قارنا بين الفائض التقدي وكية السلع الموجودة وجدنا أن الفائض تضاعف بعد أن دفعت الحكومة مبالغ ضخمة - في صورة مكافأة - الذين سرحهم من الخدمة العسكرية .

وارتفعت الأسعار بشدة ، وازداد الطلب - بصورة مفرطة - على السلع الأجنبية ، وكان لابد في هذه الحالة من استمرار القيود المفروضة على الواردات .

وهذه القيود أدت بدورها إلى استمرار الاشراف الصارم .. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها من الشعب البريطاني بأحرج فترة ، واستمر العمل بالبطاقات حتى عام ١٩٥٤ .

وعندما وصل المحافظون إلى الحكم في أوائل الخمسينيات قرروا أن الوسيلة الوحيدة للتخفيف من وطأة التضخم هو الحد من الأموال الموجودة عن طريق رفع نسبة الربح وقيود القرض المباشرة .

ولقد كان من الممكن أن يحققوا مزيداً من النجاح لولا أن العمال اعتادوا الزيادة السنوية في الأجور خلال فترة الأسعار المرتفعة بسرعة في أواخر الأربعينيات ، ولم يكونوا على استعداد للتنازل عن هذه الزيادة من أجل تخفيف حدة التضخم ، ونتيجة لهذه القيود المفروضة أصبح معدل الاستثمار والنمو - في بريطانيا العظمى - أقل بكثير من معدلات ألمانيا وفرنسا خلال الخمسينيات .

والقارة بين تجارب أمريكا وانجلترا وفرنسا وألمانيا تشير إلى علاقات اقتصادية معينة .

ولن يهدى تطبيق القيود على القروض ، لن يهدى في الحد من التضخم إذا كان السبب الرئيسى فى الأسعار هو المطالبة برفع الأجور ، ولم تؤثر هذه السياسة كثيراً على مطالب النقابات برفع الأجور ، أو على المبالغ التى يسمح بها المديرون بعد رفع هذه المطالب .

ولا يمكن إجراء تغيير ملموس إلا بإحداث كساد ضخم ، كساد يصحبه تعطل كبير . والمعروف اليوم أن هذه السياسة غير مرضية ، وسنجد من التضخم إذا عرفنا أن المبدأ المقبول - والخاص بتوزيع الزيادة فى الإنتاج على العمال والاحتفاظ باستقرار الأسعار فى الصناعات التى يرتفع إنتاجها بسرعة - سيؤدى إلى تضخم شامل .

ومن المحتمل أن هذا الدرس لا يمكن فرضه على العمال فرضاً ، من جانب رؤسائهم ، بل لابد من إثباته بالدلائل والبرهان .

والإشراف على القروض سيحد من معدل النمو ، ذلك لأنه سيقفل من المبالغ المخصصة للاستثمار .

وعندما استمر التحكم فى القروض طوال الحسيفيات ، أصبح معدل النمو البريطانى أبطأ بكثير من معدل النمو فى فرنسا .

ولقد تحقق معدل النمو الكبير فى فرنسا بالرغم من التضخم .

ومن الممكن - إلى حد ما - تجنب الآثار الضارة التى تلحق بالنمو نتيجة للقيود المفروضة على القروض ، على أساس الحد من القروض الاستهلاكية ، ولكننا لانملك الوسائل التى تضمن لنا هذه النتيجة . ومع ذلك . يجوز ، أن يظل الطلب أكثر من العرض .

ويجوز أن يظل التضخم مائلا إذا استطاعت البلد أن تطرد عن نفسها القلق من جراء عدم التوازن بين الصادرات والواردات ، ذلك لأن عدم سد حاجة المشتري إلى السلع سيدفع التجار إلى شراء المزيد من الطعام من الخارج .

وفي نفس الوقت لن يكون التجار على استعداد كبير للبحث عن أسواق فيما وراء البحار .

وستكون الصادرات عادة أكثر من الواردات ، وسيجد البلد أن احتياطيه من العملة الأجنبية سيستهلك .

وهكذا لن يمكن تطبيق مثل هذه السياسة إلا إذا كان هناك بلد آخر على استعداد لتلاني العجز في الصادرات .

وفي خلال الخمسينيات فعلت الولايات المتحدة ذلك لفرنسا .

موجز القول أن للتضخم آثاره السيئة على بعض طبقات المجتمع ، على الذين يأخذون معاشات أو يدخرون القليل . كما أنه يشوه التوازن الاجتماعي . ومع ذلك لا يمكن إيقاف التضخم الناتج عن الأجور المتزايدة إلا بتغير في وجهات النظر أو حدوث ركود ضخم .

والمطلب الأول يحتاج إلى وقت كبير .. أما الثاني فسيكون باهظا من ناحية الرفاهية .. ومن الممكن أن يحدث النمو والتضخم معاً . وآثار النمو الحميدة تحد من آثار التضخم السيئة . ومع ذلك فإن الركود يحدث تغييرات غير مرضية في توزيع الدخل .. كما يحدث ركوداً شاملاً في الدخول .

ومن الواضح أن التضخم أقل خطراً طالما أن نسبته معتدلة . ومن الممكن اتخاذ إجراءات خاصة تحمى الذين يتأثرون به دون غيرهم . . . والنظرة المتشككة إلى التضخم مرجحها - إلى حد كبير - افتراضات نيوكلاسيكية . . افتراضات تقول إن المنافسة الحرة ستؤدي إلى عدل توزيع للدخل القومي، وإن التضخم حين يتدخل في هذا التوزيع . يكون شيئاً لا محالة . . غير أن هذه الافتراضات غير صحيحة . فالتضخم قد يدخل تحسينات على توزيع الثروة في بعض .

فإذا كانت الأضرار الاجتماعية التي يسببها التضخم ضئيلة نسبياً ، وإذا كان التضخم يميل بالفعل إلى تحسين أوضاع العمال ومعظم النقابات القوية ، فلماذا شمرت نسبة كبيرة من عمال الصلب الأمريكيين - في عام - ١٩٥٩ - بأن رفع الأجور لن يحسن أوضاعهم - وأن التضخم سيلقى المزايا التي تعود من رفع الأجور ، لقد تضاعفت عدة ظروف لظهور هذا الرأي ، غير أننا نستطيع أن نبرز ثلاثة عوامل كبرى .

أولاًها : أن بعض « الاعلان التعليمي » يشير إلى أن التضخم يستطيع أن يحد من الانتاج ويقلل من معدل النمو - وهذه النتيجة لا تظهر إلا إذا كان التضخم أكبر بكثير من التضخم الذي حدث بالولايات المتحدة في الخمسينيات .

ثانياًها : أن أسعار السلع تتغير دوماً ، فهناك سلع ترتفع أسعارها - فإذا اعتبر البعض التضخم خطراً يهددهم فليس من الغريب أن يذكروا الأسعار المرتفعة فقط . والمعدل العادي للزيادة في الدخل الحقيقي لا يزيد

عن ٢/٣ أو ٣/٣ سنوياً ، وقد يبدو - بكل سهولة - أن الزيادة في الأسعار ، تستهلك هذه النسبة .

• ثالث هذه العوامل ، ومن المحتمل أنه أهمها ، الزيادة المستمرة في نفقات الحكومة ، سواء كانت هذه النفقات مرغوبة أو إجبارية .

مثال هذا أن المجتمعات في حاجة إلى مزيد من المدارس لكي تستوعب العدد المتزايد من الاطفال ، وهذه المجتمعات لم تقتنع بالمستويات القديمة . ولقد تطلب هذا دفعاً أكبر من جانب أفراد المجتمع ، ولقد ثبت - في كثير من الحالات - أن من الأسهل القاء عبء اللوم على طاق التضخم ، من أجل هذه النفقات التي زادت .

ومن المؤكد أن النظرة السكينة إلى التضخم مرجحها - إلى حد كبير - الأمل في إيقاف الزيادة في الضرائب إلى أن ينتهي التضخم ، غير أن هذا الأمل مآله الإحباط ، في مجال الخدمات بالذات - حيث تتركز معظم نفقات الحكومة - يتعذر تحقيق زيادة في الكفاءة ، ويقتضى الأمر تكديس النفقات إذا أردنا أن نحقق توازناً اجتماعياً .

وإن التركيز الحديث على مشاكل التضخم ينطوي على مخاطر كبرى فمن المتوقع أن تتدهور العلاقات بين المال والرؤساء إذا أكد الرؤساء عزمهم على التحكم في الأرباح والأجور باسم « الحلة المعادية للتضخم » دون أن يقنعوا المال بمدى الحاجة إلى زيادات أقل في الأجور .

غير أن المشكلة الحاسمة تكمن في مجال آخر . ففي كل عام تنتج

البلدان الغنية مزيداً من السلع ، ولا بد من وجود من يشتري هذه السلع لئلا تاة الركود والتدهور . وأن تركيز الجهود على تجنب التضخم قد يسفر عن خطر أكبر ، فقد لا يكون هناك طلب كاف على السلع .

وعلاوة على ذلك ، فإن الخوف من التضخم في أمريكا قد جعل الحكومة ترفض الاضطلاع بمسئولياتها في مناطق لا يمكن أن تنجح فيها اجراءات غير الاجراءات الحكومية . وكانت حجتها في الرفض أن هذا سيخل بتوازن الميزانية . إن الحاجة ملحة إلى إلغاء الاسكان الوضع وتوفير التسهيلات التعليمية ، ولا يمكن تجاهل هذه الحاجة بسبب هذه الكلمة الاقتصادية . . إن أهم لائحة اقتصادية مر: وجوب وجود توازن تقريبي بين الطلب والعرض .

٩ — الإنفاق البناء

كان جون مينارد كينز أول من عرض للفكرة القائلة بأن ميزان العرض والطلب قد يختل في الاقتصاد ، وبالرغم من أن رجال الاقتصاد رفضوا آراءه بادء الأمر ، إلا أنها سرعان ما حظيت بالقبول .

وعندما طبق كثيرون من رجال الاقتصاد نظرية كينز تفبأوا بكمساد خطير في نهاية الحرب العالمية الثانية . غير أن هذه النظرية فشلت في أن تتطير . . كما أن البلدان الغنية نجحت في تحقيق التشغيل الكامل نفسياً منذ نهاية الحرب ، ومن أجل هذا كلة حامت الشكوك حول صح

مفاهيمه . ومع ذلك ، لا يمكن لأحد أن ينكر صحة نظريته الأساسية .
ان الكساد يحدث عندما لا يكفي الطلب لموازنة الكمية الموجودة . ويزداد
الاتجاه نحو الكساد عندما يكرن لدى الناس موارد ثم لا يستغلونها -
مثال هذا : عندما يدخر الناس أموالهم بدلا من انفاقها ، ويقل الكساد
عندما ينفق الناس الكثير ويدخرون القليل .

فا هي التطورات التي عدلت الصورة التي رسمها كينز في الثلاثينيات .
وتحدث فيها عن مستقبل البلدان الغنية ، وما هي التطورات التي حالت
دون الكساد والبطالة الدائمة التي تنبأ بها . . . ؟

لقد ألف كتابه قبل موجة الاكتشافات الحديثة ، ومن أجل هذا
اعتقد بأن في مقدوره أن يفترض أن أذواق الناس ثابتة ، وذلك من أجل
اخضاعها للتحليل . والواقع أن الأربعينيات والخمسينيات شهدت انقلابا
في مستويات الحياة المتفق عليها والمرغوبة .

وعندما ارتفع مستوى الأذواق ارتفعت كمية الدخل الذي يجب
أن يحصل عليه الشخص قبل أن يشعر بأن في مقدوره أن يدخر . وكانت
نتيجة زيادة كمية السلع التي تشمر كل أسرة بأنها في حاجة اليها ، ولقد
ضاعف من أثر هذا ازدياد عدد الأطفال في معظم البلدان الغنية ، وكان
لدى كل عامل عدد كبير من الأشخاص الذين يتعم عليه اعالتهم ،
وهكذا ازدادت المراكيل التي تحول دون الادخار .

وهناك عامل ثان ساعد على تجنب كساد ما بعد الحرب ، الذي كان
من الممكن توقعه على أساس تحليل كينز ، هذا العامل الثاني يتمثل في

زيادة نفقات الحكومة. فلم يسبق لحكومة أى بلد قبل الحرب أن استغلت مواردنا مثلما تستغلها الآن. وليس هذا مجرد تحويل للنفقات من ميدان إلى آخر. فاليوم تقوم الحكومة بإنتاج سلع كثيرة.

وهذه لم تكن تنتج قبل الحرب، أو كانت تنتج على نطاق محدود. وفي نفس الوقت اضطلمت حكومات كثيرة بمسئوليات اجتماعية جديدة. وأثر هذا التطور على الطلب تأثيرا محدودا. وما دعم من هذا التأثير أن الضرائب كانت تصاعدية.

وأفراد المجتمع الأكثر ثراء يدفعون نسبة أكبر من النسبة التي يدفعها الفقراء. وفي أمريكا، حيث نجد الدخل مرتفعة، حتى بعد اقتطاع الضرائب، انخفض الدخل الذى يصل لأغنى نسبة من السكان $\frac{1}{10}$ من $\frac{17}{100}$ من الإجمالى عام ١٩٢٩ إلى $\frac{9}{100}$ عام ١٩٤٨ وأدى هذا الاتجاه نحو المساواة فى الدخل فى هذه البلدان، إلى التقليل من المدخرات الفردية. وعندما يتلقى الأغنياء نقودا أكبر من النقود التي ينفقونها، فانهم يدخرون الفائض أو يستغلونه فى شراء أسهم، لسبب بسيط، وهو أن هذه الأسهم لا تنفق.

ومن ناحية أخرى نجد أن النقود التي يضعها الفرد جانبا لأنه يحس أنه يريد، وأو أن من واجبه أن يدخرها، هذه النقود محدودة، فن المسير عليه أن يدخر، فطرا لحاجته الملحة إلى استهلاك الضروريات.. يحدث هذا بالرغم من وجوب وجود رغبة صادقة فى الادخار..

والضرائب الباهظة التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة تؤدي إلى انخفاض دخولهم ، وبالتالي إلى انخفاض مدخراتهم .

ولقد أدت هذه الاتجاهات إلى زيادة كمية النقود التي تنفق من الدخل بدلا من ادخارها ، واستتبع هذا بالتالي زيادة المشتريات . وهناك عامل إضافي ساعد على التحكم في الكساد ، وهو : المزيد من الإدراك لطبيعة الكساد ، ففي الماضي كانت الشركات التي تتعرض لنقص في طلب منتجاتها تخفض نسبة الانتاج بشدة ، ولا تكنفي بهذا ، وإنما تستبعد أية خطة ترمي إلى التوسع في الانتاج . ولقد أدى هذا إلى زيادة حدة الكساد .

فالشركات التي كان من الممكن أن تزود المشروع بالسلع المطلوبة ، وجدت أن الطلبات انخفضت ، ويؤدي هذا بدوره إلى تقليل إنتاجها الحالي والطلبات التي تصدرها عادة — وهكذا تتضخم دورات الكساد.

واليوم بدأت مؤسسات كثيرة تدرك أنه إذا ارتفع الطلب العام على إنتاجها ، فإن أفضل فترة للتوسع هي فترة الكساد ، فخلال هذه الفترة تستطيع المؤسسات أن تشتري أرواتها بأسعار معقولة ، كما أن الفائدة المفروضة على الأموال ستكون منخفضة أيضا .

ولن نتوخى الدقة إن نحن قلنا إن التغيرات التي تصافرت لمنع الكساد هي تغيرات ثورية ومع ذلك فقد حدث معظمها نتيجة لحاجة الحكومة إلى مضاعفة نفقاتها نتيجة لاجراءات متعمدة لتجنب الكساد . ولم يكن

من الممكن فرض ضرائب كذلك التي تفرض اليوم إلا في فترات الطوارئ .
التي تحتاج الأمة .

وما زال هناك ساسة يأملون في خفض هذه الضرائب . ولولم
تفرض الضرائب المطلوبة في بريطانيا لما ظهرت هيئة الصحة الوطنية ،
ولقد بات ظهور الهيئة يمكننا بعد الانخفاض الذي طرأ على نفقات التسامح ،
ودون زيادة أخرى في الضرائب ولا بد من حدوث تغييرات أخرى في
وجهات النظر الاجتماعية لكي نضمن وجود طلب ملائم على الانتاج
في عشرات السنين القادمة .

ولن تيسر هذه التغييرات إلا إذا كان هناك فهم أكبر للاقتصاد ،
والأ إذا كان هناك مزيد من الاستعداد لدراسة الحقائق بدلا من
إبداء الرأي نتيجة لنظريات سابقة . وسنحتاج إلى المداومة على تبذ
الشعارات ، والاهتمام المتزايد بالرغبة في إنجاز أفضل وسيلة في ظل
الظروف المتغيرة .

فإذا عن المستقبل إذن ؟ .. نستطيع أن نركز دراستنا على مشاكل
أمريكا . وما ينتظرها ، ذلك لأن البلدان الفنية الأخرى تريد اللحاق
بمستوى المعيشة الموجود في الولايات المتحدة ..

وبينا نجد أن الاستهلاك الأمريكي سيظل يتزايد ، نجد أن البلدان
الفنية الأخرى ستعرض لمصاعب قليلة نسبيا ، وهي تبحث عن أسواق
للمنتجات التي تستطيع صنعها ولكي تفهم المشكلة في مستقبل أمريكا
الاقتصادى ، علينا أن ندرس من جديد سبب وجودها ..

والولايات المتحدة لم تمر - في تاريخها - بفترة لم تحتج فيها الى كافة السلع التي يمكن أن تنتجها ، ولقد تمثلت مشكلتها في أن الراغبين في السلع دخلوا في أن يفرضوا رغبتهم لعدم وجود نقد أو قرض .

ولقد كان السبب في كساد الثلاثينيات الكبيرة أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغنية فشلت في أن تضع الأموال في أيدي الذين يريدون أن ينفقوا لولا أنهم يفتقرون الى المال . وستواجه البلاد نفس المشكلة في عشرات السنين القادمة وهي : كيف تضمن وجود الدول الكافية للذين يرغبون في شراء السلع . . ؟

ويقال أحيانا: إن من الممكن حل المشكلة التي يسببها النقص في الطلب وذلك بإجراءات تتخذها المؤسسات بنفسها . . ويقال إنه ليس أمام هذه المؤسسات إلا أن تضاعف باستمرار من كمية النفود التي تستثمرها . . ولكن الواقع أن هذا الحل لا يعترف بهدف النمو الحقيقي ، وهو تحسين أوضاع المواطن - غير أن هناك سيئا آخر أكثر أهمية - وهو أنه لا يمكن تطبيقه .

فالمؤسسات تستثمر لأنها تأمل في بيع السلع . فإذا اشتهرت أجهزة الإنتاج على أمل زيادة طلبات المستهلكين ثم لم تظهر هذه الزيادة ، فإنها ستقرر أن زيادة الاستثمار لن تجدي ، وبذلك تحد من شرائها للأجهزة . وسيؤدي هذا الى تناقص الشراء في مجالات اقتصادية أخرى ، كاسبوذي الى الكساد . وهذا لا يمكن للاقتصاد أن يستمر في التطور إلا إذا كان

هناك نمو في الاستثمار وفي طلب المستهلك في نفس الوقت . . والكساد الذي وقع في الثلاثينيات يثبت هذه الحقيقة بوضوح . لقد كانت هناك أجهزة أكثر من المطلوب بدرجة كبيرة ، ولهذا مرت فترة كاملة وليست هناك حاجة الى أجهزة جديدة .

وفي الأعوام التي أعقبت الحرب ، ارتفعت نسبة الانتاج الموجودة وكان هناك من يستهلك هذا الانتاج بسبب الزيادة في السكان وارتفاع الأذواق ، وبسبب زيادة نفقات الحكومة والطريقة التي يتم بها تمويل هذه النفقات ، ومن بين الأسباب أيضا ازدياد فهم المستولين للعوامل التي تكمن وراء الدورة الانتاجية . هل ستظل هذه العوامل تتمتع بنفس الأهمية في السنوات المقبلة ؟ . . أم أن ستفقد شيئا من واجهاتها ؟ . . من المؤكد أن الثلاثة عوامل الأخيرة ستزداد قوة ، فالرغبة متزايدة في التخطيط الطويل المدى بدلا من التخطيط القصير على المستقبل القريب .

ومن المتعذر علينا للغاية أن نتكهن بأثر الزيادة في السكان وارتفاع الأذواق في المستقبل . وما زال حجم الأسرة العادية يزداد عما كان عليه في فترة ما بين الحربين ، بالرغم من إيمان الكثيرين علم السكان بأنها مجرد ظاهرة لما بعد الحرب ، ولقد أسفرت عن زيادة سريعة في عدد السكان .

ومع ذلك يستحيل التكهن بنسبة المواليد في المستقبل ، ذلك لأن هذه النسبة تخضع لرأى الزوج والزوجة ، ورأى المجتمع ، في الحجم المناسب للأسرة ، ومن المحتمل أن تحدث تغيرات سريعة كما نرى جمل

كبير حول موقف المستهلكين - في المستقبل من وجود سلع إضافية. وبعض المعانين يقولون إن المستهلكين مازلوا يهتمون بالوصول إلى مستوى معيشى أرفع ، وإن الأهمية النسبية لبعض السلع فقط هي التي تغيرت . ولقد قال جورج رومى ، مدير أميريكان موتورز ، وهو يقدم سيارته الصغيرة الجديدة .

ولم تعد السيارة هي الوسيلة التي يشجع بها الأميركي «الآنا» . إن المستهلك يتحول الآن إلى حمامات السباحة والقوارب والرحلات إلى أوروبا وإلى أشياء أخرى عديدة بجانب السيارة .

ويقول رومنى إن إدراكه لهذا الاتجاه هو الذى ساعده على بيع عربته الصغيرة كما أنه جعل الثلاثة الكبار يقررون في النهاية إنتاج عربات من هذا النوع .

من المؤكد أن الرجل الأميركي يتحول الآن بناظره إلى القوارب وحمامات السباحة . ففي مدى خمس سنوات ارتفع عدد القوارب في الولايات المتحدة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ، فبعد أن كان ٢٠٠.٠٠٠ قارب ، ارتفع إلى ٨٠٠.٠٠٠ قارب ، وما زالت المبيعات في صعود وأشارت الأرقام إلى أن ٢٠٥ مليون دولار صرفت على القوارب خلال عام ١٩٥٩ .

أما حمامات السباحة فقد ازداد عددها بمقدار تسعة أضعاف في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٥٩ وحده كان عدد حمامات السباحة التي أنشئت يكاد يبلغ ثلاثة أضعاف الحمامات التي كانت موجودة عام ١٩٥٤ .

غير أن بعض المراقبين يستقدون أن هذه الأمور لا تعدو أن تكون مظاهر سطحية ، وأن التغير الحقيقي يشير إلى أن الرغبة في السلع ، في الولايات المتحدة ، آخذة في التناقص .

ولقد كتب ديفيد ريزمان في « نشرة العلماء الذريين » ، كتب يقول « إن الرغبة الجامحة في الأشياء لذاتها آخذة في التناقص ، وكذلك الحال بالنسبة للرغبة في المال لذاته ، والأرض لذاتها ، وهذا يتعارض مع الصورة التي يرسمها الأجانب - في حسد - للأمريكيين . ولذا يخيل إلى أن الناس ما أن يعتادوا معايير الحد الأقصى للطبقة المتوسطة حتى يفقدون حماسهم في الاتفاق - يبدخ - على السلع الاستهلاكية . »

وقال آخرون: إنه حتى إذا كانت أذواق المستهلكين آخذة في التزايد السريع إلا أن التغير كان لازماً منذ أمد بعيد . وينادى البروفيسور جلبريث بأن نسبة كبيرة من الأموال التي تنفق اليوم في شراء السلع الاستهلاكية كان من الواجب تحويلها إلى شراء للواد الناقصة أو التي تساعد مصروفات الحكومة : من مدارس ، وكليات ، وتطهير للآحياء القذرة ، وتنظيف للقاذورات ، والأضرار التي تصيب المدينة ، الخ .

وهذا الحل المقترح يحاول على الأقل - علاج المشكلة التي قد تنجم إذا ما علق الأفراد أهمية ضئيلة على السلع وخاضعوا من مدخراتهم إن الموارد التي يملكونها ولا يشتغلونها ستؤخذ عن طريق الحكومة وتستغل في الأغراض الاجتماعية .

غير أن هذا الاقتراح يتحدى - لا محالة - المفاهيم الخاصة بالدور

المحدود الذى تلعبه الحكومة . هل يكون من الحكمة أو العوالب ، أن تنتقل إلى ميادين سبق أن استبعدت منها أو كان لها فيها نفوذ محدود ؟

رأينا كيف أن تمويل النفقات الحكومية عن طريق الضرائب التصاعدية أدى إلى تناقص المدخرات . وما زالت هناك عوامل تلعب دورها وتضاعف من هذا الاتجاه ، ذلك لأن معظم الاغنياء وروثوا ثروتهم عادة ، ولذا فإن وجود ضريبة على التركات سيجعل ثروة الابن أقل من ثروة الاب لا محالة .

إن نسبة الضرائب المفروضة على الدخل تبلغ ٩١٪ من هذا الدخل وبالرغم من إمكانية الحد من تأثيرها عن طريق العصوص الخاصة بأرباح رأس المال وغير ذلك من الاعفاءات ، إلا أن أى زيادة فى الدخل ستضاعف من نسبة الضرائب المفروضة .

وهكذا نستطيع أن نتوقع انخفاض النسبة التى يدخرها الاغنياء .

ومع ذلك فقد دلت دراسة حديثة عن أمريكا ، ذلك على انعكاس الاتجاهات السابقة ، وارتفاع نسبة الموارد التى يملكها أغنى أفراد المجتمع والسبب فى هذا التطور أن النسبة الفعلية للضرائب المفروضة على الدخل الكبيرة أقل بكثير مما يتوقع المرء وهو ينظر إلى البيان النظرى للضرائب التصاعدية الباهظة .

ولقد طرأ تعديل على رأى الخاص بالمدل السليم للأجور والمرتببات وأدى هذا التعديل إلى الحد من الفوارق الموجودة بين دخل المدير

ودخل العامل في السنوات الأخيرة ، وليس من المستبعد أن يستمر هذا الاتجاه .

وستؤدي هذه التغيرات إلى تناقص المدخرات وإلى الحد من احتمال حدوث كساد .

غير أن هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى زيادة المدخرات . ومن هذه العوامل عاملان على جانب كبير من الأهمية . أولهما ازدياد عدد الأفراد الذين يحاولون تأمين مستقبلهم ومستقبل أسرهم عن طريق وضع أموال في المعاشات ونظم التأمين الخاصة بالمرض ، والشيوخوخة، والوفاة . ومن المؤكد أن المبالغ التي توضع جانباً وتخصص لهذه الأغراض آخذة في التزايد ، مع ازدياد عدد الأفراد الذين يؤمنون بأهمية الضمان، والذين يستطيعون وضع مبلغ من المال جانباً . أما العامل الثاني فهو ميل مؤسسات كثيرة إلى ادخار نسبة كبيرة من المبالغ التي تحتاج إليها للتوسع عن طريق أخذها من الأرباح لا اقراضها .

ولقد بلغ من التغيرات العنيفة العديدة التي طرأت على البيان الداخلي للاقتصاديات البلدان الغنية أنه لم يعد من الممكن رسم السياسة على سوابق الماضي . إن القول بأن النقص في السلع سبب تضخماً في القرن التاسع عشر ليس معناه أن تضخم القرن العشرين جاء نتيجة لنفس السبب . لقد تغيرت الأوضاع الأساسية .

إن شعاراتنا الاقتصادية مستقاة من نظام اقتصادي يفترض أن العرض والطلب في توازن آلي .

ولكن ، من المتفق عليه الآن أن هذا الشرط لم يعد مضموناً ، من أجل هذا يتحتم على الحكومات أن تعطل بمسئولية تحقيق هذا التوازن بين العرض والطلب .

وفي هذه الحالة ان تصبح الميزانية المفتقرة إلى التوازن مرادفة للاستئولية ، كما أنها لن تسبب دائماً في التضخم .

وعندما لا يكن الطلب الخاص على السلع لاستيعاب كل الإنتاج الذى توفره الأيدي العاملة والآلات ، وجب على الحكومة أن تستغل الامكانيات النافصة في تحقيق الاهداف الاجتماعية المنشودة .

ولقد مضى وقت طويل ومعدل النمو فى السلع المعروضة يخضع لمعدل النمو فى الاقتصاديات لدرجة أنه يصعب علينا الآن أن نكيف تفكيرنا الاقتصادى للحقيقة التالية : إن العامل الحقيقى الذى يتحكم الآن فى النمو فى البلدان الغنية هو الطلب على السلع التى يمكن إنتاجها .

إن الامكانيات الصناعية موجودة الآن فى أمريكا ، وهى موجودة لتوفير المزيد من السلع الاستهلاكية والمزيد من الابنية المدرسية ، والمزيد من العطف والمستشفيات . ويجب ألا يتمل الاختيار عادة فيما إذا كنا سنعمل هذا أو ذاك ، وإنما فى اختيار ما يجب عمله ازاء هذه الوفرة الآخذة فى التزايد . وخلال النصف الاخير من الخمسينيات ظلت الموارد الموجودة فى أمريكا عاطلة ، ذلك لأن النظام الاقتصادى لم يتأقلم بحيث يوفر المزيد من المال للراغبين فى شراء السلع .

ولسنا على يقين من طبيعة التغيرات التي ستحدث في الستينيات ،
 ذلك لأنه لا يمكن التمكن - بصورة سليمة - بالتعديلات التي تطرأ
 على حجم الميزانية المخصصة للأسلحة . فإذا خفت حدة التوتر - وهذا
 ما نأمل - وخفت معها نفقات التسلح فن المؤكد أن حكومات البلدان
 الغنية قاطبة ستحتاج إلى اتخاذ خطوات حاسمة لكي تحول دون حدوث
 ركود ، ولكن ليس معنى هذا أن تخفف حدة التوتر . ستؤدي لاهالة ،
 إلى ركود ، كل ما و الأمر أنها تعني ما ذكرناه آنفاً . إن اقتصاديات البلدان
 الغنية لن تتألم مع الأوضاع الجديدة بصورة آتية ، إنما ستحتاج
 الحكومات إلى استغلال بعض الموارد الفائضة لتحقيق الأهداف
 الاجتماعية المنشودة - سواء كانت هذه الأهداف قومية أو دولية .

والخطر الكبير المائل في الوقت الحالي - وهو خطر شديد الحدة
 في أمريكا ولكنه مائل أيضاً في غيرها من البلدان الغنية - هو أن هناك
 ميل إلى الافتراض التالي : كلما اقترب الاقتصاد من طابع المنافسة الحرة
 الذي تميز به القرن التاسع عشر ، كان ذلك أفضل ، وهكذا يفترضون -
 آتياً - أن الإقلال من تدخل الدولة أمر جيد لاهالة ، إنهم يدركون
 أن مدى تدخل حكومة هو الذي يجعل الاقتصاد حياً اليوم إلى حد كبير .

وإن اقتطاع نفقات التسلح سيفتح آفاقاً جديدة ضخمة أمام كل بلد
 غني ، ويقتضى الأمر تقييم هذه الآفاق وفقاً لتأثيرها على الاقتصاد ككل .
 وواجب الحكومة الأكبر أن تضمن أن الطلب الفعال - داخل
 الاقتصاد - سيظل كافياً ، بحيث يوفر وظائف لكل الراغبين في العمل ،
 أو يضمن لهم دخلاً ملائماً في حالة ما إذا عجزوا عن الحصول على عمل .

تتنوع الأساليب المتاحة أمام الحكومة لكي تحقق هذه النتيجة والكثير من هذه الأساليب سيكون جديداً ، كما أن معظمها سيتعارض مع الشعارات والمعتقدات القديمة وقد يكون من الممكن - كما أشار جيلبريث - أن نضمن للشخص العاجز عن الحصول على عمل لوجود بطاقة عامة ، حصوله - وهو خارج العمل - على مبلغ من المال يوازي المبلغ الذي كان سيعمل به ، وتستطيع الحكومة أيضاً أن تحقق أهدافها بمضاعفة نفقاتها ، سواء في الميادين التي نشط - فيها من قديم ، أو الميادين الجديدة التي نشعر أن مساعدتها ستجدي فيها . وقد يستخدم نظام الضرائب في التخفيف من حدة الفوارق ..

وسيكون في مقدور أمريكا لأول مرة ، أن تحقق لكافة مواطنيها التحرر من الحاجة ، والخوف من الحاجة ، وإن تمتع أمريكا بعد الآن عن توفير مستوى معيشي معقول للعاطلين بحجة أن ذلك قديم رقل من سير النمو الاقتصادي ، كما أنها تضطر إلى الامتناع عن توفير الرعاية الطبية للجميع بحجة أن ذلك يتدخل في الحوافز التي تدفع إلى العمل ، وسيكون من الممكن الاعتراف بالحقيقة التالية : هناك بؤساء كثيرون يعانون من البؤس دون ذنب ارتكبهوه ، ومن واجب المجتمع أن يساعدهم ويتيح لهم الفرصة ليحتلوا من جديد مركزاً نافعا في المجتمع .

وهناك عقبة كبرى تعترض الذين يصوغون هذه الأهداف الجديدة . وهي أن قبولها سيصادف بعض المراقيل .. ومنشأ هذه المراقيل أنه تلك الأهداف كثيراً ما وصفت بأنها د شيوعية ، أو د اشتراكية ، وما لم

نُعترف بأن هذه الألفاظ لا تبدو أن تكون نوعاً ، فأنها ستعود بنا إلى الوراء ، وتحول دون سعيها وراء شكل حى للجمع فى عصر نرى .

وسنناقش فى الفصل التالى بعض معانى هذا الراء ، ولكن علينا قبل الانتهاء من هذا الفصل أن نصف بإيجاز طبيعة الأوضاع فى بقية البلدان الغنية ، هل يحتمل أن تتعرض هذه البلدان لطلب غير كاف أيضاً ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا حدث ازدهار مستمر تقريباً منذ انتهاء مشروع مارشال ؟ .

لقد كان هناك ، فى أوروبا ، طلب على كافة السلع الموجودة ، ولم تكن هناك حاجة إلى البيع ، وكانت كمية المبالغ الموضوعة جانباً للادخار أقل من الكميات التى تحتاجها المشروعات . وطوال السنوات التى أعقبت الحرب كان هناك نقص فى الاعتمادات الخاصة بالمشروعات ، وبما ضاعف من حدة هذا الوضع فى كثير من البلدان أن الطبقات الغنية أهملت الادخار إلى حد كبير ، فقد كانت تعرف أن جزءاً كبيراً من ثرواتها سيذهب إلى الدولة عند وفاة أفرادها ، ومن ثم فضلت اتفاق مالد بها من مال .

أضف إلى هذا أن البلدان الغنية الأخرى متخلفة عن الولايات المتحدة فيما يتعلق بمستويات النعم المادية . ونمى إلى علم السكان خلال الحرب وبمدها أن أمريكا حققت مستوى أرفع من المعيشة ، وبما ضادف من هذا الدرس الرغبة الملحة فى رفع الانتاج وارتفاع الأجور ، وهى موجة اكتسحت أوروبا خلال الخمسينيات . وصممت البلدان الغنية على الوصول إلى مستوى معيشة أرفع ، وقطعت فى هذا السبيل أشواطاً كبيرة ، ومع

ذلك فما زالت الولايات المتحدة هي السبابة : وطالما ظل هذا صحيحا سيكون من السهل - بالنسبة للبلدان الغنية الأخرى - أن تلتج سلعاً جديدة يريد الناس شراءها .

ومع ذلك لم يتخفف الاحتمال التالي : إن الاتاج قد يفوق الطلب في هذه البلدان ، وما جد من هذا الاحتمال أن الحد الأقصى للدخل أقل من الحد الذى يمكن الوصول اليه في الولايات المتحدة ، ومع ذلك حدث في أواخر الخمسينيات أن لحق العرض بالطلب في كثير من البلدان الغنية ولهذا تضاعفت احتمالات الكساد أكثر من أى وقت مضى منذ السنوات السابقة على الحرب ، غير أن من الممكن التحكم فى الكساد ، مثلما حدث في الولايات المتحدة ، وذلك باقدام الحكومة على اتخاذ الاجراءات المناسبة .

١٠ — الثراء ووقت الفراغ

ظل الانسان ، خلال تاريخه الطويل ، يقضى معظم وقته فى إنتاج المأكل ، والملبس ، والمأوى اللازمين له من أجل البقاء . وفى الماضى كان هناك نفر من الصفوة الذين يخدمهم - فى ثرائهم - باقى السكان ، غير أن الزيادة السريعة فى الإنتاج ، فى البلدان الغنية ، هى التى أتاحَت فرصة تحرير السكان بأكلمهم من وطأة الحاجة .

ولقد بات فى مقدور المجتمع ، فى هذه البلدان ، أن يختار بين الاستمتاع بوقت الفراغ أو إنتاج سلع إضافية ، والزيادات الإضافية التى يمكن التكهن بها فى مجال الإنتاج ستضاعف من مجال الاختيار .

إن زيادة الثروة ستفتح الباب أمام اتخاذ خطوات في ميادين كانت محققة في الماضي ، غير أن الزيادة تحدانا أيضاً : هل سنحتاج الآن إلى أقصى معدل ممكن من النمو ؟ ما هو هدف التنمية الاقتصادية ؟ إن مثل هذا السؤال يثير شيئاً من السخرية لدى سكان البلدان الغنية . والجواب يبدو بسيطاً سهلاً : إن النمو الاقتصادي يتيح مزيداً من السلع لكل فرد كما أن وجود هذه السلع الإضافية سيجعل الناس أسعد بما لو كانوا بدون هذه السلع . غير أن السؤال هو : هل تصدق هذه العلاقة على أى مستوى للإنتاج ، أم أن نسبة الرضا الإضافية - الناجمة عن زيادات أخرى في الاستهلاك - ستختفي حين يكون البلد قد وصل بالفعل إلى مستوى مرتفع ؟

نستطيع أن نقول إنه بقدوم عام ٢٠٠٠ (أى بعد أربعين عاماً فقط ، أو معدل نصف أعمار الناس في البلدان الغنية) سيرتفع مستوى المعيشة إلى ضعفه أو أربعة أضعاف ما هو عليه الآن ، على افتراض أن ساعات العمل ستظل كما هي ، كذلك ستظل نفس الأهمية معقدة على النمو الاقتصادي والثروة .

إن الفصل الحالي يستكشف ما ينطوى عليه معدل هذا النمو من معان ، ويشير إلى الإمكانيات التي ستتاح لهذه المجتمعات نتيجة لذلك . هناك على الأقل حقيقة واحدة واضحة : إن هذه الزيادة السريعة في الدخل القوي ستجعل الحكمة التقليدية الموجودة شيئاً عتيقاً بالياً ، وهي الحكمة التي اعتصرناها من تجارب الماضي . وسبب ذلك أن هذه الحكمة لن تتماشى مع الظروف الجديدة .

ماهى إذن معالم الوضع الجديد فى البلدان الغنية منذ الانقلاب الصناعى والطاقة الانتاجية آخذة فى الزيادة ، ويبدو أن معدل الزيادة أخذ يتلاحق فى السنوات الأخيرة بسبب النفقات الضخمة التى تخصص الآن للبحث العلمى وأعمال التنمية .

ولذا أصبح من الممكن إنتاج كمية أكبر من السلع والحامات سنوياً ، مع بذل نفس الجهد السابق . ومن الممكن مواجهة هذه الزيادة فى الإنتاج بإحدى وسائل ثلاث . فقد يرغب العمال أحياناً فى الاستفادة من الزيادة فى الإنتاج ، وذلك باختزال الأيام التى يعملونها فى الأسبوع ، أو السنة ، أو العمر كله . ومع ذلك ، فمن المتفق عليه أن اختزال ساعات العمل يجب أن يكون اختيارياً ، فمن حق كل شخص أن يعمل إذا كان يريد ذلك .

أما السبيل الثانى فهو أن يستهلك المجتمع كمية من السلع تفوق الكمية التى كان يستهلكها فى الماضى . ويتلخص الحل الثالث فى إبطاء معدل الإنتاج عن عدد ، وهكذا تصبح كمية السلع ، وقرات الفراغ المتاحة سنوياً أقل مما هى عليه ، وتدل ردود الفعل الصادرة عن معظم الناس فى البلدان الغنية على أن الاختيار الثالث يثير السخرية ، وتشير اقتراحات كثيرة إلى أن رفع معدلات النمو لخفضها ، هى المطلوبة .

وقد يدعوننا إلى التفكير دراستنا لبعض معدلات النمو ، وما تنطوى عليه هذه المعدلات من معان . إذا كانت أمريكا ستحقق زيادة فى الدخل ٥٪ فى الأربعين سنة القادمة .

ولقد قال كثير من المعلقين: إن هذا هدف حكيم .

فإن كل فرد مطالب باستغلال سلع قدرها ٩٠٠٠ دولار سنوياً .
على أساس أن عدد ساعات العمل متظل كما هي ٤٠ ساعة أسبوعياً ،
فاذا انخفضت ساعات العمل وأصبحت ٢٠ ساعة فإن عليه أن يستهلك
من السلع ما قيمته ٥٠٠ دولار . غير أن هذا الرقم الأخير نفسه يراعى .
نصف الرقم الحالي . وعلى فرض هذا المعدل في الزيادة ، واقتصار العمل
على عشرين ساعة كل أسبوع ، فإن دخل كل فرد سيرتفع بمقدار ٢٠٠
دولار سنوياً - أى ١/١٠ من استهلاكه الحالي .

إن هذه الأرقام التى تعتمد على تكهنات بعدد السكان ، ليست
دقيقة تماماً ، وهى تهدف فقط إلى توضيح الضخامة .

ونستطيع أيضاً أن نلبس ما تنطوى عليه الزيادة في الدخل من
معان ، إذا درسنا التغيرات المحتملة في الدخل خلال العشر السنين
القادمة . فجلة « فورشن » تقول إن كمية النقود المتوافرة في نهاية
الستينيات لكى تنفق الأسرة كما تهوى - « اتفاق عاقل » - ستكون
ضعف الكمية الحالية . وتشير المجلة إلى أن هذا الاتجاه سيسفر عن
ظهور التقاليع ، فالتاس سينفقون من وجهه من وجوه الاتفاق إلى وجهه
آخر ، وذلك ليظلوا ساجدين في التيار ،

إن هذه الأرقام تكفى على الأقل للفت نظرنا إلى ضرورة المقارنة
بين مزايا الزيادة القصوى في الإنتاج - وما يستتبعها من زيادة في

الاستهلاك ووقت الفراغ - والمكاسب . ماهى النسبة التى يجب أن
تهدف إلى تحقيقها فى ظل الاحتمالات المختلفة ؟

إن الحكمة التقليدية ، استطالبتنا ، بالطبع ، باتخاذ كافة
الاجراءات لتحقيق أسرع زيادة ممكنة فى الانتاج ، وهكذا تحدد ساعات
العمل التى نحتاج إلى اشتغالها ، ونضاعف من كمية السلع التى يمكن أن
نستهلكها ، بأقصى سرعة ممكنة . غير أن الحكمة التقليدية لم تعرف
فى الماضى أن الإنسان لن يحتاج كثيراً إلى العمل ، وأنه يستطيع أن
يستهلك كافة السلع التى يحتاج إليها . ومن المشروع ، على الأقل ، أن
نتساءل ما إذا كان الذين يعيشون فى البلدان الغنية سيجدون هذه
الحياة مرضية ، وما إذا كان من الممكن إجراء هذا التغير الحاسم فى
القيم خلال جيل واحد .

لأنها مهمة صعبة ، ومن الأمور التى تسهم فى تعقيدها أننا فى حاجة
إلى مفاهيم جديدة لقد كان النمو الاقتصادى وما يستتبعه من توسع
فى الرفاهية الاجتماعية - يقدر فى الماضى عن طريق جمع قيمة كافة السلع
والخدمات التى يمكن انتاجها فى الاقتصاد . ولقد كان هذا الأمر مرضياً
بصورة نسبية عندما كان الشطر الأكبر من الدخل القومى يتألف من
مواد مثل الماكل والملابس وغير ذلك من ضروريات الحياة ، وعندما
نزداد اعتماداً عن هذا الموقف . نشك فى جدوى تطبيق هذا المفهوم
كمقياس للنمو . ماهى قيمة الخدمات التى يؤديها للمنى فى الأوبرا
والنجم السينمائى ، والجراح ؟ ماهى قيمة التعليم الجامعى ، أو المحافظة

على الريف وعدم اقتصاده ؟ لقد أصبح من العسير جداً مناقشة المعاني التي ينطوي عليها المزيد من الفقر ، لسبب بسيط ، وهو أن النقود لم تعد مقياساً ملائماً نقيس به القيمة الحقيقية للسلع والخدمات .

وكثيراً ما يقال إن مشاكل المستقبل الاجتماعية الاقتصادية يجب ألا نشغلنا الآن ، وأن عام ٢٠٠٠ لا يزال بعيداً جداً ، وأن من الأفضل أن نستغل وقتنا في دراسة المشاكل العاجلة ..

وربما كان من الصحيح أن المجتمع ، في القرون الغابرة ، لم يضطر إلى التفكير في المستقبل البعيد مثلاً ففكر نحن إذ كان في مقدور الطفل أن يتوقع استمرار القيم التي تعلمها في شبابه طوال حياته .

ومع ذلك فلو حل عام ٢٠٠٠ في فترة تنسم بالوفرة والفراغ الذين لم يسبق لها مثيل ، فإن الاتجاهات المطلوبة حينئذ ستكون مختلفة تماماً عن اتجاهات الوقت الحاضر .

وعلينا ألا نستمر في تعليم الأطفال الذين سيصبحون زعماء عام ٢٠٠٠ يجب ألا نستمر في تعليمهم الأفكار والمثل العليا الملائمة لاقتصاد قائم على الندرة .

وقبل أن ننشأ الإجراءات الإيجابية الصحيحة علينا أن ننبد الفكرة القائلة بأن الفقر الاقتصادي طيب في حد ذاته، وأنه ليس بحاجة إلى ما يبرره .

إن اتجاهاتنا الحالية منشؤها الحقيقة التالية : لم يكن هناك من يتصور أن جهود الإنسان تستطيع أن تكفل مستوى معيشى ملائم لكل شخص .

وخلال القرن التاسع عشر بأكمله عرفت الاقتصادات باسم العلم الكتيب ، ، ذلك لأن الناس اعتقدوا أن ما ليس ثبت استحالة حصول الإنسان على أكثر مما يسد بهرقه . وأن الزيادة في عدد السكان ستكون أسرع لاحتاجة من الزيادة في الإنتاج .

والآن وقد ثبت ريف هذا الاعتقاد ، بحج الاعتراف بأن النمو الاقتصادي لن يمدى إلا إذا ساهم في تحقيق الأهداف التي يرغب المجتمع في بلوغها .

وكثيراً ما نودى بالحاجة الأساسية إلى النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر على أساس الحاجة إلى حماية هوية البلد ، وتعميق هذه الهوية ، وكثيراً ما أشير إلى هذه النقطة في حالة الولايات المتحدة ، إذ يقال إن على الاقتصاد الأمريكي أن يسبق الاقتصاد الروسي بأكثر صورة ممكنة لكي يحمي نفسه من الهجوم .

ويقال — من باب استبدال هذه النقطة أو تعريضها — إن معدل النمو في البلدان الغربية يجب أن يكون أسرع من معدل النمو في البلدان الشيوعية ، ذلك لأن البلدان الفقيرة ستجذب لاحتاجة إلى النظام الذي يحقق أسرع معدل للنمو .

وليس هناك فرد أو مجتمع أو بلد عاقل يدخل ميداناً للنفاضة
 سينصر فيه لا محالة ، هذا إذا كان يريد المحافظة على روحه المعنوية ،
 إن روسيا ستنمو أسرع مما ينمو الغرب ، لا لأنها تخصص نسبة عالية
 من دخلها القوي للشروعات الحسب، وإنما لأنها تحتاج - أكثر مما يحتاج
 الغرب - إلى سلع إضافية ..

وعلى الرغم من هذه الحقيقة كثيراً ما عرضت أمريكا ودول الغرب
 الأخرى للصراع بينها وبين الروس على أساس كمية السلع التي سيبتجونها
 في المستقبل .

إن المعاني التي تنطوي عليها هذه النظرة أخطر مما يتصور الناس ،
 ودول الغرب أعلنت دائماً أن هدفها هو رفع مستوى المعيشة
 في أنحاء العالم كله ..

واليوم - ونتيجة للناورات - زجوا بأنفسهم في وضع يبدو
 منه أنهم لا يرضون عن النمو الاقتصادي في البلدان الشيوعية .. ومثل
 هذا الموقف الصورة التي رسمها الغرب ، كما أن هذا الموقف يتعارض
 ومصالحه أيضاً ، ذلك لأن التسايج أثبت أن الذين يملكون الكثير
 مما قد ينصرونه في الحرب ليسوا على استعداد للدخول في صراع ،
 أما الجائعون والذين يرتدون أسما لا بالية ، فإنهم سيحاربون ، إذ ليس
 لديهم ما ينصرون .

هل النمو الاقتصادى السريع من أجل التأثير على البلدان الفقيرة ؟

إن البعض يقول إن هذه البلدان لن تظل متحالفة مع الغرب إلا إذا لمست أن النظام الرأسمالى أكفأ من النظام الشيوعى ، أما إذا بدا لها أن النظام الشيوعى يحقق أسرع معدل للنمو فإنها ستطبقه .

ولقد رأينا أن البلدان الفقيرة لا تستطيع أن تنتج المبادئ الشيوعية الخاصة أو المبادئ الرأسمالية الخاصة إذا أرادت أن تنجح فى تحقيق النمو الاقتصادى . إن مشاكلها الخاصة ستطلب حلولاً تتمشى مع مواقفها الخاصة ، وإطلاق صفة رأسمالى أو شيوعى لن تفعل شيئاً سوى تعقيد المسألة .

وقد يترح البعض نمواً أسرع فى البلدان الغنية لى تضاعف بذلك معدتها للبلدان الفقيرة . غير أن هذا لن يصلح للموقف .

إن فى مقدور البلدان الغنية حالياً أن تقدم مبالغ ضخمة من المال للبلدان الفقيرة والشئ الوحيد الناقص هو الرغبة الأكيدة فى تقديم هذه المعونة ووجود المنظمات المطلوبة .. وإن ظهور سابع جديدة فى البلدان الغنية يضاعف من نمو الدوق فى البلدان الفقيرة ، ويجعل عملية اشباع هذا الدوق أشد عسراً .

ولا يمكن أن نتوقع من البلدان الفقيرة أن تقامر قنقف إلى هذا

الجانب أو ذاك في الحرب الباردة ، ذلك لأن بلدانا فقيرة كثيرة ترى أن هذا الصراع زائف من أساسه ، وأن الجانبين مسئولان عن نشوب الصراع واستمراره .

وستولى البلدان الفقيرة احترامها للأمم التي تبذل جهداً لدراسة العقبات الحقيقية التي تعترض سبلها ، تلك الأمم التي تبذل جهوداً خالصة لمساعدة البلدان الفقيرة في مهمتها العسيرة ، وإن وجوها كثيرة من سياستها ليست مستحبة ، وليست مقبولة إلا لأنها أخف الحلول الموجودة ضرراً .

وستضاعف الحق إذا حاولت الأمم فرض السياسة التي يجب اتباعها معتمدة في ذلك على أسس أيديولوجية ، وسيظهر هذا الحق بحفة خاصة إذا كان قبول المشورة شرطاً لتقديم المدونة .

من أجل هذا يجب ألا تنادى بضرورة النمو السريع على أساس أنه سلاح فعال في الحرب الباردة ، يجب أن تكون المناقشة قائمة على أساس احتياجات البلد .

ليست هناك أمة وصلت إلى الوضع الذي تستطيع فيه أن توفر كافة السلع التي يحتاج إليها السكان ، غير أن الزيادة المتوقعة في الدخل خلال عشرات السنين القادمة ستضعها في موقف لن يكون فيه النمو السريع هو الحاجة الأساسية ، إذ ستكون المشكلة الرئيسية الهامة هي وضع نظام اجتماعي يستغل - بصورة مجدية - مجال الاختيار الذي يتاح عند ازدياد الثروة .

ولقد صاغ لويس مارين، حاكم بورتوريكو هذه الحقيقة قائلاً:
فلتدخل هذه المرحلة وقد عقدنا العزم على أن نضرب الشباب مثلاً جيداً
على المحاولة، المحاولة الواعية المسافلة، للبدء في اخضاع الاقتصاد
للروح،

وهناك ميدان يحتاج الى بذل جهود ايجابية بصورة ملحة، ويتمثل
في مساعدة أفراد المجتمع الأكثر فقراً واخفاً.

ولقد أصبحت البلدان الغنية تؤمن بأن من واجبها مساعدة الأشقياء
غير أنها أخذت تتحد من هذه الاجراءات خوفاً من أن يؤدي سخاؤها،
الذي يشمل المجتمع كلاً الى أن يقل اهتمام الفرد بمساعدة نفسه بنفسه،
وهكذا يحرم المجتمع من العمل الذي كان سيتم لولا أن الدولة قدمت
العون.

وقيل إن من الواجب تحديد كمية العون الذي يتلقاه المجتمع، وأن
يوصم الفرد الذي يلجأ الى المنفعة. غير أن هذه الحجج لم تعد صحيحة
في مجتمع موسر.

لذا سيكون في مقدور الحكومات الآن أن تنفق المزيد لتحد من
استمرار المواقف التي ينتشر فيها الفقر والحاجة خلال جيل، وليستمر
الى الجيل التالي.

والمجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن توفر التعليم الذي يتبع لأبنائها
فرصة التخلص من مشا كل آبائهم، وبسبب هذا تستمر الكراهية والروية
وتنتقل من جيل إلى جيل آخر.

ان العيش في الألفة والاضطرار الى الانضمام الى صابات معادية للمجتمع - وهي الشكل الوحيد للحياة الاجتماعية في مناطق كثيرة - يشوه الروح الانسانية، وهذا التشويه يزيد على التكاليف الخاصة ببناء المدارس اللازمة ، وتدمير المساكن الفقيرة ، وبناء مساكن جديدة بدلا منها .

وكثيرا ما تتصارع المصالح الخاصة والمصالح العامة ، ولذا فان تدخل الحكومة أمر ضروري ، وسيصبح أكثر حيوية كلما اتسعت الشقة بين الفريقتين .

واقد أصبح الاعتماد على المنافسة الحرة اتجاها معتقياً ، واختفت تلك الظروف التي تساعد على البات قدرة المنافسة الحرة على مضاعفة رفاهية المجتمع .

وثبت ، بصفة خاصة ، خطأ الفكرة القائلة بأن هناك جهازا ينظم نفسه بنفسه ويوزع ثروات العالم - على قدم المساواة - بين الأمم قاطبة . ان المنافسة الحرة لن تدفع رفاهية المجتمع الى الحد الأقصى ، وستحتاج البلدان الفقيرة الى مساعدة الدول الغنية لها إذا أرادت أن تتطور . . .

وبمرور الوقت ستصبح مشكلة البلدان الغنية هي دراسة ، ومناقشة ، الايديولوجية التي تجعل العمل أهم من وقت الفراغ ، وتنادي بأن الاستهلاك قيم في حد ذاته بصرف النظر عن الخدمات التي يمكن توفيرها بفضل السلع المشتراة ، وسيكون من الضروري التعرف على الأهداف التي يجب

أن يروا إليها الفرد لكي يجعل حياته قيمة ، سواء أكانت هناك وسائل
يستطيع بها أن ينفق أيامه في سعادة دون أداء عمل ، أو كانت هناك كمية
معينة من العمل الذي يضيف إلى سعادته .

وليس معنى هذا بذل محاولة لتحطيم فكرة كرامة العمل ، والقضاء
على الاحساس بالانتصار حين يؤدي المرء عمله على الوجه الأكمل ،
والواقع أنه ربما كانت هناك حاجة إلى إعادة بناء هذا المثل الأعلى الذي
علاه الصدا لشيوع أساليب الانتاج الضخم ، حيث يذهب الفرد إلى
المصنع لا ليشعر بالرضا من عمله وإنما لكي يستطيع الحصول على السلع
الاستهلاكية التي يريد بها . وقد يقول البعض إن الوقت ليس مناسباً
لإثارة هذه المسائل ، وأنتا تمنعج الأمور إذا تساءلنا ما إذا كانت
الاحتياجات الاستهلاكية الجديدة مستطوره حيث تستوعب كافة الانتاج
الموجود ، وإن الوقت لم يحن بعد لتحدى المبدأ الذي جعل من العمل ،
والادخار والاستهلاك أسلوباً في الحياة .

إن هذا الرأي خيالي ، والأحداث تضطربنا إلى إعادة النظر في الحقيقة
التالية : لم يعد الجيل الجديد راضياً عن الأهداف القديمة ، ذلك لأنه يؤمن
بأنها غير ملائمة . وحتى لو لم يكن هذا صحيحاً ، فأننا لانستطيع أن نتوكل
بخشنا ، ذلك لأن الأفكار لا تتغير في الترو واللحظة .

وفي الماضي ، كان في مقدور معظم الأفراد أن يعيشوا حياتهم
معتقدين الانجازات والمعتقدات الملائمة لعصر نشأوا فيه . وكان معدل
التغير في العلوم والتكنولوجيا ، ومعتقدات الإنسان ومثله العليا بطيئة .

جدا ، ولذلك ظلت هذه الأشياء ملائمة نسبيا . ومع ذلك عبر الجيل
للماضى عن عدم ارتياحه فى العبارة التالية : « لست أدرى ماذا دعى
العالم » . واليوم نعتزف بأن الانجازات المناسبة لآوائل القرن الحادى
والعشرين ستختلف تماما عن الانجازات المتواضع عليها الآن .

ومع ذلك لا نتمم كثيرا بالتطلع الى الامام . . والواقع أن الشطر
الاكبر من التعليم القائم على أفكار أساتذة قدامى ، ونتيجة لهذا نعلم
أجيالا من الطلبة نظريات معينة بعد مضي وقت طويل على اعتراف
رواد هذه الدراسة بأنها غير صحيحة .

وستظل البلدان الغنية ، لسنوات عديدة ، تتقبل العمل والاستهلاك ،
بل يبدو أن أوروبا اهتمت بهما فى سنوات ما بعد الحرب أكثر
عما اهتمت بهما قبل ذلك التاريخ .

لم يسبق لها أن أولت هذا الاهتمام الكبير للاتاج الاضافى والطاقة
الانتاجية المرتفعة من أجل الوصول إلى المستوى الأمريكى فى المعيشة .

وفى مجلس العموم البريطانى ، فى الخمسينيات ، كان فى مقدور رئيس
الوزراء أن يلخص الاهداف الاقتصادية لحكومته ، على أساس أنهم
يأملون فى مضاعفة مستوى المعيشة فى الخمسة والعشرين سنة القادمة . .

ولم يكن هناك من يتصور هذه النظرة البعيدة قبل الحرب ، غير أنها
تعكس الاهتمام المتزايد بالرفاهية المادية .

إن المشكلة الكبرى التي تواجه البلدان الغنية والبلدان الفقيرة واحدة في جوهرها ، وهي تتمثل في الحاجة إلى استنباط قيم جديدة أكثر ملائمة للعصر الذي نعيش فيه .

والشا كل التي نواجهها الآن في البلدان الغنية ستصبح أكثر أهمية في البلدان الفقيرة عندما تستمر فيها التنمية الاقتصادية . وفي الماضي كان هناك توازن اجتماعي ، ومرجعه قبول الناس للقيم التقليدية التي انعمت عليهم من الماضي عن طريق المجتمع المريض المتناسك أو القبيلة البدائية ، ومع ذلك فإن المعدل السابق للتغير والتنمية الاقتصادية السريعة قد أخذ يتحدى الكثير من هذه القيم .

وهناك حاجة ملحة إلى استبدال هذه القيم بقيم أخرى تسمح للفرد مثلاً سمحت له في الماضي ، بأن يعبر عن نفسه في أشكال لا تقيد المجتمع ككل .

ولقد اخفت أشكال السلوك التقليدية من البلدان الغنية بصورة كاملة ، ولقد فشلنا في أن نهتم على أشكال جديدة تحمل عليها ، وأدى هذا إلى ظهور الفرد في البلدان الغنية بظهور متناقض :

فمن الناحية النظرية حر في اختيار سلوكه وتصرفاته ، ولكن في الواقع أكثر التزاماً وأقل فردية من عضو القبيلة الذي يحترم التقاليد . إن الإلزام بالتقاليد القبلية يشعر الفرد بالآمان . وهو أمر ضروري للاستقرار الفكري .

كما أنه يسمح بالتعبير عن الفزعة الفردية . أما في مجتمعات الغرب فإن الفرد في حاجة إلى التأييد الفكري والأخلاق من جانب زملائه ، وهو كثير ما يعبر عن هذه الحاجة برغبته في انضمامه إلى منظمات اجتماعية ومع ذلك فن العسير ، في غالب الأحيان أن نعرف ما هي أنماط السلوك المركزية وغير المركزية في هذه المنظمات ، وتكون النتيجة أن يصوغ الفرد سلوكه كله وفقا لمقاييس الجماعة ، وبذلك يكبت النزعات التي يفرد بها وحده .

إن الفرد لا يستطيع أن يعبر عن نفسه إلا حين أن يدرك الناس ما هي الأشياء التي يجب عليهم أن يعملوها ، ويعرفون الأهداف التي يجب أن يتطلعوا إليها . غير أن المعتقدات والأهداف التقليدية القديمة في البلدان الغنية قد اندثرت ولم تعد ملائمة بفضل النمو الاقتصادي وتطوير المعارف العلمية ، ولذا يجب علينا أن نكتشف معتقدات وأهداف أكثر ملاءمة للعصر الذي نعيش فيه .

فما هي الأساليب التي يجب أن نطبقها ؟ .. إننا في حاجة إلى شكل جديد من أشكال التربية ، فبدلاً من أن نعلم الطلاب الحقائق والوسائل ، وكيف ينجزون الأشياء ، نعلمهم كيف يخلقون القيم أو يتساءلون : لماذا يجب أن نتخذ هذا الاجراء بالذات دون غيره ؟ .

والملاحظ أن أسلوب كل جيل في الحياة يختلف الآن عن أسلوب الجيل الذي سبقه ، فهناك هوة كبيرة تفصل بينهما ، ولذا فإن المعتقدات التي يؤمن بها الآباء لن تلائم أولادهم .

والجيل الجديد الذى نعلمه الآن سيميش فى عصر ان تكون فيه النقود مقياساً ملائماً لحساب قيمة السلع (بل لقد كان هذا من الحال دائماً) ولن يكون الانتاج الاوفر ، والقدرة على مضاعفة الانتاج هما الهدف الاكبر ، وستقل ساعات العمل عن نصف معدلها الحالى ، وستوقف نجاح المجتمع على التمتع بوقت الفراغ . . ولذا يجب أن يكون تعليم هذا الجيل ملائماً للمشاكل المعقدة التى سيتمخض عنها عالم المستقبل .

بل إن هذا الجيل سيواجه مشاكل أكبر ، إذ عليهم أن يقرروا الطريقة التى يستفيدون بها من المعارف العلمية الآخذة فى التطور .

وقد يكون من المستطاع خلال الأربعين عاماً القادمة تغيير الكائن البشرى ، بحيث يصبح أكثر ذكاء وقوة ، أو بحيث يتمتع بمزيج من السمات المستحبة . .

فهل يجب فرض قيود على مثل هذه الاجراءات ؟

وإذا كان فى مقدور العلم إدخال تحسينات على تكوين أطفالنا ، فهل نقدم على هذه الخطوة ؟

وهل الصورة التى رسمها « الدوس هكسلى » فى رواية « عالم جديد جرى » ، ليست كابوساً ، وإنما هى حقيقة ستحدث فى المستقبل ؟ . .

ومهما يكن الامر فإن المشكلة قائمة . ولقد عبر عنها فيليب سيكيفيتس ، عالم الاحياء فى معهد روكفلر قائلاً : « إن الانسان على أمية

تغيير بيئته البيولوجية بنفس الطريقة الحاسمة التي ينهزها بيئته المادية الآن . وسيكون في مقدورنا أن نوسم للمستقبل ، بحيث نشكل أولادنا - جسانياً وذهنياً - بالطريقة التي نهوأمها .

و إن الانسان لا يعيش على الخبز وحده .

كانت هذه الكلمات توحى في الماضي ، في بعض الاحيان ، بالسخرية من جهود الانسان - كانت الفلة القليلة هي التي تملك الخبز الكافي .

ولكننا إذا افترضنا عدم احتمال نشوب الحرب ، استعطينا أن نتوقع حلول عصر يحصل فيه الانسان على كل ما يريد من طعام . ومع ذلك سيظل قاهجوا عن العيش على المادية وحدها ، وسيكون من الضروري وجود أهداف واضحة .

وقد يبدو أن الحاجة إلى بناء عالم يتوفر فيه المأكل والملبس والمأوى للجميع في المستقبل القريب تتطلب منا أن نبذل جل اهتمامنا .

ولكن علينا ألا نكتفي بمشاكل المستقبل القريب وحده ، وإلا فلن نجعل لحياة الانسان معنى . فمن المعروف أن أغنى بلاد العالم ليست أكثرها سعادة .

الباب الثالث

العلاقات الدولية

١١ - قاعدة التجارة الحرة لا يمكن تطبيقها

لقد رأينا كيف أن الاتجاهات الاجتماعية القائمة في البلدان الفقيرة لا يمكن أن تؤدي إلى التسارع في معدل النمو اللازم لمواجهة حاجيات الشعب المتزايدة وسد حاجتهم المتزايدة إلى تحسين حالتهم الصحية ، والوصول إلى حالة أفضل من التعليم ، وسد حاجتهم إلى السلع الاستهلاكية على النمط الغربي .

ولقد رأينا أن البلدان الغنية التي حققت مستوى معقولا من المعيشة لن تكون قادرة على أن تغير اهتماما كبيرا لتحقيق أكبر معدل ممكن من النمو وأكثر من ذلك للتوزيع العادل للارباح الناتجة من مستوى المعيشة المرتفع - أي لن تقدر هذه الدول أن تغير اهتماما كبيرا لتخفيف حدة الفقر ، والمناطق المنكوبة والاحياء القذرة .

وفي العالم الذي تختلف فيه المشاكل وتعدد فيه امكانيات الدول في الاختلاف ، في هذا العالم يلج على خاطرنا سؤال يجب أن نجيب عليه وهذا السؤال هو :

كيف يمكن تنظيم العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان ؟

والجواب التقليدى على ذلك هو أن المنافسة الحرة يجب أن يسمح لها بتحديد أسعار السلع المنتجة في بلدان العالم المختلفة وأن أى محاولة للتدخل في الأسعار التي تحدت بهذه الكيفية ستقلل من رفاهية شعب العالم أجمع ، ولا يوجد أى تدخل في التجارة - أى أن التجارة الحرة ، يجب أن تسيطر على الموقف .

ولكن هذه النظرية لانهكون صحيحة إلا إذا كانت افتراضات الكلاسيكية الجديدة تقوم على أساس واقعى ، ولكن لم تعد هذه هي الحالة في الوقت الحاضر .

ومن الضروري عند تقدير العلاقات الصحيحة بين الدول أن نمود إلى الطريقة التي تطورت بها نظرية التجارة الحرة وتفتحها ، فلقد قامت هذه النظرية على الموقف الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر عندما كانت الأسعار المختلفة للسلع تعتمد إلى حد كبير على توفر درجات أفضل من المواد الخام أو على توفر الظروف الطبيعية اللازمة لإنتاج محاصيل معينة في أحد البلدان .

ولم يأخذ الوضع الاساسى الذي كانت عليه التجارة الحرة في اعتباره نتائج التصنيع ، وبينما كانت التجارة الحرة تتقدم أصبح سكان بعض البلدان المعينة مهرة في إنتاج أنواع معينة من السلع ، وذلك عن طريق اكتساب الخبرة .

وإذا حدث أن بدأت دولة أخرى تصنع أى نوع من هذه السلع فى تاريخ لاحق على ذلك فمن الطبيعى أن تكون تكاليف الإنتاج مرتفعة فى المراحل الأولى من الإنتاج، وذلك يرجع إلى النقص فى الأيدي العاملة المدربة وفى أساليب الإدارة .

وقد أدى الاعتراف بهذه العلاقة أن يدخل رجال الاقتصاد أولى استثناء لهذه النظرية الأساسية فى التجارة الحرة ، وسمى ذلك بنظرية « الصناعة الناشئة » . واتفق على أنه إذا أصبحت أى صناعة مربحة فى إحدى الدول وجبت حمايتها فى المراحل الأولى من قيامها من المنافسة الخارجية . وذلك إما بتحريم الاستيراد أو بفرض الضرائب على السلع المستوردة . وهذا يهيئ الفرصة للصناعة الجديدة لأن تنمو وتزدهر .

ولكن مشكلة صعبة قد ظهرت من هذا الاستثناء .

فإلى أى مدى تبقى هذه الصناعة الناشئة صغيرة وتستحق الحماية ؟ وقد ثبت أخيراً أن هذه المشكلة لا حل لها ، ذلك يرجع للغيب الكامن فى الاستثناء الأساسى . إذ أن مشكلة الصناعة الناشئة لها امتداد منطقي يتطور إلى « مشكلة الدول الناشئة » .

والنمو الاقتصادى يوجد محوريتين متضادتين من القوى : إحداهما تميل إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، والآخرى إلى تقليل تلك التكاليف . وتتأتى الزيادة فى النفقات من تزايد الأجور الذى يصحب النمو الاقتصادى فى حين يكون الميل إلى تقليل نفقات الإنتاج نتيجة لزيادة

التكفاء ، وهذا مرجعه انتشار التعليم وخلق مهارات جديدة ، وزيادة كمية الأجهزة الممكنة لكل عامل ، ولإيجاد شركات مساعدة متخصصة تكون خدماتها ممكنة للجميع وبأسعار أقل انخفاضاً مما يمكن للشروعات الفردية أن تدفعه إذا هي استخدمت خبراتها في فروع متعددة .

ولكن كيف يحدث ذلك ؟

لقد أجاب آدم سميث على ذلك منذ أكثر من مائتي عام ، فالارتفاع في الطلب على الإنتاج يمكن عدداً من الأفراد من التعاون في الإنتاج ويصبح كل فرد أكثر مهارة وإنتاجاً كلما انخفض مدى الأعمال التي يؤديها .

وقد عبر آدم سميث عن ذلك في بقوله : إن تقسيم العمل يعتمد على مدى اتساع السوق . .

وقد كانت حجته تتعاقب في الأول بالفرد ، لأن الفرد كان هو الوحدة المتعلقة بالإنتاج في الوقت الذي كتب فيه آدم سميث ، أما في الوقت الحاضر فقد أخذت الشركة مكان الفرد ، وأصبحت الخدمات المتخصصة أقل تكاليف كلما ازداد حجم اتساع السوق ، إذ يمكن تأسيس الشركات التي تنتج الاقفاص والصناديق ، والتي تعد حملة للاعلان عن المنتجات والتي تدرس مدى استيعاب السوق للسلع الجديدة أو القدرة الإنتاجية لأحد المصانع ، وسيكون في إمكان شركات أخرى أن تركز جهودها على إنتاج قطع معينة تستخدم في صناعة منتجات أخرى .

وسيكون هناك خدمات أكثر في مجالات النقل والقوى ، وسندمو المنطقة التي ستتوفر فيها هذه الخدمات .

وستساعد زيادة التعليم والتدريب على توفير أناس أكثر مهارة لكل شركة ، وكذلك توفير الفنيين والعلماء الذين يمكن استخدامهم في القضاء على مشاكل الإنتاج واختراع منتجات جديدة .

ولا نستطيع أن نؤكد أن أى مشروع سيكون فى استطاعته تحقيق الأرباح أعلى عندما يقيم مصنعا فى بلد فقير ولا يقيمه فى بلد غنى ، إذ أن المميزات التي يمكن الحصول عليها من انخفاض مستوى الأجور فى بلد فقير ربما يتغلب عليها النقص فى النظم الإدارية والمعرفة الفنية وعدم توفر المهارات والخدمات اللازمة .

وحق حينما تكون الأرباح مرتفعة فى البلدان الفقيرة ، فربما توجد بعض عوامل معينة أخرى تقلل من هذه الميزة أو تبطل وجودها - وهي الصعوبة فى استيراد السلع اللازمة للعمليات لارتفاع رسوم الاستيراد أو لصعوبة استخراج تصاريح الاستيراد ، وكذلك احتمال عدم استطاعة تحويل الأرباح إلى الخارج ، وفى بعض الأحوال ، الخوف من التدخل فى وسائل الإنتاج أو تأميم المصنع نفسه .

وعلى أية حال ، ستكون هناك بعض الحالات التي يكون فيها الفرق فى الأرباح كبيراً جداً ، وكثيراً ما ينطبق هذا فى الغالب على المواد الخام التي لن تكون متوفرة بشكل يدعو إلى المنافسة فى البلدان الغنية .

وقد تمهدى بروفييسور ميردال، بعد أن قبل «مشكلة الدولة الناشئة»
تمهدى المفهوم التقليدى فى الاقتصاد الكلاسيكى الجديد الذى يقول إن
المنافسة الحرة ستكونى لجذب البلدان التى تعاني وطأة الفقر إلى أعلى لى
تصل إلى مستوى المعيشة المرتفع الموجود فى أجزاء أخرى من العالم .

وقد قال بروفييسور ميردال إنه مع أن الاعتقاد السائد هو أن انخفاض
مستوى الأجور فى البلدان الفقيرة يسمح لهذه البلدان بأن تنتج سلماً
بدرجة منخفضة من التكاليف عما هو ممكن فى البلدان الغنية ، فإن ذلك
الاعتقاد يقتصر إلى الصواب ، وأن الانتقال إلى المهارات والخدمات
يؤكد أن تكاليف الإنتاج ستكون أعلى من تكاليف الإنتاج فى البلدان
الغنية فى كثير من الحالات ، ولن يكون فى الامكان قهر الفقر والبؤس
الذين تروّج لبلدان الفقيرة تحتها إلا بتوفير التعليم والتدريب الكافيين .

وهو يعتبر أن المشاكل التى تواجهها البلدان الفقيرة تعادل تلك
المشاكل التى تحدث فى منطقة فقيرة وسط دولة غنية ، معاً ذلك بأن
العلاج لن يكون بترك الموقف وحده. بل بالتدخل للقضاء على هذه الحلقة
المفرغة التى تميل إلى الإبقاء على هذا الوضع .

وعلى ذلك ، يبدو أن الافتراضات اللازمة لإثبات أن المنافسة الحرة
والتجارة الحرة ستمعلان على تحقيق أقصى حد ممكن من رفاهية العالم
هذه الافتراضات لم تتحقق ، وعلى ذلك ، كيف نكتشف الإطار الذى
يكون له كبير الأثر فى تأكيد هذه النتيجة ؟

يجب علينا أن نعود إلى المبادئ الأولى، ونعيد فحص المميزات المساوية

التي تكتشف الحصول على السلع من الخارج. فأول ميزة لذلك هي القدرة على شراء السلع متى لا يمكن للدولة أن تنتجها عليها .

فأمريكا تفتقر تماما الى نسبة ١٩٪ من المعادن الهامة جدا التي تستخدمها في صناعاتها ، أو على الأقل يعتبر ما لديها من هذه المعادن البالغ عددها اثنين والثلاثين نوعا غير كاف . وكذلك في الدول الفقيرة لا توجد تسهيلات لانتاج آلات هامة معينة في الوقت الحاضر .

وعلى ذلك ، فالتم توفر التجارة العالمية وسيلة لتبادل تلك السلع فان صناعة كثير من المنتجات ستكون باهظة التكاليف ، بل ومستحيلة في بعض الاحيان، وستكون النتيجة هي انخفاض مستوى المعيشة مباشرة وبدرجة كبيرة ، بيد أن هذه ليست الميزة الوحيدة التي يمكن الحصول عليها من شراء السلع من الخارج ، فالتجارة بين الدول تسمح بوجود تخصص في العمل بين تلك الدول ، فالدول التي تملك أفضل أنواع المواد الخام المختلفة يمكنها أن تبيع هذه المواد في الخارج .

أما الدول ذات المناخ المناسب لانتاج أنواع معينة من المحاصيل فيمكنها أن تركز جهودها على الانتاج . وإن شراء السلع المنخفضة الاسعار من الخارج سيمكن من رفع مستوى المعيشة في العالم .

وإن إنتاج السلع المستوردة سيكون بالغ التكاليف ، وهذا يرجع إلى العمال والموارد ، وكذلك فامكانية استيراد السلع من الخارج ستسمح للدول الممكنة بأن تركز في صناعات تكون فيها هذه الموارد أكثر أثرا .

فثلا ، تكون التكاليف باهظة جدا إذا ما حاولت أمريكا خاق الظروف المصطنعة اللازمة لانتاج الشاى . وسيكون فى استطاعة كل الدول ، عن طريق التجارة الدولية ، أن تشتري وتستغل من السام أكثر مما هو الحال لو أن التجارة غير قائمة بين الدول - أى أن التجارة والمعاملات تفيد جميع الدول .

ولن تكون هذه الفائدة التالية ممكنة إلا إذا كانت الدولة قادرة على إعادة توظيف الناس الذين تركوا أعمالهم القديمة من جراء استيراد السلع المنخفضة الأسعار . فإذا طرد هؤلاء من أعمالهم ولم يجدوا أعمالا أخرى ، عندئذ تكون التجارة الدولية قد تسببت فى تأزم الموقف فى الدولة . وأى تشبيه يمكن أن يلقى الضوء على هذا القول فالشخص الذى يتقاضى مرتبا كبيرا سيكون فى امكانه استخدام عدد من العمال المتخصصين لى يؤدوا له بعض الاعمال المعينة فى منزله ، وسيكون من الاجدى بالنسبة له من ناحية الوقت والمال أن يستأجر شخصا يقوم له ببعض الاعمال . والا يضيع الوقت فى القيام بها بنفسه حتى ولو كانت كفاءته منخفضة نوعا . وبنفس الطريقة ، ربما لا تحقق الدول التى تعاني من البطالة أو من انخفاض فى مستوى العمالة أى فائدة عندما تسمح للسلع الوخيصة المستوردة بأن تحمل عمل السلع التى يمكن لهذه الدول أن تنتجها محليا بأسعار مرتفعة عن طريق تشغيل اليد العاملة التى ستعاني من البطالة ولا تساهم فى الاقتصاد بأى قسط فى حالة استيراد تلك السلع .

ولا يزال كثيرون من رجال الاقتصاد يؤكدون أن التجارة الحرة

هي أفضل سياسة، غير أنهم لا ينكرون مع ذلك أن توفير التبادل الخارجي والطلب عليه قد يخرجان عن الطور . ومعنى هذا - وفقا لاحكام التجارة الدولية الحالية - ان البلد الذي يهجم الامر سيعجز عن شراء السلع التي يحتاج اليها بصورة ملاحه . وسيكون من الممكن أن نرى، بمزيد من الوضوح ما إذا كانت التجارة الحرة اجراء عمليا في الوقت الحاضر ، وسيتاح لنا ذلك ان نحن درسنا الاساليب التي يدعى رجال الاقتصاد امكانية تطبيقها لاحداث توازن بين السلع الاجنبية والطلب عليها .

فهناك اقتراح برى الى تقييد الطلب على السلع داخل البلد ، وهكذا يتضاءل الطلب على الواردات وتزداد كمية السلع المعدة للتصدير . ومع ذلك فان المطلب الاقتصادي الاول في البلدان الغنية ، تلك البلدان التي تعاني من نقص حاد في العملة الاجنبية هو أن تحافظ على معدل انتاجها وتضاعف من هذا المعدل ، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستمكنها من اشباع حاجاتها المتزايدة ، وهكذا لن تنجح الطريقة السابقة في معظم الحالات ، تلك الطريقة التي يدعى اصحابها أنها ستؤدي الى نجاح التجارة الحرة ، كما أنها لن تكون ذات أثر عادة .

غير أن البلدان الغنية قد تتعرض لحالات تعاني فيها من نقص في العملة الاجنبية ، وفي هذه الحالة يتحتم عليها أن تلتجئ سياسة التقليل من الطلب . أما السياسة الثنائية المقترحة فتتحدى بخفض قيمة العملة ، وهكذا تنخفض كمية النقد الاجنبي الذي يمكن شراؤه بوحدة واحدة من العملة المحلية (مثال هذا أنه إذا انخفضت قيمة الجنيه الاسترليني فان سكان

كافة البلدان الأخرى سيقدمون كمية أقل من عملتهم مقابل الجنيه الاسترليني الواحد .

ويقول رجال الاقتصاد أن البلد الذي خفض قيمة عملته سيحسن وضعه بهذه الخطوة : وستكون البلدان الأخرى على استعداد لشراء مزيد من السلع التي أنتجها البلد السابق ، ذلك لأن هذه السلع ستبدو الآن أرخص سعراً ، أما سكان البلد الذي خفض قيمة عملته فلن يشتروا سلعا كثيرة من الخارج ، إذ ستبدو هذه السلع أكثر غلوا إذا ما قورنت بالسلع المنتجة محليا .

والواقع أن هذه السياسة تضاعف عادة من مشكلة البلد الذي يعاني من نقص في التبادل . لسكاننا نقول لأسرة مزارع هاجرة عن شراء كل ما تحتاج إليه من السلع أن الحل الكفيل بعلاج وضعها هو خفض أسعار المحاصيل التي تبيعها ، وفي نفس الوقت تكون على استعداد لشراء ما تحتاج إليه بثمان أغلى .

على أنه لا يمكن تحسين وضع الأسرة بهذه الطريقة ، فعلى الرغم من أن ذلك قد يساعد على تحقيق التوازن - في ظروف معينة - بين نفقات الأسرة ودخلها . وتكون النتيجة الهائية أن الأسرة قد تحقق التوازن بين نفقاتها ودخلها ولكن على حساب مزيد من العمل ، ومستوى من المعيشة أدنى ، وسيتوقف الحكم على هذا الافتراح على الاعتبار التالي :

هل يكون من الحكمة جعل وضع هذه الأسرة أسوأ من وضع غير هامة الأسرة ؟ فإذا قيل أن هذا الاجراء غير عادل فقد يكون من الأفضل فرض قيود مباشرة على

كيفية السلع التي يسمح لكل فرد في الأسرة بشرائها. والواقع أن هذا هو ما تفعله معظم الأسر ، ذلك لأن كيفية السلع التي تود شراؤها تفوق كيفية النقود الموجودة لديها .

إن هذا الموقف مشابه تماما لموقف اقتصاد البلد برمته ، ويجب ألا يسمينا عن هذه الحقيقة قولنا إن اقتصاد البلد أكثر تعقدا من اقتصاد الأسرة . فكما أن الأسرة تريد أن تشتري من السلع ما يفوق إمكانياتها فإن سكان البلد الفقير ، في معظم الحالات يريدون استيراد المزيد من السلع الأجنبية .

وعلى البلد أن يختار أحد أمرين ، شأنه في ذلك شأن الأسرة ، فاما أن يدفع المزيد لقاء ما يشتريه أو يحصل على نقود أقل في مقابل ما يبيعه (وذلك بخفض قيمة العملة) أو يجد من كيفية المشتريات التي يسمح للناس بشرائها .

ومع ذلك فإن قرار البلد سيتعرض للعقبة التالية : هناك عدد من الناس ينهز هذه الفرصة ويحبذ تهريب السلع ، وبذلك يقلل من أثر القيود المفروضة .

إن خفض سعر السلع التي تنتجها أسرة المزارع مع زيادة السعر الذي تدفعه لشراء السلع قد يحقق التوازن بين مصروفات الأسرة ودخلها . غير أن ذلك لن يتحقق إلا إذا استطاعت هذه الأسرة أن تضاعف كمية مبيعاتها وتقلل من كمية مشترياتها . وبفلس الطريقة لا يمكن

تحسين ميزان المدفوعات في بلد من البلدان عن طريق خفض قيمة العملة
إلا إذا قلل البلد من وارداته وضاغط من صادراته .

ومع ذلك فإن الطاقة الانتاجية في معظم البلدان التي تعاني من نقص
في التبادل ، خاصة البلدان الفقيرة - قد جندت كلها بالفعل ، ولذلك فليس
لديها المزيد مما تستطيع تصديره ، والسبب في هذا ليس السعر وإنما عدم
وافر الإمكانيات .

كما أنه لا يمكن - بهذه الخطوة - تشجيع البلد على إنتاج السلع التي
كان يستوردها من الخارج في الماضي ، ذلك لأن المواد الخام الضرورية
قد لا تكون موجودة ، والمصانع اللازمة لإنتاج المواد المطلوبة لم تشيد
بعد . وإذا كان البلد الذي يستغل كل طاقته الانتاجية بالفعل على استعداد
لخفض أسعار صادراته ورفع أسعار الواردات ، فإنه سيقفل من كمية السلع
التي سيوفرها للسكان ، دون أن يحقق توازنا بين الطلب على السلع
الخارجية وإنتاج هذه السلع .

وإذا نحن تتبعنا سير التجارة الأمريكية الأوروبية منذ الحرب
عرفنا العوامل التي تسبب العجز في التجارة . ففي نهاية الحرب كانت كافة
الدول الأوروبية تعاني من عجز حاد في السلع ، وكانت على استعداد
لاستيراد المنتجات من أي بلد يستطيع توفير السلع ، بصرف النظر عن
السعر الذي يفرضه .

وكانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك فائضاً من السلع

يمكن تصديره ، وهكذا مضت فترة طويلة والطلب على السلع الأمريكية أكبر من أن يمكن دفع ثمنه عن طريق بيع منتجات أخرى للولايات المتحدة.

وكانت النتيجة أن تعرض احتياطي الدولار في كثير من البلدان الأوروبية لضغط كبير ، وأدى هذا إلى خفض قيمة عملتها عام ١٩٤٩ . وبالرغم من هذه الخطوة فقد استمر نقص الاحتياطي في الدولار ، واعتقد كثيرون من رجال الاقتصاد بأن هذه الظاهرة ستستمر . غير أن الاتاج الأوروبي ، في السنوات الأخيرة قد تضاعف بصورة كبيرة ، ولم يعد من الضروري استيراد سلع لمواجهة العجز الحاد .

مثال هذا أن الواردات الطارئة من الفحم الأمريكي - والتي ظلت ضخمة حتى أواخر الخمسينيات - قد أصبحت غير ضرورية بالمرة في نهاية الخمسينيات ، وذلك لوجود كميات هائلة منه في البلدان الأوروبية . ومن ناحية أخرى نجد أن الصادرات الأوروبية إلى أمريكا قد ارتفعت بسرعة في الشطر الأخير من الخمسينيات ، والدلائل تبشر أنها ستظل ترتفع ، ذلك لأن الأجور الأوروبية منخفضة جدا إذا ما قورنت بالأجور التي تدفعها الولايات المتحدة ، ولذا فإن هذه البلدان تستطيع أن تنتج سلعا كثيرة بأسعار أكثر رخصا من أمريكا .

ومن أكثر التغيرات لفتا للنظر ما حدث في ميدان السيارات ، ففي عام ١٩٥٣ كانت الولايات المتحدة تصدر من السيارات خمسة أضعاف ما تستورده ، ولكن حدث في عام ١٩٥٨ أن أصبحت الواردات أربعة أضعاف الصادرات .

ونتيجة لهذه التغيرات ، تلاشت - بانتظام - مشكلة الدولار بالنسبة لأوروبا وركزت المناقشات الاقتصادية في أوائل الستينيات ، في كيفية منع تدفق السلع من أوروبا إلى أمريكا بصورة تهدد التوازن التجاري .

وقد يقتضي الأمر ، في النهاية ، عكس الإجراء الذي اتخذته البلدان الأوروبية - حين خفضت قيمة عملتها - فقد يكون من الحكمة أن تبادر أمريكا إلى خفض قيمة الدولار .

نستطيع أن نرى من التحليل السابق أن هناك نوعين من الظروف التي تؤدي إلى عجز في التجارة .

فالمشكلة التي واجهت أوروبا في السنوات التي أعقبت الحرب جاءت نتيجة لنقص في سلعها - وكان السعر على جانب ضئيل من الأهمية نسبياً ، أما ميزان الدفع ، تلك المشكلة الحديثة التي تواجه أمريكا ، فبعكس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي - لقد خرجت الأسعار عن الطور في أوروبا وأمريكا .. وعندما تنجم المتاعب عن هذه الظاهرة ، فإن تغيير القيمة النسبية للعملة في البلدين سيسهم في تحقيق التوازن ، من جديد ، بين الواردات والصادرات ، وعندما تمثل المشكلة في عدم توافر السلع ، فإن خفض قيمة العملة لن يحمي ، ذلك لأنه سيؤدي إلى تفاقم المشكلة في البلد الذي يقدم على هذا الإجراء .

وسيكون هناك ميل دائم ، في البلدان الفقيرة إلى وجود طلب على السلع يفوق المرض ، ووجود عجز في ميزان المدفوعات لن يكون

دليلاً دافعاً على حاجة البلد الفقير إلى خفض قيمة عملته، ذلك لأن المعجز سيظل موجوداً في ميزان المدفوعات . وعلاوة على ذلك فإن الاجراءات التي تتخذ لتحقيق توازن بين العرض والطلب لن تكن ملائمة عادة ، إذ لن يمكن تحقيق ذلك إلا بتقييد معدل النمو أو إيقافه . أن الحماية هي الحل الوحيد ، المقبول ، لاجتاد توازن بين الواردات والصادرات .

وإذ يرى بعض رجال الاقتصاد هذا الجدل قد يقولون إنهم كانوا يعرفون دائماً أن من الممكن تحسين وضع بلد عن طريق فرض حماية ، بيد أن ظروف بلدان الأخرى ستزداد سوءاً نتيجة لهذه الخطوة وقد يضيفون إلى ذلك قرحهم إن وضع البلد الذي يحمي تجارتها أو لا قد ينهار في آخر الأمر لأن البلدان الأخرى ستتنقم منه غير أن من الممكن مع ذلك ، تحسين وضع العالم ككل ، ذلك لأن نظرية التجارة الحرة قائمة على الاعتماد القائل بأن من الممكن اختفاء التعطل ، وما يشبه التعطل من كافة البلدان فإذا لم يكن هذا صحيحاً فإن الحماية ستدفع فرصة تشغيل العاطلين ورفع الانتاج العالمى . وستعطل البلدان الفقيرة إلى انتاج سياسة وقائية طالما ظلت فقيرة . ومن ناحية أخرى نجد أن البلدان الغنية تستفيد من التجارة الحرة، ذلك لأنها تستطيع أن تضمن التشغيل الكامل عن طريق الاجراءات الحكومية للملائمة ، والعمال الذين فقدوا عملهم نتيجة واردات يستطيعون أن يشتغلوا في قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد . ان وجود تجارة حرة في البلدان الغنية ووجود اجراءات لحاية اقتصاد البلدان الفقيرة سيفيد البلدين معا ، وإن يتعرض أحدهما لسوء .

وإن قبول الحماية على أنها السياسة القومية بالنسبة للبلدان الفقيرة يحفز به الخطر من أن الصناعات غير القومية ستترك دون توزيع ، وأنها ستبيع سلعها بأسعار تربو كثيراً على الأسعار التي تملأها المنافسة الأجنبية.

ويمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة بخاق أسواق مشتركة بين الدول التي يكون مستوى الثروة فيها متشابهة تقريباً ، وبهذه الكيفية يمكن تحقيق بعض فوائد التخصص

ومن الأممية يمكن أن تملك كل الدول نفس النسبة من رأس المال الممكن للعمل تقريباً لأنه إذا اختلف عن ذلك ، فإن التوتر الاقتصادي ينشأ بين الدول باستمرار للخروج من ذلك التوتر .

أما إذا نجحت السوق المشتركة فإنه يكون في إمكان إحدى الدول أن تقيم إحدى الصناعات ومنها تمد كل أعضاء السوق ، ولكن هذا لا يمكن قيامه في الوقت الحاضر ، ذلك لأن خصص الاستيراد صغيرة جداً كما أن التعريف الجمركية مرتفعة جداً بدرجة لا تسمح إلا بالحد الأدنى من السلع المستوردة .

ولقد أدركت الدول فائدة الأسواق المشتركة ويمكن لهذه الأسواق أن تجد فرصة للنجاح في مناطق أمريكا الوسطى والجنوبية ، وأفريقية والشرق الأوسط ، وأجزاء من آسيا وكذلك في أوروبا . وفي بعض دول فقيرة معينة خصوصاً تلك الدول التي تعتبر غنية بموارد لايت حيث لا تسبب وفرة النقد الأجنبي في وجود أى عصبان ، بيد أن هذه الوفرة تسبب في ظهور مشاكلها الخاصة ، ذلك لأنها تسمح بقيام عمل سريع ولكنها

تتطلب مزيداً من الحكمة من جانب أولئك الذين يتولون قيادة الدولة. وفي بعض البلدان الأخرى. كجاميكا بما لديها من بوكسيت وغانا بما فيها من كاكاو تكون موارد النقد الأجنبي محدودة ولكنها كافية للمضي في التنمية أما في أماكن أخرى حيث تكون مشكلة توفير النقد الأجنبي السكاني حادة، وذلك لعدم توفر أي نوع من المواد الخام بكميات أو بمواصفات تجارية وكذلك عدم توفر محاصيل كثيرة للتصدير كالحال في بوسلفيا وإسرائيل وباكستان.

فالتقدم في مثل هذه الدول يعتمد إلى حد كبير على برامج التصنيع. التي ثبت أنها صعبة التنفيذ؛ أو تحتاج إلى قدر كبير من المعونة الأجنبية.

وتعتبر المشكلات التي تعاني منها اليابان في الوقت الحاضر مشكلات فريدة فإن عدم قدرتها على تحقيق ذلك المعدل من النمو الذي كان يمكنها تحقيقه لو أن هذه المشاكل لم تعترض سبيلها، يتأتى مباشرة من عدم رغبة الدول الأخرى في شراء السلع اليابانية برغم أنها المنخفضة وكذلك لأن الدول الأخرى تفرض رقابة مباشرة على وارداتها من السلع اليابانية.

واليابانيون يتمعون برغبة في الاقتصاد والادخار - وقد كانت نسبة ادخارهم إحدى النسب المرتفعة في العالم منذ الحرب وذلك برغم فقرهم النسبي - ويتمتعون بالإقبال على العمل الشاق.

وإن العامل الرئيسي الذي يحدد معدل نمو الاقتصادى هو نقص النقد الأجنبي اللازم لشراء المواد الخام والآلات اللازمة لافتح وتشغيل المصانع الجديدة .

وأحياناً اتخذت القيود المفروضة على الواردات من اليابان شكل قيود كمية تفرض بقرار من الحكومة ، وفي حالات أخرى يقول البعض إن الصادرات اليابانية إذا تخطت حداً معيناً ، فإن الحكومة الأجنبية ستجد صعوبة في منع الضغط الناشئ عن الصناعة المعنية من إرغامها على الحد من الصادرات اليابانية في أمريكا مثلاً ثم الاتفاق على الحد من استيراد المنسوجات من اليابان ، وادعت الحكومة أن ليس لها يد في ذلك ، هذا مع أن المفاوضات عقدت تحت إشراف وزارة التجارة .

وإن الرغبة التي تشعر بها كثير من الدول لكي تكون في مركز يسمح لها بأن تتميز ضد السلع اليابانية المنخفضة الأسعار بلغت حداً كبيراً لدرجة أن هذه الدول رفضت الدخول معها في مفاوضات في الاتفاق العام خاصة بالتجارة والتعريف الجمركية . لأن ذلك كان لابد وأن يرغمهم أن يعاملوها معاملة طيبة مثل باقي الدول .

ولكن ، لماذا ترفض البلدان الغنية قبول السلع اليابانية . تلك السلع التي تمكنها من توفير السلع التي يرغب الجمهور شراؤها بأسعار منخفضة ، وبذلك ترفع هذه الدول مستوى المعيشة فيها ؟ وربما اتضح السؤال عندما نقسامل عن السبب الذي يقف عامة في طريق أى زيادة في الواردات .

إن الصناعة تسرع في حماية سوقها عندما تهددها الواردات ، ذلك لأنها تعرف أنه مع أن الجمهور سيزداد ثراء ، فإن أرباح المؤسسة ستكون محدودة . وربما يضرهم الأمر إلى تصفية أعمالهم وعلى ذلك ، فن الطبيعي اتخاذ كل الخطوات الممكنة للحد من أى زيادة في المشتريات من الخارج . وطالما أن الشركات وإعمالها يقاسون إذا سمح بزيادة الواردات ، فيجب أن نتوقع قيام أى تعارض معقول إلا عندما تقبل الحكومة تحمل بعض المسؤولية في هذا الميدان .

وإن التحول من انتاج بعض أنواع معينة من السلع عملياً واستيرادها من الخارج سيكون بالغ التكاليف . وقد أدى استيراد المنسوجات في البلدان الغنية بكميات أكبر من ذى قبل إلى ظهور عقبة كبرى أمام المصانع في بريطانيا وأمريكا . وغالباً ما يتجاهل رجال الاقتصاد هذا الجانب من الموقف وهم يناقشون فوائد التجارة الحرة .

ومع أن التجارة الخارجية ستضيف إلى رفاهية الدولة طالما يمكن تجنب البطالة يجب على الحكومة أن تعرض أولئك الذين يتعرضون للخسائر عندما يسمح بزيادة حجم الواردات . ومن المتفق عليه اليوم أنه إذا حدث أى تدخل في الملكية الفردية فإن من حق الفرد أن ينال تعويضاً عن الأضرار التى لحقت به ، وكذلك فالتغيرات التى تحدثها الحكومة في التعريفات الجمركية وفى معدل حصص الواردات تضرب بالشركة بنفس هذا القدر .

وإن الاعتراف بأن البلدان الفقيرة ستحتاج عادة إلى استيراد مزيد

من السلع أكثر مما يمكنهم شراءه يتسبب في ظهور مشكلات لم يبدأ رجال الاقتصاد في أخذها في الاعتبار حتى الآن ، وربما تكون . أهم هذه المشاكل هي اكتشاف طرق تحديد السلع التي يجب شراءها ذلك لأن هذه الدول ستعاني على الدوام من نقص في النقد الأجنبي ومن هنا يتحتم على هذه الدول أن تحدد كمية السلع التي يمكن استيرادها .

وغالباً ما يقدر التجار المصريح لهم بالحصول على السلع من الخارج على بيع السلع المستوردة بأسعار أعلى بكثير من الأسعار التي دفعوها وشرائها ، وبذلك يتألون أرباحاً باهظة . ومن الواضح أن هذا أن لا يتسم بالعقل أو العدل وهذا يضع عبئاً آخر على الموظفين المدنيين في الدولة ذلك لأنه يجب عليهم أن يحددوا الأفراد الذين يستفيدون من هذه الأرباح الإضافية - والایقولوا شيئاً يتعرض لاماتهم ، لأن هؤلاء التجار سيكونون في مركز يسمح لهم بتقديم رشاًوى كبيرة لكي يحصلوا على تصاريح الاستيراد التي تعود عليهم بمزيد الفائدة .

وربما يبدو من المعقول أن الفائدة التي تنأى من نقص النقد الأجنبي لن تقتصر على جماعة صغيرة ، بل ستشمل الدولة بأكملها . ويمكن تحقيق هذه النتيجة بفرض ضرائب محددة على أنواع السلع المختلفة . . وذلك بمرض العملات الأجنبية اللازمة لشراء السلع من الخارج في المزاد بطريقة منتظمة من وقت لآخر وإعطائها لمن يدفع ثمناً أكثر من غيره - إذ ربما يكون هذا هو الحل الأفضل . فالشخص الذي يكون على استعداد

تدفع أكبر ثمن من العملة المحلية سيكون في مكانه الحصول على العملات الأجنبية . وهذه الكيفية تكسب الدولة دخلا اضافيا ؛ كما يمكن الحد من أرباح التجار .

ومع ذلك ، يتحتم أن تكون اعتمادات النقد الأجنبي من أجل منتجات معينة فقط . فالأفراد الذين يرغبون في استيراد الامدادات الغذائية الضرورية أو الآلات يجب ألا يجبروا على الدخول في منافسة من أجل الحصول على النقد الأجنبي مع المستوردين الذين يستوردون السيارات والسلع الكالية الأخرى . إذ يمكن هؤلاء أن يحصلوا على أثمان ضخمة ..

والخطوة الضرورية المباشرة هي الاعتراف بالمبدأ القائل بأن النقد الأجنبي النادر يجب أن تحدده الأسعار في بعض الأحيان . وهو استنتاج يفكر فيه معظم رجال الاقتصاد برغم اعتمادهم على ميكانيكية الأسعار في كل المجالات . وأن تحليل النماذج الصحيحة القيود المفروضة سيكون أسهل بكثير بعد القضاء على القانون العرفي .

وفي الوقت الحاضر ، تعتبر المشكلة الكبرى في الحصول على أكبر حد ممكن من الأرباح من العملات الأجنبية الممكنة هي أن الهيئات الحكومية والمتداخلة مع الحكومة وكذلك كثير من رجال الاقتصاد غالبا ما يقولون إن استخدام السبل الوقائية يعتبر اجراء خاطئا يجب التقيض عليه في المستقبل القريب . وأن الاقتصاد التقليدي بأكله يدافع

عن التجارة الحرة ، والذين يقترحون وسائل جديدة لمضاعفة رفاهية السكان في ظل سياسة الحماية لا يمدون من يرضى عن آرائهم .

وهناك حقيقة اقتصادية أساسية ماثلة في البلدان الفقيرة ألا وهي الندرة . أنهم لا ينتجون في الوقت الحالي ما يكفي لحصولهم على نقد أجنبي كاف يستوردون به كل ما يريدونه من السلع . وكل ما يحتاجون إليه من أجل التصنيع ورفع مستوى المعيشة وسيظل الوضع كما هو لسنوات عدة . إذ ليس ما ينبغي عن نمو سريع كاف في الإنتاج القومي في معظم البلدان الفقيرة . ولذا يستلزم الأمر اتخاذ اجراءات للحماية . ولكن يجب أن تفرض هذه الاجراءات بطريقة تخفف من هذه النتائج الاقتصادية السيئة التي ستحدث لا محالة وبخاصة تلك المشاكل التي تسبب عن القيود المفروضة على المنافسة الأجنبية .

وإذا نحن نظرنا إلى التجربة التي مرت بها البرازيل استطلعنا ان نرى العلاقة بين النمو الاقتصادي ، والحماية ، والتضخم . فالبرازيل تدعى أنها رفعت دخلها القومي بمعدل ٦٣٪ في العشر سنوات الاخيرة كما رفعت دخل الفرد بنسبة ٣٠٪ تقريباً . وفي عام ١٩٥٥ لم يكن هناك إنتاج للسيارات مطلقاً . غير أن البرازيل انتجت ٢٦٣١٦ سيارة عام ١٩٥٨ ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٢٧٤٠٠٠ سيارة عام ١٩٦١ وفي عام ١٩٥٥ لم يكن للصناعات الخاصة بالادوات وجود يذكر ، غير أنها انتجت عام ١٩٥٨ مقدار ٢١٠٠٠ مكنسة كهربائية ٥٠٠٠٠ غسالة كهربائية ٢٠٠٠٠ جهازاً لتليع الأرضية ١٥٠٠٠ جهاز تليفزيون ٢٠٠٠٠

تلاجة ٣٠٠٠ ر. ٣٠٠٠ ر. ٦٣١ ر. ٦٣١ ر. ما كينة خياطة ٦٦٠ ر. ٦٦٠ ر. جهار راديو . واثناء ذلك أرتفعت تكاليف المعيشة بمعدل ٣٦٥٪ في عام ١٩٤٨ . وبعد أن كانت الصادرات تزيد على الواردات بما قيمته ٢٤٨ مليون دولار أصبحت الواردات تزيد على الصادرات بما قيمته ١٦٦ مليون دولار عام ١٩٥٨ ، وذلك نتيجة لميزان التجارة الخارجية .

غير أن هذا التطور نفسه لم يكن ممكناً إلا لأن الولايات المتحدة كانت على استعداد لمساعدة البرازيل بسدءاء - إذ بلغت مساعداتها ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨ - كما أن أرض البرازيل الفنية بالمواد الخام غيمت الأجانب على استثمار ١٣ بليون دولار هناك في الأربعة أعوام الأخيرة .

ولو لم تتم هذه المساعدة لتباطأ النمو نتيجة لعدم وجود العملة الأجنبية ، وهذا ما حدث في العالم مثل الهند وباكستان .

ومن المؤكد أن رجل الاقتصاد النيوكلاسيكي سيعترض على كثير من الاقتراحات التي عرضناها في هذا الفصل ، إذ بات من المتفق عليه أن النمو في البلدان الفقيرة سيصحب عادة تضخم وعدم توازن في ميزان المدفوعات ..

وسيقترح رجل الاقتصاد النيوكلاسيكي تلاق هذه النتائج . غير أننا رأينا أن البلدان الفقيرة في حاجة إلى النمو الاقتصادي السريع إذا كان لها أن تعيش في المجال السياسي والمجال الاقتصادي .

ولن يمكن توفير معدل ملائم من النمو إلا بمضاعفة السرعة
 إجبارياً ، وسيؤدي هذا عادة إلى أن يصبح الطلب أكثر بكثير من
 العرض كما سيؤدي إلى ضغط ناجم عن التضخم وإلى مصاعب في ميزان
 المدفوعات - إذن فالنيوكلاسيكية تطالب بتخفيض معدل النمو لكي
 تحتفظ باستقرار الأسعار ، كما تطالب بوجود توازن في ميدان النقد
 الأجنبي .

وهكذا نجد أن الاختيار ليس اقتصادياً وإنما هو سياسى .

وباستثله قلة قليلة من البلدان الغنية بالمواد الخام ، نجد أن النقد
 الأجنبي الذى تستطيع البلدان الفقيرة الحصول عليه لن يكون كافياً
 لكي يسمح لها باستيراد السلع التى تحتاج إليها إذا أرادت أن تحصل
 على معدل النمو الذى تراه ضرورياً لتوفير الأمن وتحقيق الرفاهية
 لمواطنيها ..

ولن يمكن تحقيق النمو في ظل الأنظمة الحكومية الديمقراطية
 إلا إذا وفرت البلدان الغنية الموارد المتوفرة للنمو، فإذا لم تلق هذه البلدان
 مثل تلك الاعترافات فإنها ستعرض للفوضى، أو أن النمو سيتحقق
 بالوسائل الدكتاتورية .

إن البلدان الغنية تستطيع أن توفر الموارد للبلدان الفقيرة ..
 ولن تتحدد الحاجة - مثلاً كان الحال في الماضي - بما إذا كان
 البلد يسير على سياسة تجنب التضخم ومشاكل التوازن في المدفوعات ،
 ذلك لأن مثل هذا المبدأ كثيراً ما يحرم البلدان من المساعدة في الفترة
 تعرض فيها اقتصادياتها لأعنف قدر من التوازن .

ولا يمكن تحقيق النمو في البلدان الفقيرة دون إجراءات الحماية ، كما أنه سيؤدي إلى التضخم دائماً ، وسيتوقف مقدار الحماية والتضخم على كمية المعونة المقدمة .

١٢ — مزايا العطاء الدولي

لن تقدر البلدان الفقيرة عادة على تحقيق أدنى قدر من النمو اللازم لتلافي الانهيار الاجتماعي دون مساعدة البلدان الغنية لها .
فلماذا يتحتم على البلدان الغنية أن تمنح المساعدة .

هناك بلدان غنية كثيرة تعتقد أنها ليست ملزمة بتقديم اعتمادات للبلدان الفقيرة ، أو أنه ليس من الحكمة أن تقدم هذه الاعتمادات . وهي تعتمد في جدها أحياناً على القول بأن مأساة البلدان شيء يخصها وحدها ، وأنه ليس هناك داع ، كما قال جورج كينان ، إلى الاحساس بالذنب من أجل الكون كله ، أو الالتزام أمام بلدان العالم المتخلفة ، .

وفي حالات أخرى يعتمدون في جدهم على أسس واقعية ، إذ يقال إن مساعدة البلدان الفقيرة أو إقراضها لن يحمي لأنها ستبدد ما تحصل عليه . ولكي تعزز البلدان الغنية هذا الرأي تورد أمثلة لعدم الكفاءة الموجودة في البلدان الفقيرة .

نحن لا نتكبر أن في هذه البلدان تبديداً وعدم كفاءة ، غير أن إلغاء برامج المعونة الدولية على هذا الأساس ليس معقولا .

ولقد تألفت لجنة دربير عام ١٩٥٨ لترفع تقريراً للرئيس أيزنهاور عن هذا الموضوع ، وافقت على أنه إذا كانت البلدان الفقيرة تقع في أخطأه ، إلا أن هذا لا يستدعى إلغاء البرامج ، كل ما في الأمر أنه يجب أن نتأكد من أن البرامج ستدار بطريقة أفضل في المستقبل .

والمناداة بعدم سحب الاعتمادات بحجة عدم وجود تبييد وعدم كفاية لن يلزم البلدان الغنية بتزديم المال للبلدان الفقيرة . وإنما سنلزمها الضرورة الاخلاقية ، التي تحتم تقديم المعونة الدولية .

ونحن نجد أن ضمير المجتمع ما زال محسوراً ، في الوقت الحالي ، داخل الحدود القومية .

وبالرغم من أنه بات من المتفق عليه أن من واجب كل بلد أن يتأكد من أن مواطنيه لن يجوعوا ، إلا أنه لم يحدث تطور كبير في القيم التي تنادى بالمشاركة في البأساء والضراء . ولكننا إذا سلطنا بواجب المواطن تجاه إخوانه المواطنين ، فن المؤكد أن الولاء للجنس البشري كله يستتبع ذلك منطقياً . وتستدعى هذه النظرة مرور وقت وزيادة في المعرفة .

وإذا كان هناك من ينكر الحاجة إلى مساعدة البائسين ، فليس من الغريب أن ينكر ضرورة مساعدة البلدان الفقيرة ، أما إذا اعترفنا بأن زميلنا المواطن يجب ألا يجوع ، فليس من المنطقي أن ننادى بقصر هذه المساعدة على الحدود الإقليمية .

ويقال أحيانا : إن البلدان الفقيرة مسئولة عن وضعها ، لأنها
لو اشتغلت وادخرت استطاعت أن تقف على قدميها .

وهذه النظرة غير واقعية ، فالعاملان اللذان جعلنا من النمو
الاقتصادى أمراً ضرورياً في البلدان الفقيرة هما : ارتفاع الأذواق ،
وانخفاض نسبة الوفيات دون قيود على المواليد ، ولقد حدثت هذه
التطورات نتيجة للاتصال بالغرب . والزيادة الهائلة التي حدثت في عدد
السكان ، وارتفاع الأذواق هما اللذان حطما فضيلة الانظمة القديمة
الخاصة بالقيم ، كما أجبراً هذه البلدان على الكفاح من أجل النمو
الاقتصادى السريع . إن قيمهم تؤكد وقائع أخرى غير الحاجة إلى
مستوى معيشة أعلى ولا يمكن أن نتوقع تغيير هذه القيم في فترة قصيرة
والبلدان الغنية وحدها هي التي تملك الاعتمادات الكافية التي تسمح لها
بتحقيق المعدل الضرورى من النمو ، مع الحد من الآثار السيئة التي تطرأ
على البنيان الاجتماعى .

وإذا بدأ أن هذه الحجج لا تكفى ، استطعنا أن نثبت أيضاً أن
المعونة تخدم المصالح الانانية للبلدان الغنية . فسكان البلدان الفقيرة
لم يعودوا قانعين بذلك النظرة التي تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ،
وحيث يتصورون حياة أفضل ، يضعون في الصورة عنصر المستوى
المعيشى المادى الأرفع . فإذا لم نشبع احتياجاتهم فلن ينعم العالم
بالسلام ، وإذا كان اليأس ضعفاً بما فيه الكفاية ، فإن الحرب والثورة
تبدوان منطقيتين وحتميتين .

يجب أن نساعد البلدان الفقيرة ، ويجب ألا ننفل ذلك لأنه ضرورة أخلاقية ، غير أننا نستطيع أيضاً أن نشجع من يشكرون ذلك ، بأن خلقت نظرم إلى أن المعونة ستخدم مصالحهم .

غير أن هناك أساليب متعددة لتحسين أوضاع البلدان الفقيرة دون الإضرار بوضع البلدان الغنية .

وتتلخص الخطوة الأولى في أن ترفع البلدان الغنية كمية السلع التي تستطيع استيرادها من البلدان الفقيرة .

ويجب أن ننفذ المبدأ القديم القائل بأن الامتيازات التجارية للممنوحة لأي بلد يجب أن تمتد إلى كافة البلدان الأخرى .

يجب أن يسمح لبلدان العالم الغنية أن تحمي البلدان الفقيرة على حساب البلدان غير الفقيرة . وإن يكون هناك ما يستدعي خوفنا من أن تكس البلدان الفقيرة فائداً من الموارد نتيجة لهذه الخطوة ، ذلك لأن كافة الأموال الموجودة ستنفق في شراء مزيد من الواردات .

ويجب ألا ترتفع الواردات إلى البلدان الغنية بصورة تؤدي معها إلى التحوط العام ، ومن الممكن تجنب هذه النتيجة في البلدان الغنية باتخاذ الإجراءات حكومية ملائمة .

أضيف إلى هذا أننا رأينا كيف أن سياسة مضاعفة الواردات تحتاج إلى تخطيط بحيث تخفف حدة الحسائر على الشركة وعلى العامل وسيتضمن الأمر ، في بعض الأحيان ، قيام الحكومة بتقديم تعويضات في المناطق

التي تركز فيها الصناعات بمدة ، وقد يقتضى الامر أيضا برامج تدريبية معينة .

وكثيرا ما يعترض على تخفيف قيود الاستيراد في البلدان الغنية ، على أساس أن ذلك سيحرم البلد من بعض العائدات الإنتاجية الحيوى ، إذا ما نشبت الحرب . وكثيرا ما يثار هذا الجدل مع أن المواد التي يشار إليها غير ذات أهمية ونضيف الى هذا أن الجدل يعقل مدى التغيرات التي حدثت منذ الحرب العالمية الأخيرة . . ولو كانت الحرب ذات طبيعة محدودة فإن مسالك البحر ستظل مفتوحة وتظل الواردات ممكنة وفي حالة هجوم بالقنابل الهيدروجينية من جانب الدول الكبرى فإن القول بأن التسيلات الإنتاجية لن تتأثر بنتيجة الحرب لا يعدو أن يكون من باب الأمانى .

وهناك خطوة ثانية قد تساعد البلدان الفقيرة ، وتمثل في استنباط الأجهزة الملائمة لندرة رأس المال وتضخم الطاقة العاملة في هذه البلدان ، ونحن نجد في الوقت الحالى أن كافة الأجهزة المتوافرة للشراء لا تصلح إلا للعمال المهرة الموجودين في بلد يتمتع بوفرة في رأس المال ونظام للنقل على جانب كبير من التنظيم .

وقد يبدو أن من المفيد إنشاء قسم للبحوث الصناعية ، داخل نطاق الأمم المتحدة ، أو أى جهاز دولى آخر يقوم بإرسال رجال الصناعة لاستنباط الأجهزة الملائمة لظروف البلدان الفقيرة ، ونهى ظروف مختلف من ظروف البلدان الفقيرة في الوقت الحالى .

والخطوة الثالثة التي تحسن الموقف في البلدان الفقيرة هي وضع الخطط التي يكون من شأنها استقرار أسعار المحاصيل والمعادن المختلفة التي تباع في الأسواق العالمية في الوقت الحاضر . وذلك لمنع حدوث التقلبات العنيفة من عام لآخر .

ومثل هذا البرنامج يسمح للبلدان الفقيرة بأن يكون لديها فكرة تقريبية عن المبلغ الذي ستحصل عليه مقابل كل محصول من حاصلاتها لفترة من الوقت في المستقبل، وهذا يختلف عن الموقف في الوقت الحاضر حيث يمكن أن تنقص العوائد الناتجة عن بيع الحاصلات المصدرة إلى النصف وذلك في عام واحد .

وقد قدرت الخسارة في المقبوضات التي نتجت عن انخفاض أسعار المواد الخام أثناء الكساد الذي حدث في عام ١٩٥٨ على أنها أكثر من مجموع المبالغ التي حصلت عليها البلدان الفقيرة على شكل معونة خارجية في ذلك العام .

وغالبا ما يقول البعض إن من المستحيل وضع خطط لاستقرار الأسعار لأن التقلبات التي تحدث في العرض والطلب كبيرة جدا لدرجة أننا نتوقع حدوث نقص خطير أو فائض في المنتجات إن عاجلا أو آجلا

ولكن هناك سيان يؤيدان أن هذه الخطط أكثر إمكانا في الوقت الحاضر عما كانت عليه في أي وقت من الماضي فالعالم يصمم على تجنب الكساد الخطير وكذلك التقلبات الخطيرة في نشاط الأعمال .

وترجع الحركات العنيفة التي حدثت في أسعار المواد في الماضي إلى هذين السببين - إلى جانب الحروب . وعلاوة على ذلك فالبلدان الغنية تستطيع في الوقت الحاضر تخزين المواد الخام ويمكن للكفاية المضبوطة التي تفضى عن التعدين أو إنتاج الكمية الصحيحة بالضبط أن تعطى لكل بلد فكرة عن الأسعار التي ستحصل عليها مقابل صادراتها في السنوات التالية .

وإن أجدى الخطوات الفردية القليلة التي يمكن للبلدان الفقيرة أن تتخذها لتحسين موقفها دون الحاجة إلى المعونة الخارجية هي إعادة النظر في موقفها من السماح للأجانب باستثمار رؤوس أموالهم في البلدان الفقيرة .

فالاستثمار في البلدان الفقيرة لا يكون جذاباً في العادة عندما تأخذ الشركات في اعتبارها تكوين شركات مساعدة . وفي كثير من الحالات تكون الأرباح الناتجة عن العمل في البلدان المتخلفة أقل من الأرباح الناتجة عن الاستثمار في البلدان الغنية أو لا تزيد عنها كثيراً .

وحتى إذا أمكن أن تبدو هذه الأرباح كبيرة ، فإن العوامل غير الاقتصادية (مثل الخوف من فرض الضرائب الانتقامية أو من التأميم) تميل إلى منع صاحب العمل من إقامة مصنع له في بلد فقير وإن إحدى الطرق الناحية التي يمكن أن تتجهها لضمان معدل كبير من النمو هي جذب الاستثمار الخاص . وذلك بأن تعرض شروطاً تحد أكبر قدر السنين . من الضمانات الضريبية لفترة من . وكذلك بإعطاء الضمانات ضد التأميم .

وحينما يكون ذلك مستحيلا يجب تحديد الشروط التي يحدث عندها التأميم (إذا رُق أن ذلك ضرورياً للصالح القومى) .

وقد انتهجت كثير من البلدان هذه الآراء وأحرزت نجاحاً ملحوظاً . ومقابل ذلك يمكن للبلدان الفقيرة أن تطلب من الشركات الأجنبية تدريب عدد معين من الفنيين والاداريين المحليين . وعلى أية حال ، فن الحق ان تضر البلدان الفقيرة ، كما يحدث كثيرا في الوقت الحاضر ، على أن يتولى أهلها ادارة الشركة الأجنبية كلية بعد عدد من السنين . لأن النقص الذى تعانيه البلدان الفقيرة هو نقص الأشخاص المدربين ، ومن هنا سيكون هناك كثير من المناصب الهامة في الاقتصاد لا يمكن حلاؤها . وربما يكون من الاعقل أن تضر هذه الدول على أن الأشخاص المدربين لا يجب أن يرتبطوا بمصنع واحد، بل يجب السماح لهم بالانتقال إلى مصانع أخرى أو إقامة شركات خاصة بهم .

وفي الواقع ، تقوم السياسة التي تتبعها البلدان الفقيرة في الغالب على الفكرة الخاطئة بأنه إذا تولت إحدى الشركات الأجنبية نوطا من النشاط فلن يكون أمام مواطنيها الا عدد ضئيل من المناصب ولكن حقيقة الواقع هي أن التقدم الذي يحدث في احد المجالات تنتج عنه زيادة ارباح انتاج أنواع السلع الأخرى والظرف الوحيد الذى تمكن فيه الحكومة عاقلة في رفض السماح للأجانب بالعمل والاستثمار في الدولة هي عندما تريد إحدى الشركات القيام بأعمال التعدين أو لاستغلال المواد الخام حيث يكون في إمكان إحدى الشركات الأهلية القيام

بذلك العمل في فترة معقولة من الوقت وكذلك يمكن الوقوف في وجه إقامة بعض صناعات معينة ، بصرف النظر عما إذا كان الشخص المهني مواطناً علياً أو اجنياً ، وذلك إذا كانت إقامة هذه الصناعات ستزيد من توتر ميزان المدفوعات .

وإن كل الوسائل التي ناقشناها حتى الآن تمتاز بأنها تزيد دخل البلدان الفقيرة دون أن تضطر الحكومات إلى اتخاذ عمل مباشر ، وفي هذه الحالة لا يكون من الضروري الدخول في مفاوضات دبلوماسية حول المبالغ التي يجب تحويلها عن طريق المساعدات الأجنبية .

وإن البلدان الفقيرة تشعر أن العوائد التي تحصل عليها من التجارة الدولية ومن الاستثمار الدولي تأنيهاً كفى . بينما نعتبر أن رؤوس الأموال التي تحصل عليها على شكل مساعدات شيئاً مهيئاً . ومع ذلك ، ستكون المعونة الخارجية ضرورية . ويزداد حجمها ، هذا رغماً عن أن المبالغ التي يمكن للبلدان الفقيرة أن تستوعبها في المستقبل القريب محدودة .

وقد جاء في دراسة أجراها مركز الدراسات الدولية في معهد ماساشوسيتس للدراسات التكنولوجية تحت إشراف مجلس الشيوخ الأمريكي ، أن قدرة البلدان المتخلفة على استيعاب رأس المال محدودة جداً لدرجة أن نسبة منخفضة نوعاً من رأس المال ستفي بالحاجة تقريباً (من ٢٠ إلى ٣٥ بليون دولار في السنة من جميع الموارد) .

وقد ارتفع هذا الرقم كثيراً في دراسة أجرتها الأمم المتحدة ولكنه

كان لا يزال يمثل ما بين ١/٢٠ من الدخل القومي الكلي في بلدان العالم الغنية .

وقد وضع خبراء الأمم المتحدة تقديراتهم على أساس المبالغ التي تسمح بوجود معدل «مرض» من القو ولكن الدراسة الأخرى أخذت في اعتبارها للمبالغ التي يمكن استيعابها مباشرة . وربما يساعدنا رقم واحد على توضيح الاستنتاج الحالي في البلدان المتخلفة . فالمبالغ التي تنفق كل عام طبقاً لمشروع السنوات الخمس الثاني في الهند تعادل تقريباً ميزانية الشركة الأمريكية للتليفون والتلغراف .

ومع أن اهتمام كبيراً قد تركز على كمية النقود التي يجب أن تساهم بها البلدان الغنية في أغراض الاستثمار فإن هذه ليست المشكلة الوحيدة . وإذا أمكن للبلدان الغنية التي تلتج سلماً بطريقة اقتصادية أكثر من البلدان الفقيرة .

فهل تعد البلدان الغنية البلدان الفقيرة بهذه السلع حتى ولو كانت الأخيرة غير قادرة على دفع ثمن هذه البضائع ؟

والزراعة تمدنا بإطار معقول لبحث إمكانيات ذلك . فالتقدم العلمي السريع قد وضع البلدان الغنية في مركز يسمح لها بإنتاج طعام يزيد عن حاجة شعبها ويكفي للصادرات التجارية الطبيعية .

وعلى ذلك يمكن ترك الأراضي الطبية دون زراعتها . أو يمكن تخزين الفائض الناتج عنها ، بينما تعاني البلدان الفقيرة من ويلات الجوع .

وهذه الدول الأخيرة تكون على استعداد لشراء الغذاء الفائض .
ولكنها لا تقدر على إحراز العملات الأجنبية التي تمكنها من ذلك .

وفي هذه الظروف هل تكون البلدان الغنية على حق في تقييد إنتاج
المحاصيل التي يمكن أن ترفع معدل النمو في البلدان الفقيرة ؟

ولقد أوضحت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
كيفية تحقيق هذه الزيادة فقالت :

« توجد البطالة والبطالة المقنعة بين الفلاحين وغيرهم من العمال
في كثير من الدول المتخلفة .. وهناك عدد من المشاريع التي يمكن تنفيذها
بتشغيل هؤلاء العمال باستخدام المواد والمزارد المحلية أو بقدر صغير
من المعدات الأجنبية . وهذا يزيد من سرعة تطور الدولة ويرفع قدرتها
الإنتاجية وذلك بتعبيد الطرق ، وحفر الآبار ، وبناء السدود ، وحفر
قنوات الري ، وبناء المدارس ، والمخازن ، ومصانع التجهيز والتركيب .
ولكن عندما يتم تشغيل العاطلين يجب أن ينالوا أجوراً مقابل عملهم .
وتساعد الزيادة التي تطرأ على مشترياتهم من الغذاء والملبس وغير ذلك
على زيادة معدل العطب . وربما تسبب هذه الزيادة التي تطرأ على السوق
في طلب السلع الاستهلاكية - قبل أن تؤدي التسهيلات المطبقة
حديثاً إلى زيادة الإنتاج - إلى حدوث التضخم هذا هو الوقت الذي
تظهر فيه الحاجة إلى فائض المنتجات الزراعية الموجودة في الدول
الأخرى . »

وايس غريباً أن تجتذب امكانية استغلال فائض المزارع في الخارج .
 اهتماما كبيراً . فقد اقترح ادلاي ستيفنسون أننا يجب . . أن نتعلم كيف
 نستغل مالدينا من فائض في الطعام والمنسوجات كورد كبير بناء في
 التنمية الاقتصادية ، فلا يكون مجرد احسان بل كراس مال عامل . وذلك
 لتمكين العمال من التحول عن العمل في الزراعة إلى العمل في بناء الطرق
 والسدود ، ومحطات القوى ، وما أشبه ذلك دون خلق طلب تضخم
 على الطعام والملبس . .

وذهب السناتور هيوبرت همفري إلى أبعد من ذلك عندما قال : « أن
 الولايات المتحدة يجب أن تستغل الوفرة التي منحها الله إياها في الطعام ،
 وقال ، « إذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد ما تفعله بما لدينا
 من فائض . . دون تعطيم الاقتصاد العالمي . . فأننا لا نستطيع حماية
 أنفسنا . .

وعلى أية حال . فإن الحاجة إلى اتجاهات جديدة ونظم جديدة
 ستظهر وذلك إذا أمكن توزيع المساعدات من هذا النوع بكميات كبيرة
 وقد أدى التصرف في فائض المنتجات الزراعية الأمريكية إلى أن قال
 رئيس مجلس القمح في استراليا معقبا على ذلك :

« إن الولايات المتحدة تستغل السلطة التي منحها لها الكونغرس
 لقضاء على المنتجات الرئيسية في البلدان الأخرى .

لقد جعلت شروط التجارة والاعتبارات المالية والأخلاقية الخاصة

- بالتجارة الحرة العادية نافعة لسد الحاجة الملحة لنقل للمستوية في العناية
 بالدول الأخرى - خلاف الولايات المتحدة - وتوريد الحاصلات لها ،
 وهناك تغييرات مشابهة تحدث في البلدان الأخرى حول آثار البرامج
 الأمريكية ، بينما يوجد كثيرون في أمريكا يشعرون أن الوسائل التي
 تنتهجها البلدان الغنية الأخرى لتصرف في فائض محاصيلها ليست أقل
 عرضة للوم .

وإن مستوى المعيشة في كثير من بلدان العالم يتأثر إلى حد كبير بقدرة
 هذه البلدان على بيع سلعهم في الخارج ، فبغير الصادرات لن تكون الدولة
 قادرة على الحصول على العملات الخارجية التي تحتاج إليها لشراء السلع
 المستوردة اللازمة لدوام الإنتاج .

ولكن إذا وضعت الحكومات الأجنبية برامج غير عادية للتصدير
 فإن ذلك يهدد الحالة المالية في الوقت الحاضر ، كما يهدد بقاء الاقتصاد في
 البلدان الأخرى في الحالات الأخيرة .

وطالما استمر بقاء الأنظمة الحالية، فأنا لا أتوقع لبرامج المساعدات
 التي تتدخل مع المبيعات التجارية في السوق العالمية سترحب بها البلدان
 الغنية الأخرى التي تحاول بيع سلع مشابهة في الخارج .

وهكذا نصل إلى مأزق عميق . إن النظام الحالي يعتمد على المنافسة
 الدولية الحرة ، غير أن هذا لن يسمح للبلدان الفقيرة بالحصول على
 النقد الأجنبي الكافي الذي تدفع منه ثمن الواردات التي تحتاج إليها وهكذا

لا يمكن أن نتوقع إلا أن تنضام أوضاع البلدان الفقيرة ، وأن يصبح موقف العالم أكثر صعوبة .

ومن ناحية أخرى نجد أن المعونة الضخمة غير ممكنة في ظل المفهوم الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ذلك لأن المعونات التي تقدم من بلد لاشك ستؤثر على مبيعات البلدان الأخرى .

وهكذا سيقتضى الأمر استنباط أساليب جديدة لتحويل السلع من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة - دون الاساءة إلى وضع البلدان الأخرى المصدرة .

ومن الملاحظ أن أضخم نسبة من المعونة التي قدمت منذ الحرب العالمية إنما قدمت على أساس ثنائي . وكثيرا ما نظر إلى المعونة الأجنبية - منذ الحرب - على أنها وسيلة لضمان خضوع بلد لسياسة معينة ، مرسومة ، وكثيرا ما أثبتت الأحداث أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه .

والتعليق التالي للمأخوذ من مجلة « إيكونوميست » ، النندنية يكشف عن الحقائق الآتية : « من بين المتلقين للمعونة ، نجد أن البعض يكره الشروط السياسية المرتبطة بها ، والبعض يعتمد على هذه الشروط اعتمادا كبيرا غير أنهم يشعرون بسخط حين يفشل الحلفاء الأثرياء في إجابة كافة مطالبهم وهناك طائفة من البلدان أصبحت تفرض أن من حقها أن تتلقى معونات أضخم من التي تتلقاها بالفعل . والحزن يشيع في صفوف الدليل المعطية أيضا : فهي تشير أن بعض الدول التي تحصل

على المعونة لا تعترف بالجبل، وليت الأمر يقف عند هذا الحد، أنها لا تشجع أيضا، كما تشمر بأن بعض الدول تلعب - دون احتراس - بالجانبين، أما نفاهر بلدان أخرى بمشاعر الود والحب فإنه لا يبدو أن يكون رياء.

وهناك بالطبع، علاقات استثنائية لا ينطبق عليها هذا القول. مثال هذا للمعونة التي تقدمها الولايات المتحدة لبورتوريكو، والمعونة التي تقدمها بريطانيا لبعض بلدان الكومنولث، والمعونة الفرنسية في مناطق معينة من افريقية.

ولكن من الملاحظ أن المعونة كثيرا ما أدت إلى نشوب توتر بين المعطى والآخذ وليس هذا بالأمر بالغريب، فاللاقة بين المدين والدائن بين المعطى والآخذ، لم تكن في يوم من الأيام علاقة سارة، وعندما لا يكون الطرفان أفرادا وإنما بلدانا، فإن احتمالات التوتر تنظم.

ومن الأسباب الرئيسية للتوتر أن البلدان الغنية تحاول أن تضمن استغلال معونتها بطريقة «مفيدة» وكثيرا ما اعتبرت هذه الخطوة تدخلا - لا مبرر له - في الشؤون الداخلية للبلد الذي يتلقى المعونة.

ولقد استخدم الغرب، والروس في الآونة الأخيرة، المعونة الدولية كسلاح في الحرب الباردة، كطريقة لكسب الاصدقاء والتأثير في الناس. وتم تصدير الاعتمادات اللازمة على أمل أنها ستؤدي إلى التحالف في الحرب الباردة، وعلى أساس أنها ستجعل البلدان المتلقية للمعونة تطبق النظام الاقتصادي المعمول به في البلد المعطى أو الدائن. غير أن هذه السياسة إنما تمل نفسها بالأمان، ذلك لأن البلدان الفقيرة لا تستطيع

أن تطبق المبادئ الشيوعية الخاصة أو المبادئ الرأسمالية الخاصة ، ذلك لأنها تواجه مشاكل فريدة في التاريخ . إن التشديق بالنظريات العقائدية القديمة لا يمكن أن يساعدها .

وليس من المعقول ، بالطبع ، أن نتوقع أن برامج المعونة من الكتلتين ستخضع في تخطيطها لمدى فائدتها للبلدان الفقيرة ، وتحقيقها لتتقدم هناك ، ليس من المعقول أن نتوقع هذا طالما أن الكتلتين تريان أحما في معركة حياة أو موت ضد خصم لا يلين .

وفي مثل هذه الظروف ليس أمامنا إلا أن نتوقع أن برامج المعونة ستصبح مثل فروع السياسة الأخرى ، أنها ستوزن وتدرس للكشف عما إذا كانت ستخدم وضع الكتلة أو لا تخدمه . ومع ذلك فإن كافة البلدان التي تقدم المعونة قد أعلنت أن هدفها هو مساعدة البلدان الفقيرة دون ارتباط معوتها بشروط ، وأنه إذا ما خفت حدة التوتر فإنها ستكون على استعداد لا عطاء المال عن طريق معونات أخرى . وإن تاريخ المنظمات الدولية — سواء أكانت ذات مجال محدود كمشروع كولومبو أو ذات مجال عالمي كالأمم المتحدة والبنك الدولي — يدل على نجاحها . والأموال التي تقدمها هذه المنظمات أخذت تأخذ نمواً بصورة منتظمة ، كما أن البلدان الفقيرة أثبتت أنها على استعداد للترحيب بالنصح المهرق من هذه الهيئات ، مؤمنة بأن هذا النصح إنما يستهدف خيرها ، في الوقت الذي تشك فيه في المقترحات المقدمة من بلدان غنية معينة .

ولقد كثرت الأصوات التي تطالب بزيادة اعتمادات المعونة المقدمة

عن طريق الهيئات الدولية ، وذلك نتيجة للانتصار الدائم الذى حققته تلك العلاقة - المبينة على الثقة - بين المدين والدائن ، بين المعطى والمتلقى . ويعتقد الكثيرون أن المعونة الأجنبية التى تقدم بهذه الطريقة هى وحدها التى تستطيع ترويق عرا الوحدة بين باران العالم ، أما المعونة التى تتألف من طرفين فقط (المعونة الثنائية) فستظل مثار الشقاق .

ومع ذلك فإن المقترحات الخاصة بالاستزادة - بصورة هائلة - من برامج المعونة الدولية لم تلق قبولا لدى روسيا ، أو أمريكا ، أو البلدان الغنية الأخرى . ولن نكون مغالين إذا قلنا إن البلدان الغنية لا تقبل هذه المشروعات إلا عندما يكون الضغط السياسى من جانب البلدان الفقيرة شديداً . وبالرغم من ظهور منظمات جديدة معينة فى السنوات الأخيرة ، إلا أن المبالغ التى تقدمها محدودة . مثال هذا أن اجمالى رأس المال الذى يزعم صندوق قرض التنمية البنىء به لا يعدو مليون دولار ، كما أن التنية متجهة إلى استمرار الوضع على هذا الحال لخمس سنوات . وإذا شئنا المقارنة قلنا إن ميزانية مدينة نيويورك وحدها ، تربو على ٢ بليون دولار سنوياً .

ومع ذلك يجب ألا نفرط فى التركيز على مسألة توافر الاعتمادات ، إذ ليست هذه هى أعقد المشا كل . إن التوسع فى برامج المعونة التى تشترك فيها دول كثيرة لن يتحقق إلا إذا خفت حمدة التوتر الدولى ، كما أن ما يستتبع ذلك من خفض لنفقات التسلح سيوفر كل الاعتمادات اللازمة للمعونة إن من الممكن توفير كل الاعتمادات التى تستطيع البلدان الفقيرة استيعابها ، دون كبير تضحية . والبلدان الغنية تقدم للبلدان الفقيرة

ما يقل عن نصف واحد في المائة من اجمالي دخلها ، من أجل التنمية الاقتصادية ، وهذا المبلغ الضئيل يظهر في صورة منح ، واستثمارات خاصة . أما إذا وصلت المعونة إلى ١٪ في العشر سنوات القادمة فإن ذلك سيوفر كافة الاعتمادات التي تستطيع البلدان الفقيرة استيعابها . ولا يمكن أن نعتبر هذا عبثاً ثقيلاً جداً : إن الأمر سيحتاج إلى زيادة سنوية في دخل البلدان الغنية تقل عن ٥٪ . ولكننا إذا كنا واقعيين فعلينا أن نعترف بأنه طالما ظل الصراع بين الشرق والغرب يطفئ على مشاكل البلدان الفقيرة فلا يحتمل أن يهتم كبار واضعي السياسة بهذه المشكلة الاهتمام الذي تستحقه ، وكبار واضعي السياسة وحدهم هم الذين يستطيعون تغيير قوانين اللعبة التي تلعبها التجارة الدولية . ولن تحدث زيادة سريعة في المعونات إلا إذا تمت هذه التغيرات ، ذلك لأن التفكير في مضاعفة المعونة بشدة داخل نطاق الوضع الدولي الحالي سيؤدي لا محالة إلى توترات خطيرة بين البلدان الغنية .

وبالرغم من أن تزويد البلدان الفقيرة بالموارد التي تحتاج إليها لن يتطلب أية تضحية كبرى من البلدان الغنية ، إلا أنه ستظهر عقبات ضخمة عند وضع المبادئ التي تحدد بمقتضاها كمية المعونة .

هل تتألف المعونة من نسبة مئوية من الدخل القومي (وهذا نجد أرقاما لا يمكن الاعتماد عليها للمقارنة بين البلدان) أم نتمتع على معايير أخرى ؟ . وفي ظل أية ظروف - إذا كانت هناك ظروف حقاً - تستطيع البلدان أن تقول إن متاعها الداخلية حادة جداً لدرجة أنها لا تستطيع المساهمة في المعونة ؟ وكيف نأخذ من البلدان الغنية الاعتمادات الإضافية المطلوبة كل عام ؟

وهكذا نجد أن من العسير تحديد نسبة المبالغ التي ستدفعها البلدان الغنية ، بطريقة عادلة . غير أن هناك مشكلة أشد من السابقة عسراً ، وهي كيف نوزع المعونة على البلدان الفقيرة ، وبطريقة عادلة أيضاً ؟ لقد كان هناك في الماضي شكلان للتوزيع .

فالوسائل التي استخدمتها الأمم الفردية اعتمدت ، إلى حد كبير ، على الامتيازات السياسية والعسكرية التي يمكن تحقيقها عن طريق تقديم المال لبلدان معينة . غير أن هذا المبدأ لن يكون مناسباً للهيئات الدولية .

كما أن المبادئ التي يطبقها البنك الدولي وغيره من المنظمات المشابهة لن تكون مرضية في المستقبل . وقد كان هناك اتجاه يرمى إلى المطالبة بتقديم المشروعات في صورة متطورة بشكل كبير ، ورفض الطلبات التي لا تتضمن مطالب مفصلة وبالرغم من أن مثل بلدان فقيرة كثيرة يتفقون على أن تقديم المعلومات الكاملة كان مفيداً ، إلا أنهم يؤكدون أن هذا يكون على حساب البلدان الفقيرة جداً والمتأخرة جداً ، إذ لا نستطيع هذه البلدان تقديم البيانات المطلوبة .

وكما تضاعفت كمية المعونة المقدمة ، زادت النتائج السيئة لهذا التمييز . يجب أن يقدم المال لكافة الدول تبعاً لاحتياجاتها ، ويجب أن تذهب المبالغ إلى كافة البلدان الفقيرة .

والذين يعجزون عن استغلال كل الأموال التي تقدم لهم في عام واحد يخصص لهم عدد أكبر من الخبراء الذين ينفذون مشروعات ترمى إلى مضاعفة سرعة النمو .

ومن أعنف المناقشات التي دارت في السنوات الأخيرة هو ما إذا

كان من الواجب تقديم الأموال في صورة منح أم في صورة قروض تدفع بعد ذلك بل ازدادت المشكلة تعقيدا بعد أن أمكن تقديم القروض « السهلة » ، التي يمكن دفعها بعملة البلد الدائن .

وكثيرون من الخبراء في هذا الميدان يجدون صعوبة في التمييز بين الحقيقة الكامنة وراء القروض « السهلة » ، والمنح الصريحة .

ومن العسير للغاية تفصيل الحجج التي تؤيد المنح والحجج التي تؤيد القروض . إذ تتدخل في المسألة ، وبصورة غاية في التعقيد ، عوامل نفسانية ، واقتصادية ، وسياسية . ولكن يبدو من الحجج الرئيسية التي يستند إليها المنادون بالقروض أن المبالغ المرسلة إلى الخارج تعتبر تضحية قام بها أناس لن يستخدموها هذه المبالغ بأنفسهم ولهذا فإن من حقهم المطالبة بعائد على هذه الاعتمادات التي استثمرت . ويضيفون إلى هذا أن المنح غير مقبولة نفسيا لدى البلدان الفقيرة . لأنها تحمل في طياتها معنى الصدقة .

والذين ينادون باعطاء نسبة كبيرة من الإعانة في صورة منح يؤيدون حججهم بقولهم : إن العجز في ميزان المدفوعات يستمر لفترة طويلة في البلدان الفقيرة . وهم يقولون أن اشتراط إعادة دفع الديون سيصرف من سير النمو في المستقبل أو يؤدي إلى عجز في الديون ، أو أنه إذا لم يجد طريق من الطريقتين قبولاً فإن الحل يتمثل في تقديم قروض اضافية تساعد البلدان الفقيرة على دفع الديون السابقة عندما يحل ميعاد الدفع . وليس معنى هذا أنه لا مكان للقروض ، وبخاصة في المغامرات الاقتصادية ، غير أننا ننادى بتقديم نسبة كبيرة من الإعانة في صورة منحة لا قرض .

والذين يحبذون المنح سيتفقون عادة على أن معظم البلدان الفقيرة كانت تنظر إليها في الماضي على أنها شيء مشين .. ومع ذلك فهم يؤكدون أن هذا الاتجاه كان له ما يبرره في كثير من الأحيان ، وأن المشكلة تستحق إلى حد كبير إذا قدمنا المعونة عن طريق الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية .

مارلنا نعلم كلية على اعتراضات الكلاسيكية الجديدة الجادة ، في تناولنا لموضوع التجارة الدولية والمعونة الدولية .

ونحن لم نستخدم خيالنا كثيراً لنكتشف مجالات جديدة تتلاقى فيها مصالح البلدان الغنية والفقيرة حتى يتسنى لنا أن نفهم منظمات تعود بالنفع على كلا الطرفين .

ولقد رأينا أن تطبيق نظام الحماية في البلدان الغنية والتجارة الحرة في البلدان الفقيرة سيعودان بالنفع على العالم ككل ، ولن يضرا بمصالح الطرفين طالما أن التغييرات لا تتم بصورة ساحقة .

وهناك احتمال آخر يساعد البلدان الغنية ، والفقيرة ، ويتمثل في اتباع سياسة دولية معززة للدورات الاقتصادية ، والهدف منها تجنب آثار دورات الكساد .

ولقد رأينا في الفصول الخاصة بالبلدان الغنية أن الكساد والركود يحدثان حين لا يكفي الطلب على السلع استيعاب كافة الإنتاج المطلوب ونظراً لتعذر بيع السلع المنتجة فإن رجال الصناعة يخفزون كمية الإنتاج ويطردون بعض العمال .

وسيكون لهذا التأثير آثاره السيئة ، ذلك لأن غيرهم من رجال

الصناعة سيقنعون من اتاجهم عندما يقل الطلب على الإنتاج ، وهكذا ينحسر النشاط الاقتصادى بصورة متزايدة .

وهكذا نجد أن مشكلة التحكم فى هذه التقلبات تتمثل فى إيقاف هذا الانحسار المتزايد ، ولقد اتفق رجال الاقتصاد على أن الحل يتمثل فى تخفيف سياسة القروض من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة إلى جانب التوسع فى الاستثمارات الحكومية .

والمشكلة هنا هى أن هذين الحلين لا يؤديان إلى نتائج مرضية . ذلك لأن الكساد لا يشجع بالطبع على الاستثمار ، لأنه يقال من فرص الربح كما يقلل من الاستهلاك أيضاً ، ذلك لأن الذين طردوا من أعمالهم مضطرون إلى تقييد مشترياتهم ..

أما الذين مازالوا فى وظائفهم فأنهم كثيراً ما يتخذون خطوات احتياطية لتكوين احتياطي حر ينفقون منه فى حالة طردهم .

وقد ثبت أيضاً أن من العسير تنفيذ برامج الحكومة الاستثنائية للوقوف بها فى وجه الدورات ، إذ من العسير البدء فى مشروعات كثيرة فى نفس اللحظة التى يحدث فيها الكساد .

وهكذا لا يمحتمل أن ينجح البلد تماماً فى الحلولة دون تفاقم الكساد ومع ذلك فإن الكساد لا يقتصر على البلد الذى بدأ فيه .

فى الوقت الذى تقل فيه طلبات رجال الصناعة داخل البلد تقل

أيضا الطلبات التي يتلقاها رجال الصناعة والمناجم . الخ . من خارج البلد . وهكذا نجد أن الإنتاج يميل الى الانهيار في البلدان الأجنبية لنفس الأسباب التي تسبب الانهيار في البلد الذي يعاني من الكساد .

ومع ذلك فإن شعوب البلدان الفقيرة تختلف عن شعوب البلد الذي يحدث فيه الكساد ، حيث لا يرغب المستهلك والصانع في اتفاق ماله ، أما في البلدان الفقيرة فإن المشتريات تقل لأن شعما مضطر الى ذلك اضطرارا... وهكذا يمكن أن تتلاقى مصالح البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ان البلدان الغنية ، تريد أن تجد الوسائل التي تقضى بها على الانحسار الاقتصادي المتفاقم ، والبلدان الفقيرة تريد أن تجد وسيلة تمنع بها التقلبات العنيفة في قيمة صادراتها . وهكذا ستكون واقعيين إذا نحن خصصنا اعتمادا دوليا لتحقيق الاستقرار . . ويقوم هذا الاعتماد بتعويض البلدان التي يقل دخلها من الصادرات نتيجة للكساد .

وقد يعترض البعض قائلين :

ان صندوق النقد الدولي انما قام لمعالجة هذه المشاكل ، غير أن صندوق النقد الدولي لا يستطيع ان يفتح اعتمادات اضافية ، كل ما يستطيعه هو اقراض النقود التي يجب اعادتها بعد ذلك . . ونظراً لأن البلدان الفقيرة تعاني من عجز دائم في النقد الأجنبي فانها لا تستطيع أن تسدد اخلال فترة الكساد والركود .

غير أن النقود التي سيدفعها صندوق التسويات الدولية ستكون في

صورة منح ، وهذه المنح لن تكلف البلدان الغنية التي تعاني الكساد ، ذلك لأن الطلبات الإضافية من البلدان الفقيرة ستستغل الامكانيات التي كانت معطلة .

ويقترح آخرون بأن من الممكن وقف الاسعار بتوفير موارد اضافية في البلدان الغنية ، ذلك لأننا قدرنا أن الباس على استعداد دائماً لانفاق المزيد من المال إذا كان لديهم نقود . ومن الممكن الاقدام على خطوات معينة لتحقيق هذه الغاية، مثال هذا مضاعفة التعويضات التي تدفع للعاطلين في فترات الكساد غير أن أية محاولة لوضع سياسة مضادة للدورة تعتمد على ضرائب معادلة .. الخ .. ستطلب نسبة عالية من التدخل في الاقتصاد الأمر الذي سيؤدي بسرعة الى سيطرة مركزية كاملة .

وستكون هناك اعتراضات على صندوق التسويات الدولية لأسباب عدة، من بينها عدم توافر الاحصائيات الملائمة، واستحالة تقدير التعويضات الملائمة للصادرات الآخذة في التدهور ، والخوف من أن البلدان الفقيرة لن ترغب في خفض هذه المدفوعات عندما ينتهي الكساد، ولقد ظهرت نفس الاعتراضات ، ونفس الأسباب ، على اقترحات أخرى جديدة في هذا الميدان .

ونحن لانسكر بالطبع أن هذا النظام مستحيل في ظل الظروف الحالية إذ أن الأمر يقتضى قسماً أو فرماً من الوحدة العالمية. غير أننا لانستطيع أن نخرج بنظام اقتصادي ناجح إلا إذا ظهرت مثل هذه الأفكار الجديدة

التي نهدف الى اكتشاف الحالات التي تتلاقى فيها مصالح البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

وإذا أردنا أن نصل الى المعدل الضروري للمساعدة فيجب الشعور على وسائل جديدة لتحويل الموارد. ولا يمكن أن نقتنع بأنظمة تجارية صنعت في عصر سابق ، أنظمة تعكس نظريات اقتصادية لم تعد صالحة في الوقت الحالي ، علينا أن نقرر، من حيث المبدأ ، أن هدفنا هو تحويل أكبر قدر ممكن من المال للبلدان الفقيرة لاستغلالها هناك بصورة مجدية وبذلك نتصرف للبحث عن وسائل لتنفيذ هذه الاجرلات بأقل قدر من الاحتكاك .

وفي كثير من البلدان الفقيرة نجد أن الظروف تعاكس كافة الراغبين في توفير حياة أفضل للسكان . وقد تؤدي زيادة السكان إلى تحطيم كافة الجهود المبذولة : ولكننا إذا استبعدنا هذا الاحتمال وجدنا أن من الضروري حدوث ثورة في الاتجاهات ، ثورة تؤكد أن المعونة التي تقدم حالياً للبلدان الفقيرة ليست كافية على الإطلاق . إننا لا نتردد في تخصيص مبالغ ضخمة للضمان الاجتماعي داخل كل بلد غني . فهل ننكر واجبنا الذي يلزمنا بتخصيص ١٪ من دخل البلدان الفقيرة للتخفيف من حدة المشاكل الضخمة ، والفقير في بلدان العالم الفقيرة ؟ .

١٣ — خلق مجتمع (عالمي) من الأمم

لقد حاولنا إعادة دراسة المشاكل التي تعترض عالم اليوم ، وركزنا اهتمامنا على المصاعب الناجمة عن التغيرات التي طرأت على التكنولوجيا ،

والتنظيم الاجتماعى ، والمثل العليا . وراينا كيف أن الحلول الخاصة بالعمل ، والاستهلاك ، لا تصلح لظروف الحاضر ، بل وتضاعف - أحياناً - من حدة المصاعب التى تهدف إلى حلها . واكتشفنا أن معدل النمو - فى الطاقة الإنتاجية وكمية الإنتاج - سيتضادف جداً فى البلدان الغنية ، فى غضون السنوات القادمة ، لدرجة أنه سيتطلب إعادة النظر فى القيم الموروثة الخاصة بالعمل ، والاستهلاك ، والأدغار ، كما أن الأمر سيقضى البحث عن وسائل جديدة لاستغلال الوقت ، وقلنا إن تزايد عدد السكان فى البلدان الفقيرة ، وارتفاع مستوى الاذواق ، قد جعل النمو الاقتصادى ضرورياً من أجل تجنب الجوع ، وتحقيق أدنى قدر من مطامح هذه الحاجة الملحة إلى التنمية - فتقضى السعى وراء أساليب جديدة لمضاعفة معدل النمو - أساليب كثيراً ما تتعارض مع معتقدات الغرب .

والمساعدة الاجتماعية التى يمكن تقديمها فى البلدان الغنية بنديجة لثروتها يستحيل تطبيقها فى البلدان الفقيرة ، أما أساليب الحكم فى هذه البلدان الفقيرة فيجب أن تصاغ بحيث تستطيع معالجة مشاكلها الخاصة بها .

ولقد رأينا أن كافة البلدان مستحتاج إلى أنظمة جديدة للتعليم تساعد الأفراد على التأقلم مع المواقف المتغير دون حدوث انهيار نصيب وتساعد المجتمع على التأقلم مع الظروف المتطورة .

لقد اكتشفنا في هذا الفصل من الكتاب أن التجارة الحرة لن تلام مع ظروف البلدان الفقيرة في الوقت الحاضر، ولكن حركة البلدان الغنية نحو التجارة الحرة سترفع مستوى معيشة تلك الدول، وكذلك مستوى معيشة البلدان الفقيرة .

ولقد رأينا أيضاً أن البلدان الغنية كانت في مركز يمكنها من اتخاذ خطوات أخرى يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو في البلدان الفقيرة ، وأن كمية النفود التي يمكن أن تستوعبها البلدان الفقيرة مباشرة من أجل الاستثمارات ، كمية محدودة ، ولكننا أشرنا إلى الحاجة إلى الهبات من المنتجات الزراعية والصناعية التي تمكن من تشغيل العمال العاطلين والذين يقاسون من البطالة المقتنة . وتقل من احتمال حدوث المجاعة .

ولكننا أوضحنا أن مثل هذه المساعدة تعتمد على وجود جو دولي مختلف ، جو يسوده التعاون بين الدول ولا يعاني من الصراع .

وقد أدى بنا الأمر إلى مناقشة الحرب الباردة التي تقسم العالم إلى كتلتين من القوى طبقاً للاختلافات في أيديولوجية كل كتلة ، وهي اختلافات مبالغ فيها ، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة كل من الجانبين على إدراك أن مركز الآخر تحدده إلى حد كبير مفاهيم الصالح القومي ، وليست الرغبة في الصراع .

فهل كنا واقعيين في مناقشة تطور البلدان الغنية والفقيرة دون دراسة الآثار المترتبة على الحرب الباردة ؟

والاول مرة في تاريخ الإنسان يمكن التأمل في المستقبل وما ينطوي عليه دون مناقشة مدلولات الحرب الكبرى فيما أن يبقى التوتر القائم بين الكتلتين القابضتين في مستوى لا يؤثر فيه هذا التوتر على النمو الاقتصادي بدرجة خطيرة وإلا ستشب حرب ذرية ..

وإذا قدر لهذا البديل الثاني أى الحرب الذرية أن تحدث فلن نجدنا أى شيء من التعقيب أمام الحطام والخرائب التى تركتها نهيران القنابل إذ أن كل الأشياء ستكون فى وضع مخالف لما كانت عليه ، وفى الواقع ربما يقول البعض أنه لن يكون هناك أى مستقبل حقيقى . وأحياناً ينكر البعض مثل هذه النتيجة . . فلا يزال البعض يفترضون أن أمريكا أو روسيا أو كلاهما سيبقى حياً بعد هذه الحرب ويستمر فى المضى فى طريق نجاحه .

هم يدللون على ذلك بأن الدول أعيد بناؤها بعد التخریب الذى حدث فى الماضى ، وأنها ستكون قادرة على أن تسترجع قواها بعد حدوث هجوم ذرى وذلك بنفس الطريقة التى حدثت فى الماضى ، ومثل هذا التعليل لا أساس له من الصحة ، لأن ذلك التشبيه تشبيه زائف .

ففى الماضى أمكن لأولئك الذين عاشوا بعد الحرب أن يعيدوا بناء حياتهم بأحسن ما يمكنهم ذلك لأن الهجوم لم يكن له أى أثر مترسب . ونحن لا ندرك عامة أن التخریب كان محدوداً فى الحروب السالفة . فعلى الرغم من أن لندن رميت بالقنابل خلال فترة طويلة من عام ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ فإن مناطق بأكملها من المدينة لم تمسها أى سوء ، واستمرت المواصلات دون انقطاع . واستمرت الحياة ..

أما في حالة وقوع هجوم ذرى فسوف تمحى مدن بأكملها بما فيها من طرق ومواصلات ، وستنقطع الصلة تماما بين بعض أجزاء الدولة والبعض الآخر ، وسيضطر الناس إلى البقاء في المخاض لمدة أيام أو أسابيع حتى يقل الاشعاع الذرى .. وليس من الصعب أن ندرك مدى العطب الذى ستعرض له شبكة التجارة والصناعة ، إذ يمكن أن ترى ذلك على نطاق ضيق كلما قام عمال النقل بأحد اضرابهم .. وقد جاء الاعتراف بكل هذه العوامل بلغة الأرقام عندما قيل إن الضحايا الذين سينجون من حدوث هجوم على أمريكا ربما يصل عددهم إلى ٨٠٪ من الشعب ..

وقد قال الرئيس إيزنهاور بعد توليته : « يبدو أن احتمالات السلام لم تعد قائمة بعد ظهور الأسلحة الذرية » ..

ولكن ، هل يمكن تجنب الحرب الذرية ؟ إن هذا السؤال من وجهة نظر أمريكا وحلفائها يتطلب بحث أهداف روسيا ودراستها ، فى حين تعتقد روسيا أن من الواجب دراسة أهداف الدول الغربية .. فكل كنلة مقتنعة تماما بالنوايا العدوانية التى تهدف إليها الكتلة الأخرى التى تعتقد أنها تهدد السلام العالمى . بينما هم أنفسهم يرغبون فى تكييف الموقف طبقاً لشروط مقبولة .

ولكن هذه العبارة تبدو مدعاة للسخرية ، غير أن الواقع ليس هو الحقيقة الموجودة بالفعل .. ولكنه الطريقة التى يمكن أن نرى بها الحقائق ، وتعتقد روسيا أن الحلفاء الغربيين يهددونها وأن كل قاعدة أمريكية فى أرض أجنبية لم توضع إلا لتكون رأس حربة للعدوان .

وكذلك فإن أمريكا وحلفاءها مقتنعون تماماً أن روسيا لن تكف عن اتخاذ خطوات لتعطيلهم إلا إذا كان مألدهم من القوات المسلحة يعادل مألدها . وكل دولة تعبر عن رغبتها في السلام في الوقت الذي تضي فيه في بناء قواتها المسلحة . ولا تثق أى دولة فيما تقوله الأخرى .

وقد أوضح ادلاى ستيفنسون ذلك تماماً في مقال له نشرته جريدة نيويورك تايمز بعد رحلته إلى روسيا في عام ١٩٥٨ : « لقد عدت من هذا البلد المتذبذب وأنا أشعر تماماً بحاجة الشعب وتطلعه إلى السلام وخوفه من قيام حرب أخرى . . لقد شعرت أن الشعب الروسى أكثر خوفاً في الواقع من الولايات المتحدة عما يشعر شعب الولايات المتحدة بالنسبة لروسيا وليس من الصعب أن ندرك ذلك إذا نظرنا إلى حلقة القواعد الجرية والدعاية المستمرة حول العداء الذي تكنه « القلة الحاكمة في الدول الرأسمالية الاستعمارية » نحو الروس .

ولما كنت أعتقد أن ضعفنا يمنعنا من الدخول في مغامرة عسكرية مع السوفييت ، فاقنى لا أخشى وقوع حرب ثالثة . . وأنهم يعرفون النتائج الرهيبة التي تتأتى من وقوع حرب ثالثة . . إذ أن كلمة « الحرب العالمية » نفسها تدل على أن الحرب ستكون انتحاراً شاملاً .

ولكننا لكي نتعاشى هذا الانتحار المزدوج عولنا على إنتاج الأسلحة وتكديسها لكي نصوب النيران نحو بعضنا البعض . وليس هناك حكمة في ذلك . .

وطالما يستمر هذا التوتر يستمر معه خطر الحرب وليس هذا لأن إحدى الدول ترغب في الحرب ، بل ربما يحدث خطأ في رؤية شاشة

الرادار مما يؤدي إلى إطلاق الصواريخ عن خطأ وهناك خطر آخر وهو أن الطرفين ربما يضعان نفسيهما في موقف لا يمكنهما التراجع عنه خوفاً من انقلاب الرأي العام ..

وعلى أية حال ، فلما كان كلا الجانبين يرغبان في السلام ، يمكن تخفيف حدة التوتر ، وهناك أسباب قوية للبدء في المفاوضات . وإن اتخاذ أى خطوة إلى الأمام سيساعد على اقناع إحدى الكتلتين بحسن النية الذى تكنه الكتلة الأخرى .

وعندما تخف حدة التوتر سيدرك الجميع أن كل جانب له مصلحة شرعية في محاولة الدفاع عن نفسه ..

وسنرى أن الاتفاق لن يتحقق إلا إذا كان كلا الجانبين يرغبان في التفاوض ..

وسيتحتم علينا في المستقبل أن نتفاوض ببحث الموقف ودراسته ، بعد أن نكون قد تحققنا من أن أهداف الدول المعنية لن تتفق تماماً وعلى ذلك لن يكون في إمكان أى دولة أن تصل إلى التسوية التى تبغها بالضبط .

ولن يكون الانسجام ممكناً إلا إذا كان كل جانب على استعداد لأن يتنازل عن جزء لما يعتبره ضمن مصلحته الشرعية ولما كانت القوة ستؤثر دائماً على المفاوضات كان من الضروري أن نهتم كثيراً بمزايا بعض الخطوات ومساوئها بالنسبة للعالم أجمع ، والا تركز كل دولة جهودها على مصالحها الخاصة وتعتبر أن هذه التسويات خاطئة طالما أنها لا تضمن لها الحماية .

وهناك مشكلتان سوف ترقلان المحاولات التى تبذل لتخفيف

حدة التوتر. إذ أن سبق الاكتشافات العلمية أصبح في الوقت الحاضر سرية جداً حتى أنه لم يعد بعيداً عنا أن يكشف أحد الجانبين سلاحاً جديداً يبطل عمل الأسلحة الأخرى أو يقلل من أثرها وفعاليتها إلى حد كبير.

وطالما يستمر بقاء هذه الريبة المشتركة فمن الحماقة أن نأمل في أن تقل الجهود العلمية التي تبذل من أجل الأغراض الحربية؛ إذ أن خفض هذه الجهود سيكون نتيجة لتخفيف حدة التوتر وليس باعثاً عليها. والصعوبة الثانية هي أن الكبرياء القوي الوقت الحاضر كبير جداً في الدرجة أنه إذا أصدر أحد الكبار أمره بإطلاق القنابل الذرية على دولة أخرى فإن هذا الأمر سيطاع دون تردد ونتيجة لذلك لا يمكن لأي دولة أن تشعر بالأمن تماماً.

ولن يشعر العالم بالأمن ضد تهديد الحرب إلا إذا آمنت جميع الشعوب بالأخاء فيما بينهم.

وعندما يصدر أي أمر لا يدرك العقل بتخريب أي دولة. ولا يقابل هذا الأمر بالطاعة والتنفيذ، عندئذ يمكن للعالم أن يفش أخيراً في سلام. إن المفاوضات الناجمة بين الغرب والشرق سوف تتطلب موقفاً جديداً يتخذه كل منهما وسوف يكون من الضروري أن يكف كل جانب من الاعتقاد بأن الجانب الآخر لا يتعامل إلا بلفه الدعاية، وأن كل المذكرات الدبلوماسية التي يتقدم بها أحد الجانبين تحوى مقترحات مجادة، في حين وضع الجانب الآخر مذكراته لمجرد الخداع. ويجب أن يتدبر العالم أقل إسائة. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن تصبح للمشاكل أكثر قابلية للحل.

ويجب أن نغير مريداً من الاهتمام لحقائق الموقف العسكرى . وكذلك للمكانيات الجديدة والأخطار الجديدة التى تظهر بسبب القوة غير المحدودة التى تتمتع بها الأسلحة الحديثة . وقد جعلت هذه التطورات كثيراً من النظريات القائمة فى مجال العلاقات الدولية لا عمل لها . لقد أصبح العالم صغيراً جداً ، فى حين أصبحت قوى التدمير والحرب عظيمة جداً بدرجة لا تسمح باستمرار بقاء ولائنا الذى يتعارض مع الدول التى نحن أفراد فيها . إذ يجب أن يتنقل ولاؤنا إلى العالم ككل . وذلك حقيقة واقعة .

يجب أن يشترك كل سكان العالم فى مجموعة واحدة من العقائد . فكل دولة فى الوقت الحاضر لها قيمها وعقائدها الخاصة ، ولن يكون فى إمكانها تغيير هذه القيم والعقائد بطريقة جذرية دون تحطيم كل من الفرد والمجتمع .

وعلى ذلك لا يمكن أن تقوم قيم الجماعة العالمية . أى القيم التى يمكن أن يدين بها العالم أجمع . إلا على العامل أو العوامل التى يشترك فيها الناس أجمعين .

وفى الواقع ، لسنا بحاجة إلى محاولة تحديد هذه القيم ، إذ أن كلمات ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أبلغ من أى صياغة أخرى :

يقول الميثاق :

«نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلتنا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرفعين أحراراً يعجز عنها الوصف .

« وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمن كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.. »

« وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .
« أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا :

« أن نأخذ أنفسنا بالتساع ، وأن نعيش معا فى سلام وحسن جوار ،
« وأن نضم قوانا كى نحفظ بالسلام والأمن الدولى .

« وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها
الاستخدام القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة .

« وأن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

« قد قررنا أن نوحده جهودنا لتحقيق هذه الأغراض ، .

على ذلك ، فالمشكلة ليست فى تحديد أهداف المجتمع العالمى بل فى إيجاد شعور بالولاء للأهداف التى سبق وصفها . فإذا كنا نبغى تحقيق المبادئ التى اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة . لابد أن تصبح المساعدات الدولية فى طريق العمل السلم المقبول ، وبذلك لا يكون هناك محل للشوب الحرب .

ولكن ، ماهى الخطوط التى يجب ان تهدى الغرب فى ذلك العالم
 الثانى الذى نعيش فيه ؟ وبالتأكيد ليست هذه الخطوط هى ضرورة
 المحافظة على النظام الرأسمالى كما عرفناه فى الماضى . اذ يجب ألا نجاهد
 من أجل المحافظة على قيم ماضى عدها ، لأن نموذج التنافس الحر كما
 وضعه رجال الاقتصاد لم يدق قائماً ولا يمكن أن نعيده الى الحياة . ولكن
 نظام المشروعات الحرة - بعد أن تم تعديله الى جد كبير - سيق
 أساساً للمجتمع الغربى زمناً طويلاً وعلى أية حال ، فهو نظام مريض
 لأنه يتلاءم مع رغبات وحاجات هذه البلدان . وهذا النظام ليس سليماً
 فى حد ذاته ولا يجب فرضه على الآخرين . وبمرور الوقت ، ستعمل
 السياسات التى تسمى فى الوقت الحاضر بالاشتراكية على تعديل هذا
 النظام وتغييره بدرجة متزايدة . وقد حدث تقدم كبير فى هذا الاتجاه
 بالفعل . وسوف تكون فى حاجة الى الكف عن استعمال الشعارات
 والأمثلة العامة كبديل للتأمل والتفكير . وقد بدأ كل من الناخب والسياسى
 يدركان أن الأعمال لا يحكم عليها بأنها أعمال طيبة أو العكس إذا كانت
 تتلاءم مع عقيدة . بل يجب تقييم هذه الأفعال طبقاً للخدمات التى يمكن
 أن تؤديها فى موقف معين .

وهذا الكتاب يقوم على افتراض أساسى واحد . وهو أن كل الناس
 لهم حقوق متساوية . وقد حاولت أن أبين أن هذه المساواة لا تعنى
 ولا يجب أن تعنى أن كل فرد يجب أن يتألف نفس الفسندر من التعليم
 والتدريب ويتصرف بنفس الطريقة التى يتصرفون بها ولكن هذه

للمساواة تتطلب احترام شخصية وفردية كل رجل . وامرأة ، وطفل .
واننى أعتقد أن هناك اختلافا جوهريا واحداً بين الناس . وهو ما إذا
كانوا يرغبون في زيادة حظ الآخرين من الحياة ، أو أنهم لا يرغبون
بالا تحسين حالتهم الخاصة ، وذلك لأن الانانية تغلب عليها . ويجب
على كل ذوى النيات الطيبة أن يساعدوا ألتك الذين يهتمون بتحسين
حال الآخرين . ان استعمال الشعارات مثل الديمقراطية ، والسلطة
المطلقة ، والمشروعات الفردية ، والمشروعات التى تشرف عليها الدولة .
كل ذلك لا ينفى وراءه غير هذه الحقيقة الجوهرية . ومع ذلك ، وربما
تعتبر الأساليب المستخدمة غير معقولة حتى ولو كانت البواعث طيبة ،
ولكن فرصتنا في التأثير على الفعال ستكون أعظم إذا ما أعرفنا
بأن حكام معظم البلدان يحاولون بذل كل مالهدهم من جهد في ظروف
خاصة للغاية .


ولقد جبل كثير من أبناء الجيل الحاضر على الكراهية . وأصبحت
حالتهم العقلية لا طائل في اصلاحها ، وكذلك لا يمكن إعادة الحياة
إلى عقيدهم . وسوف يتعثر بقاء هذه العملية في الأجيال اللاحقة وذلك
حالم تقدم على بذل جهود كبيرة . وان فترة الوقت التى يمكننا أن نعمل
فيها في هذا العدد تقصر باستمرار وذلك بسبب التقدم العالمى ، فبينما
كان حل احدى المشاكل يستغرق عشر سنوات منذ مائة عام مضت .
فلا بد لهذه المشكلة أن تحل في الوقت الحاضر في عام واحد فقط . وحينما
كانت احدى المشاكل تقضى عاما كاملا ، فهى اليوم لاتتطلب الا شهرا

واحداً . ان العمل الذى يواجها عمل هام . ولكننى أعتقد أن مالدينا من الشجاعة والايمان يكفيان لتوحيد كل شعوب العالم قاطبة وأن يمزج ولاؤهم لوطانهم بولاء للعالم ككل . وأن التقدم نحو المجتمع العالمى يمكن من الناحية التاريخية . وأنه يسير الى الامام مع سيرالحوادث .

ومنذ مائة عام مضت كان خلق كثير من الدول ذات السيادة فى الوقت الحاضر يبدو مستحيلا . ومع ذلك فقد تحقق ذلك وتم بنجاح . وما زال الولاء فى نطاق هذه الدول يتجه نحو الاحداث الجغرافية الصغيرة التى يعيش فيها الفرد . ولكنه يدين أيضاً بالولاء للوطن ككل .

وإن خلق المجتمع العالمى لا يعنى القضاء على الكبرياء القومى . بل الاعتراف بقضية أقوى هى قضية الجنس البشرى عامة . وغالب مايقال على سبيل المازاح أن الشيء الوحيد الذى يمكن أن يوحد العالم أجمع هو تعرض العالم لتهديد من الفضاء الخارجى .

يبد أن العمل المتحد له نفس الامة فى الوقت الحاضر ذلك لأن تهديد بقاء الجنس البشرى يشبه ذلك التهديد الذى يمكن أن يتعرض له العالم من الفضاء الخارجى . ومع ذلك . لم تكن قادرين على رؤية مدى هذه المشاكل وذلك لمقدها .

وإن صيانة السلام العالمى تعتمد على الرغبة فى تجنب الصراع وهذا بدوره يعتمد على الحب الذى يمكنه أحد الافراد نحو الآخر ، وعلى الاعتراف بالمشاعر الانسانية بين المميزات المختلفة عند كل شخص .  المحافضة على السلام كان لزاما علينا أن نبهت

التسامح ، والفهم ، والحب ، ويجب أن تمتد هذه الفضائل إلى المجالات التي لم تكن عادة تعتبر أن لها علاقة بها .

وسوف يكون الصراع وشيك الوقوع دائما ، عندما يكون الأفراد ، أو المجتمعات أو الأمم على اتصال فيما بينهم ، ويمكن أن نجد حلا للمشاكل إما بطريق الصراع أو بالتفاهم والتسوية ولن يكون في الامكان تجنب المزيد من الكراهية إلا إذا وصلنا إلى تسوية وإذا ما جاءت هذه التسوية لا عن طريق توازن القوى بل للحاجة التي يشعر بها كل الذين يعينهم الامر .

ونحن جميعا نشعر بمصلحة مشتركة في مستقبل الجنس البشرى وإذا بدأت كل مناقشاتنا من هذا المبدأ الاساسى ، وإذا لم نسمع للشعارات وكلمات السر أن تتدخل في منطقنا . فإن المجتمعات يمكنها أن تقترب من بعضها البعض .

وربما كان الاتفاق ما زال صعبا . ولكن سوف يكون في إمكاننا أن نتفق على قطع الخلاف . وعندئذ سيكون الخلاف حول أفضل الوسائل التي يمكن اتباعها ولن يكون حول الغايات التي يبغيها كل جانب .

ولن يكون الشعور بالتفوق في أشكال الحكومة أو الاختلاف في التقاليد والعادات عاملا على زيادة شقة الخلاف بين المجتمعات والدول إذ سيترف الجميع بكل ذلك كما هو على أنه جزء من إطار الحياة . وإذا ما أحرک الجميع هذا التنوع فإنه سيحمل على التقريب بينهم بدلا من تشقيتهم وتمزيق وحدتهم .

هيئة قناة السويس

مصنع توليد الغاز بالاسماعيلية

تملك هيئة قناة السويس مصنعا لتوليد الغاز اللازم لتغذية شمندورات الارشاد بالقناة وعددها مائتان وعشرون . ويبلغ معدل استهلاك الغاز اليومي حوالى ١١٠ أمتار مكعبة أى ما يقرب من ٥٠٠ لتر لكل شمندورة .

وهذا الغاز ذو طاقة حرارية كبيرة ويمتاز بسهولة ضغطه كما انه يخلو من الهيدروجين والمركبات الكبريتية ، وهو يحضرتكسر زيت الديزل فى موجات مسخنة لحوالى درجة ٨٠٠ مئوية

والتكسر يتم نتيجة لتحويل زيوت البترول الثقيلة بتعرضها للدرجات مرتفعة جدا من الحرارة ، الى هيدروكربورات خفيفة أو الى غاز ، وبعد تنقيته يخزن فى صهاريج الغاز ، وبعضها ذات سعة صغيرة (٤٠ مترا مكعبا للواحدة) وهى بمثابة همزة وصل بين المصنع ومحطة التوزيع

اما محطة التوزيع فتحتوى على آلتين ضاغطتين تتوليان ارسال الغاز مضغوطا الى جناح تعبئة الاسطوانات . وتبلغ سعة الاسطوانة الواحدة ٤٦ لترا وهى معبأة تحت ضغط ١٥٠ ك ومختبرة على ضغط ٣٠٠ ك . وبعد ملء الاسطوانات توضع فى مستودعات خاصة وتسلم لفرق الهيئة حسب احتياجاتها .

ويستعمل المصنع بواسطة فرنين ان يعمل مدة تقرب من نصف عام بعمولة عالية أساسية تقطير تليها فترة مماثلة لأعمال الصيانة .

مجموعة
اخترنا لك
تصدر
أول كل شهر
يشارك في تحريرها واعدادها
لجنة "اخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
تليفون : ٤٥٣٤٦ - ٤٥٤٠٥

١٠ قروش